

مختار



السنة السابعة

العدد ١٠١ . ديسمبر ٢٠٠٨



- إيران والاتفاقية الأمنية العراقية-الأمريكية ■ من عبد الله نوري حتى علي كردان
- سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في ظروف انتقال السلطة ■ نتائج انتخاب أوباما بالنسبة لإيران
- خاتمي وكروبي أيهما أفضل للإصلاحيين؟ ■ من نيويورك إلى غزة

مختار

السنة الثامنة - العدد ١٠١ - ديسمبر ٢٠٠٨

رئيس مجلس الإدارة:

مرسى عطا الله

مدير المركز:

د. عبد المنعم سعيد

رئيس التحرير:

د. محمد السعيد إدريس

مستشار التحرير:

د. محمد السعيد عبد المؤمن

وحدة الترجمة:

د. عادل عبد المنعم سويلم

أ. محمد حسن الزبيق

د. حسين صوفي محمد

أ. أحمد فتحي قبال

د. مدحت أحمد حماد

أ. فتحي أبو بكر المرغى

د. أحمد محمد نادى

أ. مسعود إبراهيم حسن

صورة الغلاف:

بقاء حلفاء إيران في السلطة مبرر كافى
لتمرير طهران للاتفاقية الأمنية بين
العراق وأمريكا

الإخراج الفنى:

مصطفى علوان

المستشار الفنى:

السيد عزمى

مختارات

«مختارات إيرانية» دورية شهرية تصدر باللغة العربية منذ أغسطس ٢٠٠٠ ويتولى رئاسة تحريرها د. محمد السعيد إدريس، وهي أول إصدار ثقافي عربي يسعى لتقديم معرفة علمية متكاملة عن المجتمع والدولة في إيران، وتضم مختارات إيرانية أربعة أقسام أساسية، الأول خاص بالتفاعلات الداخلية على الأصعدة المختلفة سياسياً وأمنياً وثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، أما القسم الثاني فيختص بالعلاقات الإقليمية لإيران وتفاعلات إيران مع الأحداث والقوى الإقليمية خاصة في الخليج والوطن العربي ومجمل دول الشرق الأوسط، وكذلك دول بحر قزوين وآسيا الوسطى وجنوب آسيا. ويهتم القسم الثالث بالعلاقات الدولية لإيران سواء مع القوى الدولية أو المنظمات الدولية. أما القسم الرابع فيحمل عنوان «رؤى عربية» ويهتم بتقديم رؤى وتحليلات ووجهات نظر عربية في أحداث، وتطورات، وكذلك تقديم تعليقات على أفكار ورؤى إيرانية في محاولة لتجسير الفجوة بين المفاهيم والادراكات العربية والإيرانية أو على الأقل التقريب بينها لمزيد من معرفة كل منهما للآخر.

ويسعد «مختارات إيرانية» تلقي الردود والتعليقات المختلفة لنشرها وفقاً لقواعد النشر المعمول بها بالمجلة.

المحتويات

| | |
|----|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٤ | افتتاحية العدد: إيران والاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية..... د. محمد السعيد إدريس |
| ٦ | دراسات: ١- من رئيس أمريكي إلى آخر، سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في ظروف انتقال السلطة..... |
| ١٧ | ٢- مدخل إلى الثورة الإسلامية (٣/٢)..... |
| ١٩ | ٣- الارتباط بالقوة الثالثة استراتيجية غير منتهية في العلاقات الخارجية الإيرانية..... |
| ٣٠ | افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية في شهر آبان ١٣٨٧ هـ ش. أكتوبر / نوفمبر ٢٠٠٨ م..... قضية العدد: |
| ٣٢ | ١- إيران وأوباما..... شئون داخلية: |
| ٣٦ | ١- خاتمي وكروبي أيهما أفضل للإصلاحين؟..... |
| ٣٨ | ٢- الهروب من نجاد.. الخوف من خاتمي..... |
| ٣٩ | ٣- حالة اصطفاغانتخابية في جبهة الأصوليون..... |
| ٤١ | ٤- الأصوليون يلتفون حول أحدي نجاد..... |
| ٤٢ | ٥- لا يمكن مقارنة حكومة الإصلاحات بالحكومة التاسعة..... |
| ٤٣ | ٦- مؤتمر حزب الثقة الوطني، حدث سياسي وتنظيمي..... |
| ٤٤ | ٧- لعبة الانتخابات المبكرة..... |
| ٤٥ | ٨- حسرة الفرص الذهبية..... |
| ٤٦ | ٩- بور محمددي يتقدم مرة ثانية الأداء الاقتصادي للحكومة التاسعة..... |
| ٤٧ | ١٠- محاولة الحكومة لتجميد تقرير بور محمددي..... |
| ٤٨ | ١١- من عبد الله نوري حتى علي كردان..... |
| ٤٩ | ١٢- أزمة الاقتصاد العالمي وتأثيرها على الاقتصاد الإيراني..... |
| ٥١ | ١٣- وجود أو عدم وجود التنظيمات الطلابية..... |
| ٥٢ | ١٤- تغيير الدستور الإيراني..... |
| ٥٣ | ١٥- الأصوليون أساتذة المحادثات مع أمريكا..... إيران.. لماذا؟ |
| ٥٥ | عودة الصراع بين رفسنجاني وأحدي نجاد..... تفاعلات إقليمية: |
| ٥٩ | ١- وحدة العراق أولاً..... |
| ٦٠ | ٢- أول انتداب في هذا القرن..... |
| ٦١ | ٣- إيران والاتفاقية الأمنية..... |
| ٦١ | ٤- اتفاقية مبهمه..... |
| ٦٢ | ٥- الواجب والمرفوض في الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا..... |
| ٦٥ | ٦- صراع على وجود القوات البريطانية في العراق..... |
| ٦٦ | ٧- سلوك الملك عبد الله في قمة مجموعة العشرين..... |
| ٦٧ | ٨- مطرقة إيران على رأس إسرائيل..... |
| ٦٧ | ٩- انقلاب قطر وأبو ظبي..... |
| ٦٩ | ١٠- من نيويورك إلى غزة..... |
| ٧٠ | ١١- إسرائيل والتصريحات الاستفزازية..... |
| ٧١ | ١٢- إيران ومحادثات السلام السورية-الإسرائيلية..... |
| ٧٢ | ١٣- نظرة على الخط المعادي لإيران في ثنائي قضائية عربية..... |
| ٧٣ | ١٤- جنرالات تركيا يدقون طبول الحرب..... |
| ٧٥ | ١٥- سعي الأفغان لحفظ الأمن والاستقرار..... |
| ٧٧ | ١٦- طالبان في طريقها للدخول في حكومة أفغانستان..... |
| ٧٨ | ١٧- مكانة الأحزاب والجماعات في باكستان..... |
| ٨٠ | ١٨- علفيف سلطة محبطة في منطقة القوقاز المعقدة..... علاقات دولية: |
| ٨٢ | ١- خدعة التغيير..... |
| ٨٢ | ٢- توهم أوباما..... |
| ٨٣ | ٣- إيران بعد الانتخابات الأمريكية..... |
| ٨٤ | ٤- نتائج انتخاب أوباما بالنسبة لإيران..... |
| ٨٧ | ٥- التردد الأمريكي في إعادة فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية..... |
| ٨٩ | ٦- رسالتان عن فشل إيران في الحصول على مقعد في مجلس الأمن..... |
| ٩٠ | ٧- نهاية العصر الذهبي..... |
| ٩١ | ٨- الأزمة المالية العالمية: الاقتصاد الإيراني متضرر من كل الجهات..... |
| ٩٢ | ٩- عمليات مشبوهة..... الزاوية الثقافية: |
| ٩٣ | ١- عاطفة الأمومة في شعر الشاعرة الإيرانية «فروع فخرزاد»..... |

إيران والاتفاقية الأمنية

لم تكن السياسة الإيرانية مفعمة بالغموض كما هي الآن بالنسبة للموقف من موافقة الحكومة العراقية وبعدها البرلمان العراقي على الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية، ولم تكن هذه السياسة الإيرانية براجماتية (عملية أو نفعية) على نحو ما هي بالنسبة للموقف من التوقيع العراقي على هذه الاتفاقية التي سبق أن ووجهت برفض إيراني مطلق، وهجوم شديد اللهجة ليس فقط من جانب كبار المسؤولين الإيرانيين ولكن أيضا من جانب مراجع دينية على نحو ما جاء على لسان آية الله العظمى كاظم الحائري القريب من مقتدى الصدر زعيم التيار الصدري في العراق، ففي بيان صدر عن الحائري ونقلته وكالة الأنباء الإيرانية (ايرنا) قال: «نحن مدركون أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى ضياع السيادة العراقية وإذلال العراقيين» ووصفه بـ «الاتفاق المذل».

وبسبب الرفض الإيراني العنيف والصريح ذهب نوري المالكي رئيس الحكومة العراقية إلى طهران وتعهد بأن ينص الاتفاق على منع القوات الأمريكية من شن أي هجمات ضد إيران انطلاقا من الأراضي العراقية، كما تعهد بإنهاء وجود قوات منظمة «مجاهدي خلق» الإيرانية المعارضة داخل الأراضي العراقية، والأهم من ذلك أن المالكي قام بتوقيع اتفاق تعاون استراتيجي مع إيران يشبه كثيرا اتفاق الشراكة الاستراتيجية مع تركيا الذي وقعه المالكي في بغداد مع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان. رغم هذه المبادرات العراقية الثلاثة التي استهدفت طمأنة إيران، فإن الرفض الإيراني لم يتوقف، كما لم تتوقف ضغوط حلفاء إيران داخل الحكومة العراقية ومؤسسات السلطة على الأمريكيين لفرض التعديل بعد التعديل في محاولة لتحجيم المكاسب الأمريكية ولتأمين توازن مصالح بين إيران والولايات المتحدة في العراق.

هذا الموقف الإيراني أخذ ينفذ ويتراجع في الأسابيع الثلاثة الأخيرة مع إعلان فوز باراك أوباما في انتخابات الرئاسة الأمريكية. ففي تعليق حول تطور عملية إقرار الاتفاقية من جانب المؤسسات الرسمية العراقية قال على لاريجاني رئيس مجلس الشورى أن الاتفاقية «تعاني من إشكالات». توصيف باهت لكنه مقصود ولا يختلف كثيرا عن التعبير الذي استخدمه عدد من الأكاديميين الإيرانيين في الحديث عن الموقف الإيراني من توقيع الحكومة العراقية على الاتفاقية حيث قالوا أن «إيران غير مرتاحة وأنها (إيران) لا تريد التدخل بشكل مباشر في موضوع الاتفاقية الأمنية بين واشنطن وبغداد، إلا أنها غير مرتاحة لموضوع (البصم) العراقي على الاتفاقية معتبرين أنها ستترك أثارا سلبية في مستقبل الأجيال القادمة».

ما الذي حدث في الموقف الإيراني، وكيف استطاعت إيران أن تحصر موقفها من التوقيع العراقي على الاتفاقية في حدود الرفض الهادئ أو القبول الغامض، والأهم هو لماذا؟

يمكن تحديد ثلاثة أسباب رئيسية تفسر هذا الموقف الإيراني الغامض وتكشف مدى براجماتية السياسة الإيرانية وبالذات من منظور فهم تكيف إيران للتوقيع العراقي على الاتفاقية وعلاقته بالمشروع الإيراني في العراق. أول هذه الأسباب يتعلق بالعلاقة بين توقيع الحكومة والبرلمان العراقي على الاتفاقية وبين النفوذ والمشروع السياسي الإيراني في العراق على ضوء التهديد الأمريكي بالانسحاب من العراق في نهاية ديسمبر الجاري إذا لم تقبل الحكومة العراقية بالتوقيع على الاتفاقية.

هذا التهديد الأمريكي بالانسحاب نجحت واشنطن في توظيفه بكفاءة عالية ضمن عملية ترويع لأركان التحالف الرباعي الشيعي - الكردي الحاكم في بغداد وترويع إيران أيضا. فواشنطن تدرك أن هذا التحالف الرباعي الحاكم (عبد العزيز الحكيم ونوري المالكي مع جلال طالباني ومسعود برزاني) لن يستطيع البقاء في الحكم يوما واحدا إذا تم سحب القوات الأمريكية من العراق، وأن بقاء القوات الأمريكية هو الضمانة الأساسية لتأمين سيطرة هذا التحالف الرباعي على السلطة بكل ما يعنيه ذلك من استمرار مرتكزات المشروع الأمريكي في العراق المقبول إيرانيا وبالذات الدستور العراقي الذي أشرف بول بريمر على صياغته وأرسى قاعدة المحاصصة السياسية، وفرض الفيدرالية كقاعدة للحكم في العراق.

إدراك إيران لخطر ضياع هذا كله كان أهم دوافع طهران للقبول الضمني أو القبول الصامت أو المراوغ للاتفاقية، فهذا التوقيع ضمن لإيران بقاء وتأمين سيطرة حلفائها على السلطة في العراق، وهذا الأمر يعتبر أهم ضمانات إيران في الدفاع عن مصالحها ومشروعها في العراق، كما أن حلفاء إيران في منظومة الحكم العراقي استطاعوا الحصول على تعهد أمريكي بعدم شن أي هجوم أو اعتداء على إيران انطلاقا من الأراضي العراقية.

ثاني هذه الأسباب هو قناعة إيران الكاملة بضرورة تفادي تعرضها لأي عدوان أمريكي أو إسرائيلي ضد برنامجها النووي، وطموحها إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات مع الولايات المتحدة في ظل الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة باراك أوباما الذي تعهد في حملته الانتخابية بأمرين: أولهما، الانسحاب من العراق في غضون ١٨ شهرا من تسلمه السلطة وهذا مكسب إيراني. وثانيهما، فتح

العراقية - الأمريكية

حوار مع إيران لترتيب انسحاب أمريكي مشرف ومطمئن من العراق دون مطبات أو عثرات تؤثر سلباً على سمعة إدارته، وإغرائه بأن نجاح الحوار مع إيران حول العراق يمكن أن يتيح فرصاً مواتية لحوار إيجابي حول البرنامج النووي الإيراني. لم يكتف الإيرانيون في رهانهم على هذه الخطوة ولكنهم زادوا عليها بسلسلة من المبادرات كان أولها الرسالة «غير المسبوقة» التي وجهها الرئيس الإيراني محمود أحمدى نجاد إلى الرئيس الأمريكي المنتخب وقال فيها أن «جميع الشعوب في العالم تتوقع تغييرات رسمية أساسية وواضحة في السياسة الخارجية والداخلية لواشنطن».

إيران، التواقعة إلى حوار مع الولايات المتحدة، أرفقت هذه الرسالة بخطوات أخرى إيجابية منها إشارة وكالة أنباء «فارس» المقربة من الرئيس أحمدى نجاد وجناحه السياسي، إلى أن الأخير لم يكن ضمن الطلبة الذين قاموا باحتلال السفارة الأمريكية واحتجاز الرهائن الأمريكيين لمدة ٤٤٤ يوماً في نوفمبر ١٩٧٩، وهو الادعاء الذي بثته الإدارة الأمريكية عند انتخاب أحمدى نجاد عام ٢٠٠٥. هذه الإشارات الإيجابية الإيرانية وغيرها نحو الإدارة الأمريكية الجديدة شكلت خلفية القبول الإيراني الضمني لتوقيع الحكومة العراقية على الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة وشجعت صحيفة «صدى عدلت» (صوت العدالة - ٢٠٠٨/١١/٣٠) على تقديم العديد من المبررات لقبول الحكومة العراقية لتلك الاتفاقية، منها أن إقرارها لم يكن ممكناً إلا بعد الضمانات والتغييرات التي أجريت عليها بحيث تغير اسمها من الاتفاقية الأمنية إلى اتفاقية انسحاب القوات الأمريكية من العراق، وإلا بعد أن تم تحديد الموعد النهائي لانسحاب القوات الأمريكية من العراق بنهاية عام ٢٠١١، وبعد أن أحيلت قضية الحصانة القانونية للجنود الأمريكيين إلى لجنة عراقية وأمريكية مشتركة، وبعد أن تعهدت الإدارة الأمريكية بأن لا تشن حملة عسكرية من الأراضي العراقية ضد الدول المجاورة.

أما السبب الثالث، فهو الحرص على احتواء الضغوط الإسرائيلية المكثفة على إدارة أوباما ومن قبل أن تتسلم مقاليد الحكم في الولايات المتحدة، بعد أن أدرك الإسرائيليون بواحد خطر من فرص الحوار الممكنة بين إدارة أوباما وإيران، خصوصاً بعد أن نجحت هذه الضغوط في دفع أوباما إلى التراجع عن تعهده السابق نحو إيران وتعمره توجيه انتقادات لاذعة ضد إيران عندما طالبها بالكف عن دعم المنظمات الإرهابية وشدد على أنه لا يمكن قبول محاولاتها لصنع السلاح النووي داعياً إلى بذل جهود دولية لمنعها من ذلك. إيران وعت مبكراً أن إسرائيل لن تستسلم لتراجع إدارة بوش عن فكرة الحل العسكري لأزمة البرنامج النووي الإيراني، ولكن هذا الوعي تحول إلى يقين في ظل دعوات كبار المسؤولين الإسرائيليين للولايات المتحدة بعدم التخلي عن الحل العسكري وتعهدهم بعدم تمكين إيران من الإفلات ببرنامجهما النووي، وفي ظل ما تم تسريبه من معلومات، نقلتها صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية عن خلاصة وثيقة «تقويم وضع» قدمتها المنظومة الأمنية الإسرائيلية، وتضمنت توقعاتها وتوصياتها بخصوص السياسة الواجب اعتمادها في عام ٢٠٠٩ على أن يتم دمجها مع تقرير وزارة الخارجية ضمن إطار التقويم السنوي الذي ستعرضه هيئة الأمن القومي على الحكومة بعد نحو شهر.

هذه الوثيقة تعرضت للوضع الإقليمي وميزان القوة الإقليمية ومواقف الأطراف الإقليمية وعلى رأسها إيران، حيث أوصت بضرورة الاستعداد «لشن هجوم على إيران» لأنها «لا تتمتع إلا بنافذة وقت محدودة قبل أن ينجح المعسكر المتطرف بالحصول على سلاح نووي وتحقيق هيمنة إقليمية»، ووصفت الوثيقة التهديد الإيراني بأنه «وجودي» والصواريخ الإيرانية بأنها «التهديد الاستراتيجي»، وخلصت من ذلك إلى استنتاج مفاده أن إسرائيل «تقف وحدها تقريباً حيال هذه التهديدات»، وعليه ينبغي عليها أن تعمل من أجل «ترسيخ خيار عسكري حيال إيران في حال بقائها وحدها في المعركة»، وتوقعت الوثيقة إجراء حوار بين إيران والولايات المتحدة «قد يؤدي إلى ترتيب أو اتفاق بين البلدين»، وأوصت لمواجهة هذا الاحتمال بالعمل مع الولايات المتحدة على «منع حصول ترتيب إشكالي بالنسبة لإسرائيل».

إدراكاً ووعياً إيران بهذا التخطيط الإسرائيلي أجبرها على اتخاذ خطوة هجوم حسن نوايا استباقية نحو إدارة أوباما بالسماح بتمرير الاتفاقية الأمنية العراقية - الأمريكية أملاً في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من نفوذها في العراق وطموحاً في فتح حوار مع الإدارة الجديدة يسمح بإيجاد حلول مناسبة لأزمة البرنامج النووي الإيراني ويحول دون اللجوء إلى الحل العسكري وتأمين شراكة إقليمية في المنطقة تكون بدايتها الشراكة في العراق.

د. محمد السعيد إدريس

دراسة

من رئيس أمريكي إلى آخر، سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط في ظروف انتقال السلطة

From president to prisedent: U.S. middle east policy at moments of transition, the washington institute for near east policy, september 2008

إعداد: د. فوزى درويش

اتفاق للسلام. وفي غياب هذا التعاون على القمة، فإن أفضل طريقة لإيجاد أساس ثابت للسلام هو تشجيع قيام إصلاحات ثقافية لتشجيع مبدأ السلام داخل المجتمع الفلسطيني. على أن هناك موضوعاً يثير الكثير من الجدل يتعلق بمنظمة (حماس) التي تسيطر على قطاع غزة. ومن البديهي أنه طالما أن الأراضي الفلسطينية لا تزال منقسمة سياسياً، فإن أي اتفاق لن يتسنى التوصل إليه. لكن المساعدة التي تبذلها الحكومات العربية يمكن أن تؤدي إلى اختلاف مهم نحو حل هذه المعضلة. ومن خلال العقوبات الاقتصادية، يمكن أن يتوافر لدى الدول العربية القدرة على الضغط على حماس للتعاون مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وكذلك، هناك المعضلة الشائكة الخاصة بالقدس. فهناك من بين المراقبين من يرون أن هناك حلاً لها في الأفق، ولكن لو أن حلاً قد وجد بالفعل، فإن الولايات المتحدة سوف يجرى الحاجة إليها دون شك للتوسط في أي إجراء يتناول وضع هذه المدينة.

لقد حان الوقت الذي يتسم بعدم اليقين بالنسبة لعملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية. وإذا أخذنا في الاعتبار فترة التحول القائمة الآن، خلال الحكومات الإسرائيلية، والفلسطينية والأمريكية، فليس هناك من يتنبأ بطبيعة المفاوضات و لهذا فلا بد من، وإيجاد قوة للدفع، وإقامة

عقدت "مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأوسط" The Washington Institute for Near East Policy ندوة في الفترة من ١٩ - ٢١ سبتمبر ٢٠٠٨ تحت العنوان المين بعاليه. وكان حصيلة المداخلات التي تمت فيها تحت عناوين رئيسية كالآتي:

١- هل لا يزال السلام ممكناً، ومستقبل العلاقات الإسرائيلية - الفلسطينية

المداخلة الأولى (١) يظل السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ممكناً بل وضرورياً أيضاً، فالمفاوضات لا تزال دائرة على وتيرة منتظمة، كما أنها تتقدم - وإن كان ذلك يتم بخطى بطيئة ولكن بوجود التهديد الإيراني، أصبح ذلك الأمر أكثر صعوبة. والأمر الأكثر أهمية هو أن الأطراف المهمة - وبالتحديد "التحالف المعتدل" الذي مثله مؤتمر أنابوليس في نوفمبر ٢٠٠٧، بما في ذلك إسرائيل، والفلسطينيون، والولايات المتحدة والدول العربية ينبغي أن يسير قدماً نحو المصالح المشتركة لهذه الأطراف، وليس بالأحرى نحو المطالب الفردية لكي يحل السلام.

وعلى الصعيد الأكثر أهمية، فإن رئيس السلطة الفلسطينية يرفض الترحيح عن موضوع اللاجئين، مطالباً بحقوق جزئية "للعودة"، بالإضافة إلى تعويضات مالية. وفضلاً عن ذلك، فليس هناك اعتراف بخطوة إسرائيل المهمة حيال تحديد نطاق الاستيطان، وبناء المستوطنات في حالة إبرام أي

الأساس لتسوية في المستقبل، ولن يعنى في شئ من هو القادم لرئاسة الولايات المتحدة.

المدخلة الثانية (٢)

منذ فترة، وإسرائيل قائمة على انتهاك التزاماتها كما حدث في خريطة الطريق لعام ٢٠٠٣ الخاصة بمبادرة السلام: فهي لم تف بإزالة العوائق في طريق الضفة الغربية، كما أنها رفضت إجراء أى مفاوضات حول القدس، وما هو أكثر أهمية هو استمرارها في بناء المستوطنات. الأمر الذى أثر سلباً على السيكلوجية الفلسطينية: فالفلسطينيون يرون في عمليات البناء المستمرة علامة على أن إسرائيل لم تعد ببساطة تهتم بحل النزاع كما تعودت على ذلك.

ولذلك فإن إيجاد الثقة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل هو الخطوة الأولى في طريق الحل. وهناك ثلاث عوامل يمكن أن تكون بمثابة دليل على العلاقات في هذا الاتجاه. أولاً، أن على كلا الطرفين أن يلتزم بكافة الاتفاقيات، وخاصة خريطة الطريق، ومبادئ ٢٠٠٧ التى تمت صياغتها في مؤتمر أنابوليس. وثانيها، أن السلطة الفلسطينية تحتاج إلى تدعيمها وليس على إضعافها. فلم تبذل إسرائيل إلا النذر اليسير للإشادة بالجهود التى تبذلها (السلطة) من الناحية الأمنية الأمر الذى أدى بكثير من الفلسطينيين إلى الترحيب بحكومة حماس في غزة، وفضلاً عن ذلك، فإن تعثر التقدم صار ينزع الشرعية عن السلطة الفلسطينية. ولن يعترف الفلسطينيون بمحمود عباس باعتباره القائد الذى يحقق أهدافهم إلا إذا رأوا بأمر أعينهم النتائج التى يتسنى تحقيقها. وفي النهاية فإن كافة الأطراف يجب أن تبذل أقصى جهدها بإخلاص لكى تتوصل إلى الحل، بمن في ذلك إسرائيل والدول العربية والولايات المتحدة. وحتى لو استطاع الفلسطينيون أن يفعلوا المزيد لإظهار التزامهم، وخاصة في مسألة الأمن، حيث كان هناك بعض التقدم وإن كان لم يحدث الاختراق المأمول.

ورغم عدم القناعة حول السلوك الإسرائيلي، فإن السلطة الفلسطينية تؤكد التزامها بغير تردد بالمفاوضات وعملية السلام. لكن الشهور الخمسة القادمة هى فترة حاسمة. فالمناقشات المتوالية التى تؤدي إلى التقدم سوف تظهر مدى معقولية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث أن التعثر والجمود وعدم التعاون يمكن أن تؤدي كلها إلى سحق أى آمال لاتزال عالقة في التوصل إلى حل.

المدخلة الثالثة (٣)

لكل من إسرائيل والفلسطينيين وجهات نظر مختلفة اختلافاً أساسياً فيما يتعلق بالوضع الحالى للمفاوضات، فالإسرائيليون يقولون أن هناك تقدماً، وأن الجانبين يتخذون خطوات باتجاه اتفاق في نهاية المطاف. أما الفلسطينيون،

على أية حال، فإنهم يتشككون حول التقدم، ويقولون إن إسرائيل إنما تتفاوض بقصد عدم التوصل إلى حل نهائى.

وبصرف النظر، فإن هناك نقاطاً مهمة من التلاقى بين الطرفين. وأهم هذه النقاط تتعلق بالتهديد الإيراني. فإذا توصلت إيران في نهاية المطاف إلى جعل تكنولوجياها النووية صالحة للمجال العسكرى، فإن باستطاعتها وقف العملية السلمية. ورغم أن كلا من الإسرائيليين والفلسطينيين قد يرون هذه العملية السلمية من منظور مخالف، فإنها كليهما يأملان في التوصل إلى اتفاق للسلام. ثم ثانياً، هناك قطاع غزة: فالسلطة الفلسطينية وإسرائيل كليهما مهمتان ومن صالحهما التصدى معا لموضوع حماس، ومثل هذا التصدى سوف يكون أمراً لازال في وضع ما لآى تسوية سلمية لتأخذ نصيبها من الشرعية والدوام.

فإذا طرحنا المسائل ذات المدى الطويل ظهرياً، فكلا الطرفين تتوافر لهما القدرة على عمل المزيد في الوقت الحاضر. فهما بحاجة إلى احترام الاتفاقيات، وليس بالأحرى التنصل منها، وانتهاك بنودها. وهذا هو الطريق الوحيد لإيجاد الثقة التى تحتاجها كل من الحكومتين من أجل تحقيق قفزات من الثقة حينما يقترب موعد اتفاق دائم ذى مشروعية. وحينما يعترف أحد الطرفين بالجهود التى يبذلها الطرف الآخر لتشجيع سلوك سلمى، فسوف يظهر هو الآخر قناعاته من أجل بناء قوة دافعة - الأمر الذى يشر بالتوجه نحو السلام.

(٢) ماذا يريد ديموقراطيو العالم العربى من رئيسنا القادم:

المدخلة الأولى (٤)

في هذا العام، أعدت مؤسسة The Washington Institue Project Fikra مجموعة عمل Task Force لتقديم توصيات حول الطرق اللازمة لمجابهة التطرف في الشرق الأوسط على إتساعه. ومع ذلك فقد كان هناك عنصر مفقود من هذه المجموعة يتعلق بإطار شعوب المنطقة - على وجه التحديد أفكارهم وحول السياسات المحتملة، والتوقعات، ورغبات الإدارة الأمريكية القادمة. ومثل هذا الإطار يعتبر أمراً حيوياً بالنسبة للحكومات، والقطاعات الخاصة، والقطاعات الحكومية في الولايات المتحدة وأوروبا الذين يبحثون عن شركاء من بين أولئك الذين يشتركون في عملية إحداث التغييرات مجتمعاتهم، وإلا فإن مجهودات الغرب لمحاربة التطرف، ومن ثم دعم مجتمعاتهم وتأمينها سوف يصيبها الانهيار. وعلينا إذن أن نسأل هذه القلة المشاركة ماذا يريدون - أو ما لا يريدون - من السياسات المستقبلية للحكومات الغربية، وأفكارهم عن الشباب المسلم، وعن كيفية إشراك (الإسلاميين) عن

مستقبل بناء هؤلاء الشباب، وتصوراتهم حول الديمقراطية ومعناها في حياتهم.

فمثل هذا الحوار يثير أربعة نقاط حرجية بالنسبة للإدارة الأمريكية (القادمة): أولاً، أن على الأغلبية الديموغرافية للشباب في العالم العربي ينبغي أن يتم الاعتراف بها وتوجيه الخطاب إليها من جانب ساسة الولايات المتحدة، لأن هذا القطاع بعينه هو الذي سوف يقرر في نهاية المطاف السياسات الجديدة في المنطقة. وثانياً، أن مجهودات ترسيخ الديمقراطية ينبغي أن تكون موجهة لكل قطر بذاته وتتوافق مع مدى غنى وتنوع المنطقة، وهي بمجرد إقامتها، فإن النسق الديمقراطي للحكم ينبغي تطبيقه على وتيرة متصلة مع الاعتراف بالمصالح المتضاربة بشكل مباشر وبإخلاص. وثالثاً: أنه من أجل جذب الدعم يقتضي أن تثمر هذه الجهود نتائج ملموسة - على الصعيد الاقتصادي أو خلافه - في حياة الناس اليومية على مختلف الأصعدة. رابعاً: فإن على الولايات المتحدة أن تدعم - وليس بالأحرى أن تقود - الأهالي المجلس الذين إنضوا تحت هذه الجهود.

المدخلة الثانية (٥):

تقع نسبة ٦٣ بالمائة من سكان منطقة الشرق الأوسط تحت سن ٢٥ سنة - وهي تعتبر أعلى نسبة مئوية حدثت في المنطقة في تاريخ حياتها بالنسبة لعمر الشباب. وهذا العدد الكبير - يعني أن هؤلاء يتبارون للحصول على فرص للتوظيف متدنية، مما يسهم في تنامي التطرف. وفي عالم يسوده عدم التمسك بالمبادئ الدينية، أو يوفر فرصاً قليلة للتعبير السياسي، يصبح الإسلام بديلاً شديداً للقوة. وفي نفس الوقت، فإن قطاعاً متنامياً من قطاعات الشباب قد أوجدوا بديلاً لذلك، وهو مجتمع سياسي، يستعمل الإنترنت في (بلوج) تمثل ٤٠ بالمائة من الشبكات الاجتماعية. وهؤلاء الشباب المصريون أصحاب هذه (البلوجات)، قد أمكنهم تعبئة أتناعهم للتظاهر ضد الحكومة. كذلك فإن جماعات الفيس بوك، وفيديوهات (يوتيوب) يصدرون تعليماتهم للشباب حول كيفية أن يصبحوا نشطاء سياسيين، وأن يشكلوا جماعات تنادي بالديمقراطية، وتنمية الوعي تجاه الموضوعات السياسية الحساسة مثل انتهاك حقوق الإنسان. ولقد غاب عن إدارة بوش في الشرق الأوسط لتشجيع الديمقراطية، التركيز الواضح على الشباب، ومن ثم فقدت تلك الإدارة فرصة الاستفادة من هذه الاحتياطات الواسعة في غالبية سكان الشرق الأوسط. ولذلك فإنه يستوجب على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تجعل من الشباب العربي أسبقيتها الأولى بالنسبة لبرامجها الخاصة بتشجيع الديمقراطية الإقليمية.

المدخلة الثالثة (٦):

نظراً لأن الإدارة الأمريكية الجديدة بدأت في صياغة

توجهات سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط، فإنها ينبغي أن تعتمد على بعض الدروس الحرجية المستقاة من السنوات السبعة الماضية، وأول ذلك، عليها أن تكون ذات بصيرة تجاه الغموض الذي يكتنف الديمقراطية الإقليمية التي أصابها الخلل بسبب سياسة شن الحرب باسم عملية السلام. وعلى ذلك، فإن أي جهود تبذل من أجل الاستيضاح سوف تكون مفعمة بالتحدي بسبب جدية سياسة التنسيق ومشكلات التواصل بين الحكومات الشرق أوسطية، وبين الدول، والفاعلين من غير الدول في المنطقة - بما في ذلك الإسلاميين، وبين قادة الدول العربية ذات التوجه الديمقراطي، والمنظمات غير الحكومية. هذه الدروس تفترض أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة ينبغي تديرها وإدارتها بالإستعانة بالصبر والمثابرة وتناسق الوتيرة. وعلى وجه الخصوص بالنسبة لتشجيع جهود الديمقراطية التي ينبغي ألا تتسم بضيق النفس وقصر الأمد، ومن ثم يكون على الإدارة الجديدة تبني مؤشرات طويلة الأمد سياسية واقتصادية واجتماعية يحمل لواءها الإصلاحيون في المنطقة، لذلك يكون على الولايات المتحدة أن تتخذ استراتيجية إقليمية يمكن تطبيقها على كافة دول الشرق الأوسط، حتى بالنسبة لتلك التي تتغير احتياجاتها بالنسبة لكل دولة.

إن إعداد كيانات أكثر لإحداث تعاون بين دول الإقليم وبعضها البعض سوف يكون من شأنه تخفيف الضغط على الولايات المتحدة، وتشجع في الوقت ذاته على إيجاد حلول محلية. وعلى الولايات المتحدة من جهة أخرى أن توضح مواقفها تجاه الانتخابات المحلية، وتدعم التحول الاجتماعي والسياسي في المنطقة، وتجنب مشكلات المصادقية التي من شأنها الإضرار بعمل الديمقراطيين العرب. ولدى قيام الولايات المتحدة بصياغة ومتابعة سياساتها الإقليمية في الشرق الأوسط ينبغي عليها أن تبذل جهداً كبيراً لكي تضم إليها الرأي العام المحلي - خاصة النقد البناء - من أجل توسيع شقة الترحيب بهذه السياسات في الأوساط الشعبية الموائمة في الشرق الأوسط.

المدخلة الرابعة (٧):

لقد أصبح الديمقراطيون العرب أكثر وضوحاً، إنهم يناضلون للحياة في عمر ضيق بين الحكومات المستبدة في جانب، والإسلاميين في جانب آخر. ورغم أن كل جانب ينبغي أن يكون مسانداً لهؤلاء المصلحين السياسيين كبديل عن الجانب المعارض، فإن النتيجة على الصعيد العالمي أو غير العالمي للواقع السياسي الراهن أثناء السنوات القليلة الماضية أصبح هو الرغبة المتوالية بالنسبة للأنظمة الديمقراطية التي تبقى.

كذلك، فإن التشجيع الذي لا يسير على وتيرة واحدة

للديمقراطية - كإطلاق برامج في هذا الصدد ثم إلغائها قبل أن يشتد عودها - قد تم اجتثاث قاعدة المبادئ الإصلاحية من جذورها قبل أن تؤتي ثمارها.

إن تشجيع الديمقراطية في الشرق الأوسط ينبغي أن يحظى بالأولوية بين أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، لأنها تعمل على إيجاد البديل اللازم المعتدل سياسياً عن القوة العنيفة، فالولايات المتحدة بذلك سوف تعمل على إبعاد الأنظمة الاستبدادية عن المسرح السياسي. وبالطبع، فإن الولايات المتحدة سوف تتجاوز المصالح الخاصة بها، وبأهدافها. ومع ذلك تكون وفيه لها، ولا تعد إلا بما يمكنها تحقيقه.

ولا ينبغي للولايات المتحدة أن تشبك مع الإسلاميين. فهو دور حرج يقوم به الديمقراطيون الإسلاميون لن يفرض سوى الإضرار بموقف الديمقراطيين العرب، ويوفر القوة والمصدقية للإسلاميين، الذين لم يطرحوا برامجهم بشفافية. فالإخوان المسلمون في مصر يقدمون لنا المثال: فرغم الجاذبية التي يتمتعون بها في الشارع المصري كبديل سياسي، فإنها تكشف مع ذلك عن جوانب غير ديمقراطية في صفوفهم حينما يجري مطالبتهم بميثاق شفاف يحمل في طياته أهدافاً سياسية.

المدخلة الخامسة (٨)

التكوين الديمقراطي هو تفاعل لقيم وأيديولوجيات يقتضى إتخاذها في سياق دولي وعربي في الحسبان. وطبقاً لذلك، فإن الجهود في المستقبل ينبغي لها أن تتجنب المدخل المثالي أكثر من اللازم، والذي يصعب تحمله من الماضي، تلك الجهود التي كانت في الماضي تتناول الديمقراطية في الشرق الأوسط على إنها مشروع اجتماعي. وكانت جهود الولايات المتحدة من أجل تشجيع الديمقراطية في المنطقة تفتقر إلى الوضوح في تصميم بنياتها. ولذلك عانت من ازدواجية المعايير لدى التطبيق - على سبيل المثال، استخدام القوة الطاغية في العراق، وليس ممارسة درجة مساوية من الجهود لمحاولة حل المشكلة الإسرائيلية - الفلسطينية، والتي تعتبر المفتاح الأهم لكل الذين يعيشون في المنطقة. كذلك فإن إيجاد ما يسمى (بيروقراطية المساعدات) قد ألحقت الضرر بتشجيع الديمقراطية، إذ عملت على توجيه الأموال بعيدة عن البرامج الحقيقية في واقع الحال إلى مكاتب إدارية مركزية بعيدة كل البعد عن موظفي البرامج وعن المتلقين المستهدفين لإيصال هذه المساعدات إليهم. هذه المشكلات الأساسية في برامج تشجيع الديمقراطية الأمريكية تسببت في قيام الديمقراطيين الغرب بالابتعاد عن مجهودات بوش لإرساء قواعد الديمقراطية في المنطقة. وعلى نحو متزامن، كانت هناك أزمة حادة للتنمية في العالم العربي كان من شأنها أن أوجدت مزيداً من خيبة الأمل

بالنسبة للديمقراطية وقدرتها على تحقيق النجاح، وعدم القناعة في مقدرة الحكومات العربية على القيام بخدمة مواطنيهم. هذه التطورات الثنائية تفرض وبشكل قوى أن تشجيع الديمقراطية لم تعد تستطيع التواؤم على الأجل القصير وتناهى مشروعاتها عن بعضها البعض، الأمر الذي كان يستلزم معالجتها بشكل متناسق ومتكامل عبر كافة نواحي المجتمع.

وعلى ذلك، فإن على الإدارة الأمريكية القادمة أن تتولى مقارنة جمعية كلية المدى بالنسبة لبرامجها لتشجيع الديمقراطية الإقليمية. ومثل هذه المقاربة الجديدة سوف تنطوي على المضمون ليس فقط بالنسبة للمصالح الاجتماعية - الاقتصادية، ولكن كذلك بالنسبة للقوى السياسية - من إسلامية ويسارية، ومعارضة، وحكومية.

(٣) هل تصبح العراق حليفاً للولايات المتحدة أم لإيران؟

المدخلة الأولى (٩):

على الرغم من أن الإطاحة بصدام حسين كان القرار الصائب، فإن الفترة التالية مباشرة لما بعد صدام مفعمة بشكل واضح بالأخطاء. وكثير من المسئولين الأمريكيين ينظرون إلى العراق بتصورات خاطئة. وتعتبر واحدة من تلك التصورات غير المجدية، النظر إلى العراق من منظور أن البلاد ليست إلا شيعة وأكراداً. والأخطاء الأخرى كانت نحو نظام البعث، وحل الجيش العراقي وإقامة مجلس حاكم شديد العرقية والطائفية، ومثل هذه السياسات جعلت من السنة أقلية في النظام الجديد.

هذه الأخطاء قد إنطوت كذلك على إدخال عملية انتخابية من نوع جديد أضرت بأكثر مما ساعدت جهود التصالح الوطنية. كذلك نجد أن نتائج الانتخابات زادت تهميش السكان السنة، وزادت من التوترات العرقية والطائفية. وحتى تسوء الأوضاع بدرجة أكبر، فإن الولايات المتحدة أخذت جانب المنظمات الشيعية الموالية لإيران مثل (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، و(الدعوة)، في حين أن عناصر (جيش المهدي)، ومنظمة بدر تغلغلت في صفوف قوات الأمن العراقية. ومثل هذا التحول في تشكيل قوات الأمن أدى بالتالي إلى مزيد من التطهير العرقي في بغداد. وقبل الحرب، كان سكان العاصمة ٥٠ بالمائة من الشيعة، أما الآن فهذه النسبة بلغت ٧٠ بالمائة، وهو تطور يضع مزيداً من الضغط على أهل السنة وفضلاً عن ذلك، فإن السنة الذين دخلوا العملية السياسية كان على أساس أن مختلف القوانين سوف يتأهلها التعديل.

وينبغي على الولايات المتحدة أن تبذل ما في وسعها للإبقاء على هذه القوى الدافعة، والتأكد من أن الانتخابات سوف تكون حرة وعادلة. ورغم أنه لا يبدو في الأفق أي

مشكلات انتخابية في المقاطعات الشمالية، أو حتى في المناطق الأهلة بالسنة، فإن من المحتمل أن الأمر سيكون أكثر صعوبة في المقاطعات، حيث نجد أن هذه المجالس يتحكم فيها أعضاء من أحزاب قديمة غائرة الجذور. وعلى أية حال، فإن الانتخابات سوف تكون على الأقل بمثابة فرصة سانحة للإحلال محل هذه العناصر بقيادات جديدة أكثر تمثيلاً ولها برامج أكثر وطنية عن تلك المسيطرة حالياً. وفيما خلاف ذلك، علينا أن نتساءل: أي نوع من العراق سوف يكون بعد رحيل القوات الأمريكية؟ هل سيبدأ العراقيون من جديد القتال حول الأماكن النفطية مثل كركوك، أم هل سيبرز إلى الوجود عراق (أكثر استقراراً)؟ من الواضح أنه بدون انتخابات حرة وعادلة، فإن الوضع العراقي سوف يصيبه التفتت، وسوف تقوم إيران من جانبها بلملمة هذه الأجزاء، وقد تجبر الولايات المتحدة على إعادة الكرة من أجل إنجاز هدفها النهائي في عراق مستقر.

المدخلة الثانية (١٠):

على الرغم من أن العراق ربما تفرق شيعاً، فليس من المحتمل أن يكون بمثابة (إبنا لإيران من زواج سابق). ففي الوقت الراهن، يواجه الإيرانيون صعوبات في العراق، وتحسن الولايات المتحدة صنعا لو أنها أدركت الأسباب الكامنة خلف هذه الحقيقة. إنه لمن المدهش حقاً أن نرى كم من المتاعب كيف فرقت الولايات المتحدة بها بين الشيعة والسنة في الفترة الأولى من أعقاب الحرب. فكل فرد في العراق كان يعلم من هم الشيعة، ومن هم السنة. وكانوا لا يقولون ذلك رغم علمهم بذلك.

وبوجه عام، فإن أعماق قلوب العراقيين ليس علمانياً بطبيعته - إنه يوجد في المسجد، وفي المؤسسات الدينية الأخرى. وعلى ذلك، فإنه إذا كانت الولايات المتحدة يحدوها الأمل في مناهضة النفوذ الإيراني لكان عليها أن تفعل ذلك من خلال المؤمنين من الشيعة العراقيين وهناك اختلافات جوهرية بين الشيعة العراقيين وبين الشيعة الإيرانيين. وعلى سبيل المثال، أن قليلاً جداً من العراقيين يدعمون مبدأ الحكم الديني، بينما الحال في إيران قد أصبح ذلك جزءاً من المعتقدات لدى الشيعة. فالمسافة الموروثة بين هذه الاختلافات لن تنمو إلا في حالة بدء العراقيين بالشعور بالتدخل الإيراني على أنه أمر يهددهم. فالمجتمع الشيعي العراقي العربي أكثر إتساعاً من أن يتسنى استيعابهم في أيديولوجية واحدة، كما أن المسافة أو الفارق بين شيعة العراق وشيعة إيران قد لا تظهر على الفور، لكنها قد تتحقق على المدى الطويل في أغلب الظن. ومثل هذه الانقسامات سوف تكون ذات فائدة لكثير من الأطراف بمن في ذلك العراقيين والأمريكيين. وليس معنى ذلك أن شيعة العراق

سوف يكونون بمثابة أحد حصون الولايات المتحدة، ولكنهم سوف لا يدعمون الإيرانيين كذلك. ومن منطلق عملي، فإن للولايات المتحدة دوراً أساسياً، تلعبه في تطوير الشخصية الوطنية العراقية - وعلى وجه التحديد، التزويد بمزيد من القوات الكافية لضمان أن تكون الانتخابات البلدية في الجنوب متمتعة بالحرية والعدالة. وسوف تكون للانتخابات ميزة الإتيان بوجوه جديدة ودم جديد في السياسة العراقية. وعلينا أن نستعد لحماية هؤلاء القادة الجدد لأن إيران سوف تحاول من جهتها اغتيالهم إذا لم ينحازوا إلى الأهداف الإيرانية. لذلك علينا أن نكون متعاونين مع النظام الجديد الذي سوف يظهر في العراق حتى ولو لم يكن منحازاً للأمريكيين.

المدخلة الثالثة (١١):

إذا ما نظرنا إلى وضع الولايات المتحدة الآن في العراق، فإن المرء ليدش أشد الدهشة من التشابه التاريخي لإنحلال قوة استعمارية، تدخل نفسها خلال كثير من العمليات المشابهة لتلك التي رأيناها في أماكن كانت القوى الاستعمارية تفرض عليها حمايتها لبعض الوقت. فمن ناحية، هناك حاجة ملحة وعاجلة بالنسبة للعراقيين أن يظهروا استقلالهم التام: ويتمثل ذلك الاستقلال في تولى بغداد لبعض الأمور (اتفاقية القوى)، والمدى الزمني للإنسحاب الأمريكي. وعلى الجانب الآخر، وكما رأينا في حالات أخرى من إنحلال القوى الاستعمارية أن البلدين لا يزالان يتقاسمان مساحات من المشاركة. وهذه العلاقة المتشابكة لم تكن قائمة منذ خمسة أو ستة سنوات مضت، لكنها قائمة الآن، ويمكن أن تظل قائمة لزمان طويل آت.

فمن الناحية التاريخية، كانت لإيران علاقات طويلة مع العراق بأكثر مما عليه الولايات المتحدة في هذا السياق ولكن كان يشوبها الشك. ففي الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٨٨ تحاربت العراق وإيران حرباً من أطول الحروب في التاريخ. وفي أوقات، كانت إيران تتدخل فيما يمكن تسميته دور صانع السلام، كما حدث ذلك في مارس ٢٠٠٨ حينما جعلت من نفسها وسيطاً بين (الصدرين) والحكومة العراقية التي تسيطر عليها الشيعة. ومع ذلك، فإن مثل هذه التدخلات كانت تؤدي إلى تقوية درجة قيام إيران بإشاعة القلاقل في العراق. والدليل على تورط إيران في العراق أمر لا يحتاج إلى تأكيد. فالأسلحة الإيرانية تم استخدامها لاستهداف كل من القوات الأمريكية، والمسؤولين العراقيين، بمن في ذلك حكام المقاطعات، وقيادات الشرطة. وهؤلاء المسؤولون المفترض أنهم وثيقو الصلة بإيران، لذلك فمن المؤكد أنها علاقة معقدة. فهؤلاء قضوا غالبية سنوات الثمانينيات في إيران لكن يبدو الآن بأنهم قد أخذوا جانباً عن الجمهورية

الإسلامية. كذلك نجد أن إيران منغمسة بعمق في الاقتصاد العراقي خصوصاً في الأجزاء الجنوبية والوسطى من البلاد. وتقوم الحكومة الإيرانية بتزويد الحكام المحليين العراقيين بالنفط المكرر، ومن ثم زيادة النفوذ الإيراني هناك.

وإذا أمعنا النظر في سياسات المقاطعات العراقية، فمن الواضح أن إيران تقوم بدور الوساطة على المسرح السياسي العراقي. هذه الأنشطة ليست محدودة النطاق لتقتصر فقط على عمليات الاغتيال، والتخويف في الانتخابات المحلية للعمال، لكنها تشمل كذلك الجهود الرامية إلى توجيه الرسائل عبر وسائل الإعلام. وفضلاً عن ذلك، ففي غيبة سيطرة الحكومة العراقية على الأحزاب السياسية، فإن يوسع إيران تقديم الدعم المالي لأي فريق منها كيفما رغبت، مقدمة لهم فرصاً أفضل للحصول على مقاعد في الانتخابات. ولا تستطيع إيران ولا هي راغبة في أن تكسب إلى جانبها جماهير الشعب العراقي. فهي تفضل بدلاً عن ذلك أن تعتمد على دعم صفوة قليلة من السياسيين لتحقيق أغراضها.

٤ - قصف إيران بالقنابل أم التعايش مع قنبلتها؟
المدخلة الأولى (١٢)

يحتاج المجتمع الدولي إلى أن يقرر أن المنع أو الردع أي منهما هو الاستراتيجية الأكثر صواباً في التعامل مع إيران. ورغم أن المنع ربما يخسر الرهان إلا أنه الخيار الأفضل. وهناك الكثير من الأسباب التي تدعو إلى القلق من إيران النووية. ففضلاً عن التصريحات التي يطلقها النظام الإيراني ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، فإن القدرات النووية الإيرانية سوف تعني نهاية معاهدة عدم الانتشار النووي، وسوف تشعل بسرعة شرارة السباق النووي في منطقة الشرق الأوسط.

وفي حقيقة الأمر، فإن الدول العربية تشعر أنها أقل تهديداً من قدرات إسرائيل النووية عما تشعر به إزاء القدرات النووية الإيرانية، فإيران دولة شيعية المذهب، وهي ليست دولة عربية، وحينما يتحدث قادتها عن "تصدير الثورة" فإن جيران إيران من السنة ينظرون إلى مثل هذه التصريحات كتهديد خطير لهم، إن إيران النووية سوف يكون لها تداعيات على المنظمات الإرهابية، لأن المنظمات الإرهابية "عابرة الدول" سوف يكون في حوزتها مواد انشطارية يمكن أن تستخدمها على مستوى العالم.

أكد المخططون العسكريون الإسرائيليون أن إسرائيل سوف يكون بإمكانها تجنب أي مخاطر للحرب النووية مع إيران، ولكن إيران سوف تعود إلى العصر الحجري إذا ما نشبت هذه الحرب. ومع ذلك فليس بوسع إسرائيل أن تستنتج من هذه التأكيدات أن إيران سوف تتردد في الهجوم: فليس يتوافر لدينا عمق البصيرة بالنسبة لصياغة قرار القائد

الأعلى، على خامنتي، وعلى الخصوص بالنسبة للتقديرات الأمنية الإقليمية والدولية، ولذلك فإن تصرفاته تبقى من الأمور التي لا يمكن التنبؤ بها. وفضلاً عن ذلك، فإن إيران تفضل الاستعانة بوكلاء لها وليس بالأخرى الاشتباك المباشر لتحقيق أهدافها السياسية الخارجية، ولذلك فكيف يتسنى لإسرائيل أن ترد على الهجمات النووية التي يتم الإشراف عليها، وليست تلك التي يتم تنفيذها من جانب إيران ذاتها؟

لهذه الأسباب، فمن الواضح أن إسرائيل - والمجتمع الدولي بحق - لا يمكن لها أن تسمح لإيران أن تحصل على أسلحة نووية. وبعض المراقبين يرون أن إيران سوف لا توافق مطلقاً على وقف برنامجها النووي، وأن الخيار العسكري هو من ثم الخيار الوحيد. ومع ذلك، فرغم أن استخدام القوة قد يدمر البرنامج وقتياً، فإن ذلك قد لا يوقف أنشطة إيران النووية إلى الأبد. وذلك من شأنه أن يجعل الدبلوماسية أكثر أهمية كخيار، خاصة في ضوء إعلان إيران أنها سوف ترد بالانتقام من إسرائيل، ومن السوق العالمي للنفط أن هي قد تمت مهاجمتها.

إن المسألة الملحة تتمثل في كم من الوقت يعتبر متروكاً للدبلوماسية لكي تأتي ثمارها. فالتقديرات حول المدى الذي تستطيع فيه إيران الحصول على سلاحها النووي يتراوح ما بين سنتين إلى خمس سنوات، وعلى النظام الإيراني أن يتغلب على بعض العقبات التكنولوجية القليلة قبل أن يتم برنامجها النووي.

هذه الفترة سوف تكون كافية لتعبئة المجتمع الدولي لممارسة الضغط على إيران.
المدخلة الثانية (١٣)

هذه الأزمة، هي كما يقول المثل "هي ملعونة لو فعلتها، وملعونة لو لم تفعلها". ولهذا السبب، فإن المجتمع الدولي لا يزال حائراً، هل يسمح لإيران النووية أن تنضوي ضمن صفوفه أم لا. ولكي يتسنى التخلص من هذه الحيرة، علينا أن نتفحص هدف إيران من حصولها على برنامج نووي، واضعين في الذاكرة أن جهودها في هذه الجبهة إنما هي جزء من بناء قوة عسكرية بوجه الإجمال.

تدعي إيران أنها تقوم ببناء برنامج نووي سلمى. ولكن الانتقال من تكنولوجيا مدنية إلى أخرى عسكرية هو أمر يسير، ولذلك فتطبيق هذه المعرفة على الأغراض العسكرية أمر لا يمكن تلافيه. إن هدف إيران الحقيقي هو أن تصبح قوة عظمى. ويعتقد النظام الحاكم أنه له الحق في أن يلعب دوراً في الصراع العربي - الإسرائيلي. وهو يعتقد كذلك أن عليه واجباً أن يمحو الأخطاء التي ارتكبتها غالبية المسلمين (أي أهل السنة) في تقرير عدم اتباعهم لسيدنا علي (الذي

المداخلة الثالثة (١٤)

إن أبرز مشكلة في تقرير كيفية معالجة المسألة الإيرانية هو في الافتقار إلى المعرفة. إننا نعلم أن طهران قد طورت عدة أنواع من تخصيب اليورانيوم في الشهور الأخيرة، وأن رغبتها في الحصول على برنامج نووي يرجع إلى السبعينيات. ومع ذلك، فليس لدينا معلومات دقيقة وأكيدة حول كم من المنشآت يحوزها النظام، أو كيف تم توزيع الطرد المركزي بين هذه المنشآت. فالمواقع النووية المعروفة موزعة ومتشرة. وحتى بالنسبة للخبراء في شئون المخابرات ليس في مقدورهم تحديد متى يمكن الوصول إلى نقطة اللا عودة فيما يتعلق بمدى اتساع البرنامج النووي الإيراني.

ويعمل الافتقار إلى المعرفة على إيجاد عدة مشكلات تكتيكية في السيناريو العسكري ضد إيران، وتعقيد موضوع القرارات حول مكان توجيه الضربة، وكيفية القيام بالضربة، وعمما سيكون العمل كافياً أم لا لذلك فإن هجوماً يجري اتخاذه استناداً على معلومات غير كافية يكون خطيراً بمثل خطر الانتظار أطول من اللازم لتوجيه الهجوم، فعلى سبيل المثال، قد يؤدي ذلك إلى إشعال أنشطة متزايدة في مواقع نووية أخرى غير معروفة رأو أن يتسبب في هجمات مضادة بيولوجية أو كيميائية.

وينبغي على صناع القرار الدولي أن يضعوا كذلك في تقديراتهم أن الضربة الأمريكية سوف تكون مختلفة بشكل كبير عن الضربة الإسرائيلية. فإسرائيل تجذب هجمات سريعة وقوية، لأن جيشها لا يمتلك القدرة على تحمل العمليات المطولة. وعلى أية حال، فإن الولايات المتحدة تفضل العمليات الأطول والأكثر اتقاناً، إذ أن المرحلة الأولى منها قد تستغرق وحدها من ثلاثة إلى سبعة أيام. وبمعنى آخر، فأنا نحتاج إلى أن نقرر ما إذا كانت الطريقة المثلى في محور برنامج إيران النووي بشكل فوري أو متد.

إن المسألة الأكثر أهمية أمام المجتمع الدولي الآن ليست حول ما إذا كانت إيران سوف تحصل على سلاح نووي، ولكن ماذا ستكون عواقب ذلك.

وإن رد فعل طهران إزاء التهديدات المتصورة ضد برنامجها النووي مثل تدمير المفاعل السوري كان السعي من جانبها لتوفير الضمان لمنشآتها النووية على نحو أفضل كذلك، فإن الوضع قد أصابه التعقيد بدرجة أكبر لانعدام الرغبة لدى العرب للانضمام علناً للولايات المتحدة في جهودها من ناحية، وبواقع أن المشاعر الشعبية في إيران لم تعد لها القدرة على الإطاحة بالنظام. وأياً ما كان الأسلوب الذي يجري اتخاذه في هذا الصدد، فإن نتائج هذا الأسلوب سوف يترك آثاره لعقود من الزمن.

يحترمه الشيعة). ولذلك فإن الأسلحة النووية سوف توفر لإيران السيطرة على اقتصاد المنطقة أيضاً.

وإذا نظرنا إلى ما يقيمه النظام الإيراني من الناحية العسكرية، لوجدناه يقوم بتطوير قدرات صاروخية قادرة على الوصول إلى أوروبا، بالإضافة إلى أسلحة كيميائية وبيولوجية. وليست هناك أرقام يمكن الاعتماد عليها بالنسبة لهذه الأشياء، أو بالنسبة للإنفاق عليها، مما يجعل من الصعب التكهن بالحجم الحقيقي للبرامج العسكرية للبلاد. ومن الواضح مع ذلك أنها كانت تمثل دعماً قوياً للإرهاب.

هذه الاتجاهات تدعو إلى القلق، ليس فقط بالنسبة لإسرائيل ولكن كذلك بالنسبة للعرب خاصة دول الخليج (الفارسي). فإذا قدر لإيران الحصول على أسلحة نووية، فإن ذلك سوف يتبعه انتشار نووي. فحينما تشعر الحكومات العربية أنها مهددة، فإنها سوف تسعى لا محالة للحماية، وليس بالأحرى اتخاذ إجراءات مباشرة. لذلك، فإنها رغم سعيها المرتقب ولو حثيثاً للمساعدة، فسوف لا تعلن صراحة عن رغبتها في مساعدة من الولايات المتحدة لمواجهة إيران. وهناك مؤشرات بأن السعوديين يقومون سراً بمحاولة التأثير على روسيا لمباشرة الضغط على إيران. وعلى سبيل المثال، فعقب سلسلة من الزيارات غير المعلن عنها إلى موسكو من جانب الأمير بندر بن سلطان، قدمت روسيا عرضاً بتزويد إيران بوقود نووي، لكي تتنازل عن البرنامج الإيراني لتخصيب اليورانيوم، لكن طهران رفضت هذا العرض.

هذه وغيرها من العوامل الأخرى تعزز مناخ عدم اليقين بكيفية التعامل مع إيران. فهل تكون الاستراتيجية الأساسية باستخدام الدبلوماسية أو العمل العسكري؟ فإذا كان الأمر الثاني، أي إذا كان الجهد المطلوب محصوراً في تدمير كافة المنشآت النووية، أو أن يكون الحل في تغيير النظام الحاكم؟ وكذلك كيف يمكن التعامل مع وكلاء إيران في المنطقة؟

أما على الجبهة الدبلوماسية، فهناك عدة تدابير محددة يمكن أن تساعد في هذا الوضع. على سبيل المثال، سيكون للولايات المتحدة فرصة أكبر للحصول على المساعدة من جانب روسيا لو أنها تخلت عن الدرع الدفاعي الصاروخي في شرق أوروبا. أو لو أن دولاً قبل إسرائيل والهند قد وقعتا على معاهدة عدم الانتشار النووي، فهما بذلك يكونان قد أزالتا التعلل الإيراني بأن تظل بعيدة عن المعاهدة.

على أية حال، فإنه لو أصبحت إيران قوة نووية، فإن الحرب الناجمة لن تكون مجرد حرباً باردة. إن الوقت بالنسبة للمجتمع الدولي لكي يصبح متيقناً حول إيران أت وبسرعة.

والتنمية، ورئيس فريق تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لفلسطين.

٩- من غسان عطية، زميل زائر Visiting Fellow سابقاً في مؤسسة واشنطن ومدير (المؤسسة العراقية للتنمية والديمقراطية).

١٠- من Reul Marc Gerecht ، وهو زميل مقيم في مؤسسة Enterprise Institute للتركيز على الشؤون الإيرانية.

١١- من Michael Knights Lafer ، زميل دولي International Fellow لمؤسسة واشنطن ، متخصص في الشؤون العسكرية وشؤون الأمن في العراق، وإيران ودول الخليج (الفارسي).

١٢- ميجور - جنرال Isaac Ben - Israel عضو الكنيست اليهودية ممثل حزب كاديبا، ومدير الأبحاث والتنمية في وزارة الدفاع الإسرائيلية.

١٣- من قاسم جعفر، محلل ومستشار حول الشؤون الاستراتيجية والدبلوماسية لتبادل السياسات. لندن.

١٤- من Anthony Cordesman، صاحب كرس Burke Chair في الاستراتيجية لدى مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية والدولية ومحلل في شؤون الأمن القومي في وكالة ABC News.

١- من جانب إسحق هرزوج Isaac Herzog ، وزير الشؤون الاجتماعية الإسرائيلية، ومستول الدياسبورا ومكافحة معاداة السامية.

٢- رياض المالكي، الذي يعمل كوزير للخارجية، ووزير للعدل ووزير للأعلام، ومتحدث باسم السلطة الفلسطينية.

٣- من جانب دينس روس وهو مستشار مستقل لمؤسسة واشنطن.

٤- بواسطة I.Scott Carpenter a Keston : Family Fellow at The Washington Institue anddirectoroftheInstitue'sProjectFikra.

٥- من محمد عبد الباقي، محرر الأخبار الخارجية لمجلة آخر ساعة وهو زميل زائر مع Human Rights First.

٦- من ، أسامة صفا، وهو مدير عام المركز اللبناني للدراسات السياسية، بيروت.

٧- من جانب إنجي الحداد ، مستشارة في أمور الاستراتيجية والاتصالات. مشاركة في تأسيس Shayfrn- Com لمنظمة الأفرو-مصرية لحقوق الانسان، و(المصريون ضد الفساد).

٨- نادر سعيد، رئيس (منظمة العالم العربي للبحوث

دراسة

مدخل إلى الثورة الإسلامية (٣ / ٢)

عباس عبدی آينده (المستقل) - ٢٤ / ٥ / ٢٠٠٧

www.ayande.ir

ترجمة: د. عادل عبد المنعم سويلم

أبعاد شخصية الشاه

عندما نتحدث عن نظام استبدادي فردي قامت الثورة لإسقاطه والقضاء عليه، فإن الضرورة تقتضي إلقاء الضوء بشكل كاف على شخصية هذا الفرد المستبد بما كان لها من آراء وتصرفات شخصية فردية، وما طرأ على هذه الشخصية المستبدة من تحولات وتطورات، لأنه رغم كون العناصر الأساسية والبنوية في مجتمع ما هي الأرضية الأساسية لبروز أي أزمة أو مشكلة في هذا المجتمع، إلا أنه لا يجب أن ننسى أن الشخصيات القومية المتسلطة يمكنها أيضاً أن تلعب دوراً مصيرياً في تخفيف حدة هذه الأزمة أو تفاقمها ووصولها إلى نقطة اللا عودة. ومن هنا يجب الاهتمام بما تتميز به هذه الشخصية المستبدة الفردية من صفات وخصائص نفسية وسلوكية.

وبشكل مختصر يمكن القول، بأن الشاه كان شخصاً مغروراً ومتكبراً للغاية، إلا أن هذه الصفة كان لها منحنى آخر أيضاً في شخصية الشاه، إذ يقول الدكتور "كاتوزيان": "يشير البعض إلى الصفات والخصائص الشخصية لشخص الشاه، حيث يعتبر البعض منهم أن تكبره وغروره الظاهر كان مجرد غطاء لإخفاء عدم ثقته بنفسه، كما يراه البعض الآخر نوعاً من الإعجاب المفرط بالذات كان ينظر في أحواله وتصرفاته وأعماله السلبية منها والإيجابية كذلك." (كاتوزيان، ١٣٨٠، ص ص ٢٥٣-٢٥٢).

هذه التركيبة النفسية من عدم الثقة بالنفس والغرور كان لها تبعات عديدة في سلوك الشاه وتصرفاته، ومنها أنه كان يحرص على جمع وتركيز كل القوى وكافة القدرات في شخصه،

بينما يلقي بالتبعية والمسئولية على أعناق الآخرين، وكان أكثر المسئولين في نظامه يشيرون إلى هذه النقطة، حتى "خلعبري" الذي كان وزيراً لخارجيته قيل إنه كان يؤكد للمسئولين الأجانب على أنه -أي "خلعبري"- "مجرد حامل لرسالة من الشاه، وأن شخص الشاه هو الذي يتخذ القرارات في كافة الأمور المهمة، وأغلب الأمور القليلة الأهمية والبسيطة". (استمبل، ١٣٧٧، ص ٣٧). وقد أدت هذه الصفة لأن يصبح النظام الإداري وتسلسل الإدارة والقيادة قائم على مدى العلاقة والارتباط بشخص الشاه بحيث لا يستطيع أي فرد في هذا النظام مهما يعلو شأنه أن يبدى أي رد فعل في مواجهة رغبة الشاه الأكيدة في تفوقه وإمساكه بزمام كافة أمور الدولة، وهذا الأمر هو الذي تسبب في فقدان هذا النظام لأي خبرة إدارية (نفسه، ص ٣٩)، فارتباط القرارات بفرد واحد واتخاذ القرار بشكل فردي كان يوقع النظام في مشاكل وأزمات لا يمكن حلها، كما أنه كان يجمع حوله الأفراد والشخصيات والمسئولين الذين يتصفون في الأساس بالفساد الإداري والتبعية الكاملة لشخصه، أن تضخم الذات لدى الشاه كان قد أفضى به إلى أن يعتبر نفسه في غير حاجة إلى المشورة أو الحوار أو استشارة أي من كان رأيه، فمثلاً كان أبوه يفتخر بأنه لم يأخذ بمشورة أحد قط، كان هو أيضاً يمارس أعماله وحكمه على نفس هذا المنوال. وقد وجدنا "هويدا" -أطول رؤساء وزرائه مدة- يلخص صفته هذه في حديث له مع السفير البريطاني في طهران بقوله إن تعريف الشاه الخاص للحوار هو: أنا أتكلم وأنت تسمع فقط. لقد وصل تضخم الذات لدى الشاه إلى درجة جعلت من حوله

يصدقون ذلك ويؤمنون بها له من عظمة وفكر ثاقب (صدقاً أو رياءً)، ومن هذا المنطلق وجدنا وزير بلاطه يقول: "إن تقصير الشاه وخطأه الوحيد يتمثل في أنه يحسن إلى شعبه أكثر من اللازم. إن مثله وأفكاره وآراءه عظيمة وعليا إلى درجة لا نستطيع أن ندرکها" (أبراهاميان، ١٣٧٧، ص ٥١٥). ومع هذا الحال فقد ظهر ضعف شخصية الشاه وعدم ثقته بنفسه أيضاً في مقاطع زمنية مهمة ومنها ثورته التي سماها بالثورة البيضاء!، إلى درجة أنه فقد توازنه مع أول موجة من انتقادات الأمريكيين له بسبب هذه الثورة، وتحيل أن الأمريكيين بذلك قد أخذوا قراراً بتنحيته وعزله.

وهناك خصيصة أخرى في شخصية الشاه، وهي أنه كان يعتبر البلاد بأسرها، بل وحتى بمن فيها من شعب ملكاً خالصاً له، وكما يروي "ابتهاج" رئيس هيئة التخطيط والميزانية في حكمه، أنه دائماً ما كان يقول أنا، أموال، أملاكى، بترولى، عوائدى، دخولى، ولم يكن يؤمن مطلقاً بأن هذه الأموال والعوائد والدخول هي ملك للشعب. (كاتوزيان، ١٣٧٧، ص ٢٥١). هذه الخصيصة كانت في شخصية أبيه كذلك. فأبوه كان يعارض تلك السرقات التي يقوم بها المسئولون، بل كان يقدم على قمعهم وسحقهم بسبب ذلك، أما ما كان يقوم هو به من غصب أموال الناس وأموال الشعب بالباطل واستيلائه على آلاف القرى والمناطق الزراعية فلم يكن يعتبره غصب أو سرقة.

إن عدم ثقة الشاه بنفسه قد أدى إلى أن يعمل دائماً على التخلص من شيئين، أحدهما أن يكون في نظام حكمه مؤسسات قوية، والآخر أن يكون في نظامه شخصيات وأفراد أقوياء، ولتحقيق هذا كان يعمل جاهداً على تأسيس وإنشاء مؤسسة موازية لكل مؤسسة من مؤسسات الدولة حتى لا تتجمع السلطة والنفوذ في يد مؤسسة واحدة، وبالطبع كانت هذه السياسة تؤدي دائماً إلى الازدواجية في كافة أمور الدولة لتعود في النهاية إلى شخصه، وفيما يتعلق بالأفراد والشخصيات المسئولة كان أيضاً يحاول دائماً أن يزرع الخلاف والعداء والفرقة فيما بينهم، ثم يقوم بنفسه على حل هذا الخلاف بوصفه أبو الأمة والشاه الذي يعلو فوق هذه الخلافات، ويقدم نفسه بذلك على أنه حلال المشاكل والخلافات. عن طريق هذه السياسة كان يحاول أن يحقق توازناً في القوى بين النخب الإدارية والعسكرية، وأيضاً بين كافة المؤسسات الإدارية في الدولة. وكنتيجة حتمية لذلك، تدنى مستوى التنظير والمأسسة السياسية في الدولة، وأصبح المبدأ الأساسى في النظام وفقاً عليه، ومنوطاً به وبسياسته ويتحكمه الملكى الفردى المستبد.

ومن الصفات الأخرى في شخصية الشاه، وهي الصفة التي أظهرته وقت الأزمات ليدو بلا سند له أو معين قد تمثلت في لهجته العدوانية والمتعالية والمستفزة ضد المثقفين وعلماء الدين وتجار البازار بل وحتى في أواخر أيامه ضد أصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين مما أدى إلى تشكل إحساس كبير بالكراهية والنفور تجاهه وتجاه نظامه لدى متفديه ومعارضيه بل وحتى

لدى جماهير الشعب.

التحولات والتطورات الدينية:

تحتل التطورات الدينية خلال السنوات التي سبقت قيام الثورة بأهمية كبيرة، لأن الثورة الإسلامية كان لها وجهان، أحدهما انتقائى والآخر إيجابى، وقد تمثل وجهها الانتقائى في إسقاط الشاه، ولو كان هذا الأمر قد تم فقط في المجتمع، ربما لم يكن يؤدى بالضرورة إلى قيام الثورة، إلا أن وجه الثورة الإيجابى، وهو إحلال القيم الإسلامية محل القيم السائدة في المجتمع هو الذى يحظى بكل الأهمية. هذا التحول والتطور حدث على البعدين المفهومى التنظيرى والعملى المؤسستى، وكل بعد من هذين البعدين عمل على تقوية وتدعيم جانب من مفهوم الإسلام في المجتمع الإيراني.

فعلى البعد العملى المؤسستى، أدى تنامى مصادر الدخل والمصادر المالية للطبقة المتوسطة التقليدية إلى تقوية المصادر المالية ومصادر التمويل للمؤسسات الدينية مثل الحوزة الدينية، وعلماء الدين، والمساجد وغيرها. ومن ناحية أخرى أدت الإصلاحات الزراعية - على عكس ما كان يتصور النظام في البداية - إلى تقوية وتدعيم وجود وحضور مؤسسة علماء الدين في القرى والمناطق الزراعية. وفضلاً عن هذا كانت الهجرة من القرى إلى المدن والمناطق المحيطة بالمدن تتم بشكل واسع وبكثافة كبيرة، لكن ما كان يحافظ على صلة هؤلاء المهاجرين بعضهم بعضاً وبأهاليهم في القرى التي هاجروا منها هو المؤسسات المرتبطة بالدين والمذهب مثل اللجان والجمعيات الدينية. فواقع المجتمع الإيراني على عكس كثير من المجتمعات في الدول الأخرى التي تؤدي الهجرة الواسعة فيها من الريف إلى المدينة إلى تشتت الأفراد المهاجرين، بل وحتى إلى فقدانهم لهويتهم وانتمائهم الأصلي وانجذاب كثيرين منهم إلى جماعات وعصابات منحرفة، أما في إيران وبسبب وجود مؤسسات وجمعيات دينية قليلاً ما تؤدي الهجرة إلى المدينة إلى قطع صلة الأفراد عن الآخرين أو عن ذويهم، ويظل الفرد المهاجر من الريف إلى المدينة في شبكة من العلاقات والرقابة الاجتماعية تربطه دوماً بالآخرين وبذويه وأهله. وعلى سبيل المثال: "أشارت دراسة تمت في أيام محرم ورمضان في العام ١٩٧٤م إلى أنه تم في مدينة طهران وحدها تشكيل أكثر من (١٢٣٠٠) لجنة وهيئة دينية، وأغلب هذه اللجان والهيئات تم تشكيلها في الفترة من سنة ١٩٦٥م حتى تاريخ إجراء الدراسة، وقد ازداد مجال توسع هذه الهيئات واللجان الدينية إلى درجة أنها ضمت داخلها كثيراً من جماعات الحرفيين والجماعات الاجتماعية الأخرى، وكان منها في طهران فقط نحو (١٨٢١) هيئة ولجنة دينية ولجنة لمراسم التعزية الدينية حملت أسماء جديرة بالملاحظة ولافتة للانتباه... (أسماء لجان وهيئات الحرفيين والطوائف)". (على أسدى، ١٣٥٥، ص ١٦١) ويمكن جمع أسماء هذه الهيئات واللجان في أربع مجموعات، المجموعة الأولى: الحرفيون مثل الحدادين والبنائين وغيرهم.

المجموعة الثانية من المتمين إلى مدينة واحدة أو قرية واحدة والتي تحمل أسماء القرى والمدن والأقاليم التي أتت منها، مثل البرجنديين المقيمين في طهران. المجموعة الثالثة حملت أسماؤها مدلولاً دينياً مثل الفاطمية، ومحبى الحسين، وغيرها من الأسماء الدينية والمذهبية. المجموعة الرابعة حملت أسماء تشير إلى القرى والمحليات التي هاجروا منها مثل شباب نازى آباد وغيرها، بحيث كان المهاجرون المقيمون في المناطق المحيطة بالمدن وفي قلب المدن نفسها يقومون بتشكيل هذه المؤسسات الدينية في المسجد أو في الحسينية أو في المنزل أو حتى على جانب من الشارع في سرادقات مؤقتة تقام لهذا الغرض، ويلتقون في هذه المؤسسات مع بعضهم بعضاً ليكتسبوا هوية واحدة فيما بينهم ويحافظوا عليها، وضمن هذا يقوم هؤلاء الأفراد بتقديم يد العون والمساعدة لبعضهم بعضاً، حتى يشاركوا بفعالية في تعمير البلد أو القرية التي جاءوا منها مهاجرين إلى المدينة، وبهذا تمكنوا بالفعل من تحقيق نوع من الترابط والتواصل بين القرية والمدينة من خلال الدين والمؤسسات والجمعيات واللجان الدينية المذهبية.

كذلك ازداد عدد المساجد خلال هذه الفترة بشكل ملحوظ ولافت. فبينما كان عدد المساجد في إيران كلها في العام ١٩٦٢ م يصل إلى نحو (٣٦٥٣) مسجداً، نجده في العام ١٩٧٣ م يصل إلى نحو (٥٣٨٩) مسجداً متشرة في (٢٣٣) مدينة على مستوى إيران، ثم نجد العدد في مدينة واحدة مثل طهران يصل في العام ١٩٦١ م إلى (٢٩٣) مسجداً، بينما يرتفع هذا العدد في العام ١٩٧٢ م إلى (٧٠٠) مسجد في طهران وحدها، ويشير إحصاء آخر إلى أن عدد هذه المساجد في طهران وحدها وصل في سنة ١٩٧٥ م إلى (١١٤٠) مسجداً. (نفسه، ص ١٥٤).

ولكى يتضح كيف أدى تحسين الأوضاع الاقتصادية إلى تقوية وتدعيم المركز المالي للمؤسسات الدينية يمكننا أن نشير إلى إحدى القرائن، فحيث كان دخل مسجد الإمام الرضا وضريحه في مشهد من صناديق النذور قد ازداد إلى أقل من الضعفين خلال الفترة من ١٩٦٦ م إلى ١٩٧٢ م، نجد أن هذا الدخل يتضاعف في الفترة من ١٩٧٢ م إلى ١٩٧٥ م خمس مرات ونصف المرة. (نفسه، ص ص ١٥٧-١٥٨)، وقد وصل عدد الطلاب الدينيين في مدينة قم في العام ١٩٧٥ م إلى نحو (١٨٠٠٠) طالب، أي ثلاثة أضعاف عددهم في العام ١٩٦١ م. (نفسه، ص ١٥٩)، كما ساهمت التكنولوجيا الحديثة كذلك في مساعدة وتدعيم الدعوة الدينية والمذهبية ونشرها على نطاق واسع، حيث انتشر استخدام مكبرات الصوت وأجهزة التسجيل والأشرطة المسجلة بالمواد الدينية، خاصة أشرطة القرآن والخطب والدروس الدينية ومذائح آل البيت التي أصبح لها سوق مهم في أسواق التسجيلات الصوتية، بل ووجدت طريقها كذلك إلى القرى والمناطق الريفية.

وهناك مؤسسة أخرى من المؤسسات الدينية تشكلت في هذه الفترة وأدت دوراً ملحوظاً في إشاعة الترابط ونشر

التضامن الديني بين كافة أفراد الشعب، وقد تمثلت في صناديق "القروض الحسنة" التي كانت تمنح قروضاً لأفراد الشعب دون أي فائدة، لتخفيف حدة التضخم المالي والمشاكل المالية التي يعاني منها الشعب، وأوجدت نوعاً من المقارنة والتوازن مع وضع البنوك الحكومية التي كانت تقدم قروضاً على أساس الفائدة وبالضمان الكافي.

وقد أدت هذه المؤسسات مجتمعة إلى تحقيق الترابط والتضامن بين مختلف الطبقات الوسطى التقليدية والطبقات الدنيا في المدينة والقرية من خلال الدين والمذهب. أما الطبقة الوسطى الجديدة فقد تحولت إلى الدين عن طريق آخر، فمع ما يقال من أن هذه الطبقة كانت لها مؤسساتها الخاصة، إلا أنها اتصلت وارتبطت بالطبقات التقليدية والدنيا في المدينة أيضاً من خلال المؤسسات الدينية المذكورة، هذا بالإضافة إلى أن تداخل هاتين الطبقتين - اللتين كانتا تنتميان عموماً إلى أسر وعائلات متشابهة - قد أدى إلى تحقيق تقارب وترابط أكثر فيما بينهما.

وبعد العام ١٩٦٣ م وغضة (١٥ خرداد) وتنامي عدم الثقة وعدم الإيمان بالنظريات والرؤى السابقة في النضال والكفاح ضد النظام حدث نوع من التحول بشكل جديد تجاه الإسلام، وهو التحول الذي ظهر بوضوح سواء بين الطبقات الوسطى التقليدية والطبقات في القرى والمناطق الريفية، أو بين الطبقة الوسطى في المدينة، حدث هذا على الرغم من أن المفاهيم لدى هذه الطبقات كانت تختلف عن بعضها بعضاً إلى حد ما. وأخذت هذه الجماعات والمجموعات الجديدة تدعو وتروج لأفكارها من خلال الجمعيات الإسلامية الجامعية، ومن خلال الكتب والنشرات، ومن خلال العديد من الأماكن مثل "حسينية الإرشاد"، حيث وجد بين هذه الجماعات شخصيات من المعممين والأساتذة المشهورين من أمثال "مطهرى" و"طالقاني" وأيضاً "بازرجان" و"علي شريعتي".

فعلى سبيل المثال، بينما كان عدد عناوين الكتب الدينية التي نشرت في إيران في العقد بين سنتي ١٩٥٣-١٩٦٣ م قد وصل إلى (٥٦٧) عنوان كتاب، نجد هذا العدد يصل في الخمس سنوات بين ١٩٦٣، ١٩٦٧ م إلى (٧٦٥) عنوان كتاب، وفي الثلاث سنوات بين ١٩٦٩، ١٩٧١ م إلى (٧٥٥) عنوان كتاب، ليزداد هذا العدد في الثلاث سنوات التالية، من ١٩٧١ م إلى ١٩٧٣ م إلى (١٦٩٥) عنوان كتاب ديني.

وبعيداً عن هذا التزايد في العدد المطلق للكتب الدينية، نجد أن النصيب النسبي لهذه الكتب والمؤلفات الدينية قد ازداد أيضاً بالنسبة للعدد الكلي للكتب والمؤلفات المنشورة في إيران ككل، ليرتفع من نسبة ١,١٪ من كل الكتب والمؤلفات التي نشرت في العقد بين سنتي ١٩٥٣، ١٩٦٣ م، إلى ٧,٣٪ في العام ١٩٧٣ م، حيث صارت النسبة الأعلى بين كافة موضوعات ومجالات الكتب المؤلفة في إيران بين أعوام ١٩٧٢، ١٩٧٥ م من نصيب الكتب والمؤلفات الدينية. بينما

كانت هذه النسبة تأتي في المرتبة الرابعة خلال العقد بين أعوام ١٩٥٣، ١٩٦٣ م. ومع نهاية العام ١٩٧٥ م، عرف في مدينة طهران وحدها نحو (٤٨) ناشراً تخصصوا فقط في نشر الكتب الدينية، كان من بينهم (٢٦) ناشراً، كانوا قد بدأوا نشاطهم في النشر خلال السنوات العشر الأخيرة (١٩٦٦-١٩٧٤ م) بنشر الكتب والمؤلفات الدينية، (نفسه، ص ص ١٥١-١٥٢) وهذا غير الكتب الكثيرة التي كانت تطبع وتنتشر بشكل سرى أو عن طريق التهريب.

وترتبط على هذا، إذا نظرنا إلى القضية نظرة تحليلية أكثر عمقا، فإنه من ناحية يتضح لنا أنه على عكس التصور السابق القائم على ضعف العلاقات والروابط التقليدية في القرى، خاصة بعد الإصلاحات الزراعية، فإن الطريق لدخول وسيطرة ونفوذ رجال الدين في القرن والمناطق الريفية صار أكثر تمهيدا وسهولة، ويوضح "أبراهاميان" هذا الأمر بقوله: "خلال الفترة التي تلت ثورة الدستور وإعلان الحياة النيابية في إيران كانت قوة ونفوذ رجال الدين ومجالتهم العمل قد صارت محدودة للغاية، ليس فقط بسبب المثقفين في المدن، بل أيضا بسبب الكبراء في القرى والمناطق الريفية الذين كانت لديهم القدرة على سوق الرعايا وأفراد القبائل والطوائف ومن حولهم في القرى مثل الأغنام إلى صناديق الاقتراع. أما بعد الثورة الإسلامية (وبالطبع قبلها بقليل أيضا) فقد تهاوى الوضع والمناخ المناسب أمام رجال الدين لكي يكونوا أكثر قوة ونشاطا ونفوذاً، لأن التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الأخيرة كانت قد قضت على العلاقات والروابط التقليدية بين الكبراء ومن في حوزة نفوذهم، وبين ملاك الأراضي ورعاياهم، وبين رؤساء القبائل ومن يتمون إلى هذه القبائل." (أبراهاميان، ١٣٧٧، ص ٦٦١). كذلك أدى ما كان يقوم به النظام من سحق وحظر للمؤسسات المرتبطة بالطبقة الوسطى في المدينة إلى تهيئة المجال بشكل أكثر لتنامي تأثير المؤسسات والجمعيات الدينية في المجتمع. فإذا كانت الجماعات والأصوات المعارضة في الفترة السابقة على الانقلاب (كودتا)، تجد للتعبير عن معارضتها مؤسسات ديمقراطية مثل النقابات والأحزاب ووسائل الإعلام المختلفة، فإنه خلال الأوضاع التي تلت هذا الانقلاب ونحيت الضغوط الشديدة من حكومة مهيمنة متحكممة تشكل مجالا سياسيا جديدا للتعبير عن المعارضة والرفض في المساجد والمدارس الدينية والبازار والجامعات والمنظمات السرية والجماعات المعارضة في الخارج. هذا التغيير في المكان الذي ظهر في مجال العمل والنشاط السياسي أدى إلى غياب العلمانية واختفائها عن السياسة والحياة العامة خلال الفترة التي تلت الانقلاب، (ميرسباسي، ١٣٨٤، ص ١٢٤).

ومن ناحية أخرى، ظهرت في هذا المجتمع المتحول بشدة، الحاجة الماسة إلى التضامن الجمعي والاجتماعي، وكان الدين هو القالب الأنسب والأمثل لتحقيق هذا الهدف. "فقد كرس الدين والمذهب للإحساس بالتضامن الجمعي والاجتماعي

الذي تحتاجه الجماهير في المناطق التي يسكنها الفقراء والمناطق العشوائية وعشش الصفيح، وهو نفس الإحساس الذي فقدته هذه الجماهير بعد تركها لقراها المتضامنة والمنسجمة غاية الانسجام، وعيشها في المناطق العشوائية وعشش الصفيح المفقدة لمعنى المأوى والهوية، حيث أقاموا في الضواحي وعلى هامش المدن التي هاجروا إليها.

فقد كان سكان هذه المناطق المحيطة بالمدن - والذين كانوا جميعهم من المزارعين الذين لم يعد لهم أرض يزرعونها - يتخذون من الدين والمذهب بديلا موضوعيا للمجتمعات التي فقدوها، حيث أخذوا يربطون حياتهم الاجتماعية الجديدة بالمساجد، ويستمعون في رغبة واشتياق إلى خطب علماء الدين المحليين في هذه المناطق التي يعيشون فيها.. كما ساهم التزوج الفجائي والجمعي إلى المدن، والذي جرى دون تخطيط خلال عقد السبعينيات في تقوية وتدعيم المركز الاجتماعي لرجال الدين وعلماء الدين في إيران. وترتبط على هذا أخذ التجديد في وضع هذه الجماعة التقليدية يتحسن في تسارع مستمر." (أبراهاميان، ١٣٧٧، ص ٦٦٠).

وهناك عامل آخر أدى إلى تقوية وتدعيم التحول إلى الإسلام، وخاصة بين الطبقة المتوسطة الجديدة، وقد تمثل هذا العامل في غياب وأقول كافة التوجهات اليسارية غير الإسلامية، حيث ووجهت الإيديولوجية اليسارية غير الإسلامية بأزمة حادة وجدية خلال عقد السبعينيات، إذ إنه نتيجة لتحسن علاقات إيران بكل من الاتحاد السوفيتي والصين، أخذت الجماعات اليسارية في إيران تفقد جاذبيتها حتى انتهى بها هذا الوضع إلى التلاشي والأفول (كدي، ١٣٧٧، ص ٢٧٣).

وبعد ما قام به الشاه في العالم ١٩٦٣ م من إصلاحات زراعية، كان الشاه نفسه يتصور أن المؤسسة الدينية وعلماء الدين ورجاله في طريقهم إلى الأفول والاختفاء تماما عن الساحة السياسية، لكن الشاه نفسه - على عكس ما كان يريد - لم يستطع أن يقضي على هذه المؤسسات الدينية، بل ولم يستطع حتى أن يقضي على نفوذها أو يضعف من قوتها. وهناك تحليل يطرحه "فؤاد زكريا" المفكر المصري، عن العالم العربي اليوم، هذا التحليل يمكن أن ينطبق كذلك على نظام الشاه، يقول "فؤاد زكريا": "إن العالم العربي اليوم يعد بمثابة صحراء سياسية قاحلة، أرض بلا أحزاب سياسية حقيقية، بلا صحافة حرة، بلا أي مساحة مطروحة أمام الفكر الآخر، ونتيجة لذلك أصبح المسجد هو المكان المطروح والمتاح أمام أي جدل سياسي. فالمسجد في المجتمعات الإسلامية هو المكان الوحيد الذي لا يمكن الوقوف في وجهه، هو المكان الذي يمكن أن تعبأ فيه كل كراهية موجهة للحكومة، وكل نفور منها، وكل معارضة لها لتنمو وتزداد. لقد صارت لغة الدين هي لغة المعارضة السياسية في مثل هذه البلاد. وهذه التركيبة بين الدين والسياسة تعمل على تركيز مشاعر العمل السياسي بسرعة كبيرة." (زكريا، ١٣٨٤، ص ١٦٨). وفي المقدمة يعتبر

"فؤاد زكريا" أن سبب التحول والتوجه الإسلامي في المنطقة هو تحول الحكومات فيها إلى حكومات أكثر خواءً وأكثر إهمالاً وأكثر قمعاً، ولأن الإسلاميين هم الذين يمنحون الإحساس بالهدف والمعنى للجماهير والشعوب في هذا العالم المتلاطم المتغير المتقلب، وهو الشيء الذي لم تفعله أى زعامة أو قيادة في الشرق الأوسط، فإنه عندما يكون المستقبل غامضاً مبهماً تحس الجماهير تجاهه بالضياء، فالتوجه الإسلامي هو الذى يربط هذه الجماهير بالهدف الذى سينقذها من الضياء أو يقلل من وطأته عليها. (نفسه، ص ١٦٧).

ورغم هذا كله كان الشاه يحاول جاهداً أن يصور الدينين وعلماؤهم على أنهم رجعيون، في محاولة مستميتة لإضعاف قوتهم ونفوذهم، ولكن ما كان يقوم به البعض - سواء بوعى أو بغير وعى - من تصوير للحركة الإسلامية على أنها حركة رجعية، وإصرار الشاه أكثر من الجميع على هذا التصوير، إنما كان ناشئاً عن عدم معرفة حقيقية وواقعية بحركة المجتمع، ويلخص "ميرسباسى" تفسيره لواقع هذه الحركة وتحليله في نقد هذا التصوير السابق بقوله: "في أعقاب تحول المجتمع إلى الهوية الإسلامية، استمرت نفس الجهود الوطنية والقومية للتأزم والتكيف مع عمليات التحديث، لكنها جاءت هذه المرة عن طريق التوجه الإصلاحى الإسلامى" (ميرسباسى، ١٣٨٤، ص ١٢٤).

وهذا التحليل الأخير هو في حد ذاته إجابة ورد على إشكالية تاريخية أخرى تتعلق بتقييم الوضع في إيران بشكل عام، وذلك لأن تنامي الثقافة الإسلامية والتوجه الإسلامى في إيران خلال الربع الأخير من القرن العشرين وبعد فترة من التطور والتحول الاقتصادى والاجتماعى في إيران ككل هو موضوع وضع الكثيرين أمام إشكالية نظرية معقدة، هذه المسألة يصورها "أبراهاميان" على النحو التالى:

"إن الدور المهم الذى لعبه الإسلام في ثورة ١٩٧٨م، لم يحدث تناقضاً في تاريخ إيران فقط، بل إنه يبدو من الوهلة الأولى، أنه يناقض النظرية السائدة التى تقول بأن التجديد في التوجه والخطاب الدينى، والتوسع في الحياة المدنية يؤديان إلى تقوية وتدعيم الطبقات الاجتماعية الجديدة، وإضعاف واختفاء الطبقات التقليدية. وترتباً على هذا ينهض أمام الباحث سؤالان يرتبط أحدهما بالآخر: أولهما، كيف يمكن تبين وتفسير هذا التناقض؟ وثانيهما، هل الثورة الإسلامية تناقض النظرية التى تقول بأن التجديد يلزمه لكى يتم أن يكون بعيداً عن تدين المجتمع والتوجه الدينى السائد فيه؟ وهذان السؤالان يمكن طرحهما أيضاً بشكل آخر: لماذا اتخذت ثورة ١٩٧٨م التى كانت لها صبغة اجتماعية واقتصادية ومياسية بشكل كبير - لماذا اتخذت هذه الثورة شكلاً أيديولوجياً دينياً تماماً؟ وهل تلك العوامل والأسباب التى أضفت على هذه الثورة شكلها الإسلامى عوامل وأسباب زائلة أم باقية ومستمرة؟" (أبراهاميان، ١٣٧٧، ص ص ٦٥٤ - ٦٥٥).

يرد "ميرسباسى" على جانب من هذه الأسئلة السابقة بقوله: "إن كافة الحركات الجماهيرية التى قامت في الأساس على نظرية العودة إلى الأصل والأصولية، قد ظهرت في الغالب من خلال توافر الأوضاع والظروف التى دفعت لقيام أغلب ثورات القرن العشرين، وقد تمثلت هذه الأوضاع والظروف فيما يلى:

التحديث السريع والمفروض من أعلى، ورواج سكنى المدن وانتشار المدن والحياة المدنية، واختفاء الأساليب والأنماط التقليدية في طريقة الحياة والمعيشة، وفي النهاية هزيمة واضمحلال سلطة المستقل أو المحتل أو المسيطر الأجنبى. وعلى أية حال، فإن مثل هذه الحركات قدمت نفسها في الغالب في قالب هوية ثقافية. ويجب أن ننظر إلى هذه الحركات "الثقافية" على أنها بمثابة أشكال مهمة من التحديث ظهرت في عصرنا هذا، ويجب علينا أن نسعى لفهم هذه الحركات وأسباب ظهورها دون أن يقتضى هذا بالضرورة أن نستند إلى النظريات الاستشهادية والتبسيطية من قبيل "إحياء الدوافع القديمة" أو "الفانتازيا الدينية" (ميرسباسى، ١٣٨٤، ص ٢٣).

لقد تم تناول موضوع الصحوة الإسلامية هذا من منظور آخر أيضاً، إذ إن "برتراند بديع" يوضح الصحوة الإسلامية بقوله أنه عندما تواجه كافة الأيديولوجيات المقتبسة من التجارب الأوروبية هزيمة وفشل لا يبقى أمام الجماهير شئ آخر سوى الإسلام. كما لن يبقى كذلك أمام الدعاة والناشطين شئ آخر سوى الإسلام لتعبئة الجماهير (نقلاً عن جابري، ١٣٨٤، ص ٢٣).

هذا الاتجاه في الثورة الإيرانية (أى إسلاميتها وتوجهها الإسلامى) كان في الواقع - وبعبارة أكثر وضوحاً - موجوداً منذ بداية وقوع الثورة، بل إنه كان أهم من وقوع الثورة نفسها، ولهذا السبب وجدنا للثورة الإيرانية تأثيرات ثقافية وفكرية إلى جانب تأثيراتها السياسية والجيوبوليتيكية الأخرى وليس فقط في الداخل، بل على المستوى الدولى أيضاً. ومن هذا المنطلق يرى "ميشيل فوكوياما" أن "الإسلام في سنة ١٩٧٨م لم يعد أفيون الشعوب، بسبب أن العالم أصبح بلا روح".

وقد أجبر هذا الحدث "الثورة الإيرانية"، البعض ومنهم السيدة "اسكاتشيل" على إعادة النظر في رؤاها وآرائها، وذلك من الناحية النظرية والتنظيرية ودفعها لأن تعتبر هذه الثورة حالة فردية وتستند في تفسيرها وتحليلها إلى آليات متشعبة ومتعددة لجوانب، وتبحث عن هذه الآليات في ماهية الحكومة الغائبة وفي وجود أيديولوجية مساعدة ودافعة للتعبئة، وشبكة مدنية للإسلام الشيعى، وتستبعد في هذا السبيل نماذج لحكومات وثورات اجتماعية أخرى كثيرة، وتستنتج أن هذه الثورة هى الثورة الوحيدة التى "أقيمت" بشكل متعمد وبأسلوب منسجم، وتضيف اسكاتشيل إلى ذلك أنه لا بد من أن نضم أيضاً إلى تعريف الثورة الاجتماعية ودوافعها ذلك التغير الذى يحدث في الأيديولوجيات السائدة والمسيطرة في المجتمع. (فوران، ١٣٧٧، ص ٥٣٢).

الارتباط بالقوة الثالثة استراتيجية غير منتهية في العلاقات الخارجية الإيرانية

سيد رضا موسى

إطلاعات سياسية - اقتصادي «الأخبار السياسية - الاقتصادية»، العدد ٢٤٩ - ٢٥٠ خريف ٢٠٠٨

مقدمة:

تدور وقائع هذه الدراسة في الفترة من عام ١٥٠٢م وحتى عام ١٩٧٩م أي على مدار خمسة قرون إلا ثلاث وعشرين سنة بالتام.

في تلك القرون الخمسة حكمت إيران الأسر (الدول) التالية:

- ١- الأسرة (الدولة) الصفوية ١٥٠٢-١٧٣٥م.
 - ٢- الأسرة (الدولة) الافشارية ١٧٣٥-١٧٤٩م.
 - ٣- الأسرة (الدولة) الزندية ١٧٤٩-١٧٩٤م
 - ٤- الأسرة (الدولة) القاجارية ١٧٩٤-١٩٢٤م
 - ٥- الأسرة (الدولة) البهلوية ١٩٢٤-١٩٧٩م.
- معظم الصراعات والأحداث الواردة في الدراسة تتعلق بالعصر الصفوي والعصرين القاجاري والبهلوي.
- الدراسة تكشف عن حجم وطبيعة الصراعات الدولية حول إيران وذلك بين القوى الاستعمارية الآتية:
- أسبانيا- البرتغال- روسيا- ألمانيا- فرنسا- بريطانيا والولايات المتحدة. هذا بخلاف الإمبراطورية العثمانية التي ظلت تشكل القاسم المشترك بين هذه القوى حتى قيام الدولة البهلوية في عام ١٩٢٤م. (المترجم)

طوال القرون الماضية تحول الموقع الإيراني الجيوبولوتيكي والجيواستراتيجي الممتاز إلى سبب مباشر في وضع هذه الدولة موضع الاهتمام الدولي، وبشكل مباشر، خاصة من جانب

القوى الدولية الكبرى.

إن امتداد ألسنة نيران الحرين العالميتين الأولى والثانية لتطول الأراضي الإيرانية - على الرغم من قيام إيران بإعلانها الحياد - هو دليل بارز وكاشف لهذا الواقع الاستراتيجي الذي تتمتع، وتحظى به إيران.

طوال القرون السابقة عمدت القوى الدولية الكبرى إلى الاعتماد على إيران بشكل كبير بهدف جعلها أحد أهم العوامل التي تمكنها - القوى الدولية - من إعمال إرادتها وتحسين مكانتها ونفوذها الدوليين، الأمر الذي كان من شأنه "التضحية" الدائمة والمستمرة بالمصالح القومية الإيرانية.

من ناحية أخرى، كانت الحكومات الإيرانية من الضعف والعجز على النحو الذي كان سبباً مباشراً في عجزها عن المواجهة المباشرة مع القوى الكبرى من جهة، ومن ثم تلاشي إرادتها أمام إرادة تلك القوى من جهة أخرى، الأمر الذي كان سبباً مباشراً في قيام تلك الحكومات بالبحث في مقوماتها الذاتية وماضيها وتاريخها ومكانتها الدولية، وذلك من أجل إيجاد تواصل ما عبر تقارب مقصود مع إحدى القوى الدولية، وعقد الاتفاقيات معها بهدف مواجهة القوى الاستعمارية من جهة، وتقليص الضغوط والتهديدات التي تستهدفها من جهة أخرى، ومن ثم حماية وصون الاستقلال السياسي للدولة، وضمان مصالحها القومية من جهة ثالثة.

غالباً ما تكون "هذه القوة الدولية" قوة جديدة وحديثة ذات

ماضى جيد، وتدعو إلى خلق وإيجاد التوازن في مواجهة القوى الاستعمارية القائمة، وهى لهذا السبب تلقب دوماً بأنها "القوة الثالثة أو الخيار الثالث".

كثيراً ما عقد رجال الدولة في إيران - منذ العصر الصفوى وحتى الآن - آمالهم بهذه القوة الثالثة سواء بشكل واضح وبارز، أو سواء بشكل غير مباشر وخفى في علاقاتها الخارجية، ومن ثم القبول بتدخل - أو دخول - هذه القوة الثالثة في دائرة العلاقات الخارجية للدولة.

بريطانيا في العصر الصفوى، وفرنسا وألمانيا في العصر القاجارى، وألمانيا والولايات المتحدة في العصر البهلوى من أبرز الدول التى حظيت بمكانة "القوة الثالثة" وأكثرها نفوذاً وتأثيراً في دائرة العلاقات الخارجية الإيرانية.

السؤال هنا كالتالى: هل فعلاً استطاعت "القوى الثالثة" هذه من أن تلعب دوراً مفيداً، ويحقق لإيران قدراً من الحرية السياسية؟ هل استطاعت هذه القوى أن تنقذ إيران من مصيدة الاستعمار وفخاخه؟ وهل تذكر، وتوصف هذه القوى الثالثة في ذاكرة التاريخ الإيراني بأنها كانت "قوى حسنة السمعة"؟

من خلال إلقاء النظر إلى تاريخ العلاقات الخارجية لإيران، سوف ندرك أن "القوى الثالثة" غالباً ما كانت قوى دولية ناشئة وحديثة العهد على المستوى الدولى، ومن ثم كانت تقدم نفسها للإيرانيين بأنها وسيلة أو أداة من أجل حفظ وحماية إيران، وذلك في الوقت نفسه الذى كانت تعمل فيه بقوة على جعل "إيران" واحدة من أهم الأدوات والوسائل اللازمة لإعمال سلطتها، وكذلك إدارة صراعاتها وتنافسها مع بقية القوى الدولية الأخرى.

في إطار هذه المحاور سوف تنطلق وتدور هذه الدراسة التى ستكشف لنا عن كيفية دخول كل من بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والولايات المتحدة كأبرز القوى الدولية التى يمكن وصفها بالقوة الثالثة التى دخلت في دائرة العلاقات الخارجية الإيرانية من المنظور الإيجابى، وكذلك السلبي.

أولاً- بريطانيا:

تعود جذور العلاقات بين إيران وبريطانيا إلى العصر الصفوى. ففي عصر الشاه عباس الكبير أسس التجار الإنجليز أول بذور العلاقات التجارية بين الدولتين بمجيئهم لإيران.

من جملة هؤلاء التجار "الأخوان تشرلى" واللذان تمكنا عبر نفوذهم في بلاط الشاه عباس من التمتع بمكانة رفيعة لدى الشاه لدرجة جعلت منهم مستشارين وأمناء مخلصين للشاه عباس الكبير.

الواقع أن السياسة الخارجية الإيرانية في العصر الصفوى كانت توصف بأنها سياسة البحث عن كيفية مواجهة الانتهاكات العثمانية ضد الأراضي الإيرانية.

من جانبه، كان الشاه عباس الكبير يقوم بإرسال "الأخوين

تشارلى" كمبعوثين شخصيين له إلى مناطق العالم المختلفة، وذلك حتى أجل أن يساعدونه في تشكيل وخلق التحالفات الإيرانية مع الدول المختلفة بهدف التصدى للدولة العثمانية.

في جنوب إيران (الخليج والمحيط الهندي)، كان البرتغاليون يتحكمون الأراضي الإيرانية، كما زادت سيطرتهم على الخليج الفارسي من مخاوف وقلق الشاه عباس.

في تلك الظروف قرر الشاه عباس على أن يحصل على مساعدة الإنجليز من أجل التصدى للبرتغاليين في الجنوب، والعثمانيين في الشمال الغربي والغرب.

آنذاك لم يكن لدى الشاه عباس قوة بحرية، كما كانت تجهيزاته الحربية ضعيفة ومتخلفة مقارنة بقوة العثمانيين، ومن هنا رأى أن القوة الثالثة (بريطانيا) هى خير معين له في مواجهة هاتين القوتين "البرتغاليين والعثمانيين".

لقد ترسخت واستحكمت العلاقات الإيرانية - البريطانية بصدد قرار "امتياز" الحرير من جانب الشاه عباس الكبير.

وعاد "روبرت تشارلى" إلى بلاده في عام ١٦١١ بوصفه مندوباً شخصياً عن الشاه عباس، وطرح على حكومة بلاده اقتراح الشاه عباس بشأن بدء العلاقات التجارية بين إيران وبريطانيا، وهو ما كان موضع قبول وترحيب من مسئولى الحكومة البريطانية.

بعد عامين جاء القائمون على أمر شركة الهند الشرقية - الذين كانوا يسيطرون على سوق الحرير العالمى والذى لم يكن يباع في الهند - جاءوا إلى إيران واستقبلهم الشاه عباس الكبير استقبالا حاراً. في ذلك اللقاء، اقترح مسئولو شركة الهند الشرقية على إيران أن ترسو السفن الخاصة بشراء المنتجات - والمستقات - الحريرية الإيرانية في ميناء "جاسك" أثناء عودتها من الهند، ثم بعد ذلك تقوم ببيع هذه المنتجات في أوروبا.

بعد أن قبل الشاه عباس هذا الاقتراح سمح للحكومة البريطانية في عام ١٦١٧ أن ترسل ممثليها السياسيين (السفراء) إلى البلاط الإيراني، وهو ما أدى إلى قيام مسئولى شركة الهند الشرقية بنشر مندوبيهم في ربوع إيران، كما قاموا بفتح مراكز ومحلات تجارية لهم في كل من "اصفهان" و"شيراز"، من هنا يعد الأمر الذى أصدره الشاه عباس الكبير - والذى يعرف ويشتهر تاريخياً بـ "أمر الحرير" - يعد الأساس الذى بنيت وقامت عليه العلاقات بين إيران وبريطانيا.

وفي سنة ١٦٢٢م عمده الشاه عباس الكبير إلى الاستفادة من القوات البحرية البريطانية من أجل إنهاء سيطرة البرتغال في الخليج (الفارسي). فقام الأسطول البحرى البريطانى ببناء رصيف له في ميناء "جاسك". عقب ذلك تم طرد القوات البرتغالية بمساعدة بريطانيا ودخلت "جزيرة هرمز" تحت سيطرة إيران، لىتهى بذلك قرن كامل من سيطرة البرتغال على الخليج الفارسي.

وتنفيذاً لأوامر الشاه عباس تمت السيطرة على "قلعة هرمز"

بواسطة القوات الإيرانية، ولم يترك إلا جزءاً صغيراً منها - مدينة هرمز - للقوات البريطانية.

إذن الذى حدث آنذاك هو أن إيران قد تحررت من نفوذ البرتغال وقبضتها، وفي الوقت نفسه قامت بريطانيا بزيادة نفوذها في الخليج (الفارسي)، وذلك عبر طريقين هما: زيادة قدراتها وسلطانها العسكرية من جهة، وزيادة معدلات تجارتها في الحرير مع إيران من جهة أخرى.

كذلك تم الاتفاق بين الدولتين - إيران وبريطانيا - على أنه في حال حدوث اعتداء من جانب البرتغال سوف تقوم القوات البحرية البريطانية بالدفاع عن إيران. آنذاك بلغت العلاقات الحميمة بين الدولتين على نحو لم يتكرر أبداً بعد ذلك، لقد بلغ الأمر لدرجة أن الشاه عباس كان يعلق صور الأخوين تشارلي على جدران حجرته الخاصة.

الواقع أن توجه الشاه عباس - وتحوله - إلى بريطانيا من أجل مواجهة البرتغال قد مهد الطريق تماماً أمام تمدد نفوذها - وبالطبع وجودها - في العراق.

وحين تولت الدولة الزندية - التي أعقبت الدولة الصفوية في حكم إيران - سعى "كريم خان زند" إلى الإعلان عن حاجته للقوات البحرية البريطانية من أجل مواجهة التهديدات الهولندية، والتي كانت تشكل آنذاك قوة بحرية كبرى في الخليج الفارسي، الأمر الذي أسفر عن تضاعف النفوذ البريطاني في الخليج الفارسي بشكل غير مسبوق لدرجة أنه مع خروج - أو طرد - القوات البحرية الهولندية من الخليج الفارسي أصبحت بريطانيا قوة بحرية كبرى بلا منافس. بالتوازي مع ذلك، كان يوجد نفوذ بريطاني آخر، لكنه نفوذ مخرب وتدميري وهو نفوذها في داخل الجهاز الحكومي الإيراني الذي بدأ في نفس اللحظة التي بدأ فيها نفوذها العسكري - السياسي في الخليج.

في العصر القاجاري اتسع نفوذ بريطانيا في إيران بشكل مذهل، يساعد في ذلك ضعف الأسرة القاجارية، وهو الضعف الذي أدى إلى فتح كل أبواب إيران أمام بريطانيا.

آنذاك كانت كل من روسيا (في شمال إيران) وبريطانيا (في جنوب إيران) تديران شئون إيران من الباطن وبشكل غير مباشر. ومن هنا كانت تسحق المصالح القومية والوطنية الإيرانية أمام مصالح هذه القوى الاستعمارية. فالكثير من الأمور والشئون الداخلية الإيرانية كانت تدار بإدارة السفارتين الروسية والبريطانية في ذلك الوقت. لقد بلغ نفوذ هاتين الدولتين في البلاط القاجاري لدرجة أن الملوك القاجار لم يكن مسموحاً لهم الاقتراب من أى قوة دولية أخرى، وأن أى رغبة في إنجاز اتفاق ما أو تعاون ما مع أى قوى أخرى كانت تتم وتعرض أولاً على هاتين الدولتين، كما كان لزاماً أن تحظى بموافقة ورضا كل من روسيا وبريطانيا. على سبيل المثال، عندما قام ناصر الدين شاه بزيارته الثانية إلى أوروبا كان

قد أجرى مباحثات ومفاوضات مع بيسارك الصدر الأعظم الألماني بشأن بناء وتشيد سكك حديدية، وكذلك منح ألمانيا امتياز إدارة الموانئ الإيرانية وبناء السفن، هذه الرغبة الإيرانية قوبلت باعتراض شديد من جانب كل من روسيا وبريطانيا، ونتيجة لذلك كتب "ناصر الدين شاه" إلى وزير خارجيته قائلاً: "تحدث وتفاوض مع سفارة الروس والبريطانيين حتى يتضح تكليفنا وواجبنا لكى نرى ما إذا كنا نتمتع باستقلالنا أم لا؟".

هكذا - وبهذه الطريقة - تحولت بريطانيا من "قوة دولية ناشئة حديثة العهد" في العصر الصفوي إلى قوة استعمارية، وهو التحول الذي لا يمكن أن تمحى آثاره السيئة من أنوف الإيرانيين والتي كانت بمثابة نذير شؤم ضد إيران.

على الرغم من أن هذه القوة الاستعمارية كانت قد ساعدت إيران في مجابهة التهديدات العثمانية والبرتغالية، بل ومكنتها من قطع أيدي هاتين القوتين عن إيران، إلا أنه مع مرور الوقت، ومع تزايد النفوذ السياسي والاقتصادي لها في داخل إيران، تحولت بدورها هي الأخرى لعدة قرون تالية إلى كابوس وأصل كل المخاطر الحقيقية التي لقيتها وعانت منها المصالح القومية الإيرانية.

ثانياً - فرنسا:

في عصر "فتح على شاه" قدمت فرنسا نفسها لإيران بوصفها قوة ناشئة حديثة وحسنة النوايا والسمعة للبلاط الإيراني القاجاري.

القلق الأساسي الذي كان مسيطراً على إيران آنذاك هو تلك التجاوزات والانتهاكات الدائمة التي كانت تقوم بها روسيا على الأراضي والسيادة الإيرانية. من هنا ظن فتح على شاه في فرنسا أنها صديق قوى ووفى من شأنه دعم ومساندة إيران في مواجهة الاعتداءات والانتهاكات الروسية المتواصلة من جهة، ولجم النفوذ البريطاني المتزايد يوماً بعد يوم. وشأن مثيلاتها من "القوى الثالثة" - في تاريخ العلاقات الخارجية الإيرانية - رفعت فرنسا "نعمة الطيبة" في بداية الأمر.

كانت فرنسا في عصر "فتح على شاه" قوة حديثة، كما كانت تعد من المنافسين الأشداء والمتصلين أمام كل من روسيا وبريطانيا. لكن فرنسا هذه كانت لها استراتيجية مختلفة تماماً. فخوفاً من التدخل والتصادم المباشر مع المنافسين، وهرباً من تحمل النفقات الضخمة للحروب، عمدت فرنسا إلى تشجيع إيران لكى تدخل في حرب مع بريطانيا، وتشجيع الدولة العثمانية من أجل الدخول في حرب مع روسيا، حيث كانت تعتقد أن بإمكانها إضعاف هذين المنافسين - روسيا وإنجلترا - من خلال تحالفها مع كل من إيران والدولة العثمانية، ومن ثم تقلب التوازن الدولي الذي كان قائماً آنذاك ليصبح في صالحها بالدرجة الأولى.

إن التجاوز الجغرافي الذي كان - ولا زال - قائماً بين

العثمانيين والروس وكذلك بين إيران والهند - التي كانت تعتبر أهم مستعمرة بريطانية - جعل من إيران والدولة العثمانية دولتين مهمتين من الوجهة الاستراتيجية بالنسبة لفرنسا.

في عصر فتح على شاه كانت الأراضي الإيرانية موضع تجاوز واعتداء مستمرين من جانب القوات الروسية ومن ثم كانت كيفية المواجهة مع روسيا من أهم قضايا العلاقات الخارجية الإيرانية آنذاك. بعد أن رفضت بريطانيا اقتراح إيران القائم على التحالف بينهما ضد روسيا، ذهب الملك القاجاري صوب "مصباح فرنسا". بدوره رحب نابليون في رسالة بعث بها إلى فتح على شاه بفكرة التحالف مع إيران ومن ثم حذر الشاه من خطر روسيا والأطماع التوسعية لبريطانيا، وأضاف أن إيران - من أجل حفظ وحماية مصالحها - يجب أن تساعد نفسها عن طريق بناء جيش منظم قوى بمساعدة من فرنسا من أجل مواجهة هذه التهديدات.

في عام ١٨٠٧م أرسل فتح على شاه وفداً محملاً بهدايا ثمينة وغالية، بلغت قيمتها آنذاك ٥٠٠ ألف طومان إيران، إلى نابليون الذي كان آنذاك تعيش في معسكر "فينكن اشتاين" في بولندا. وهناك، عقدت معاهدة "فينكن اشتاين" الشهيرة بين إيران وفرنسا. ووفقاً لها تقرر أنه فضلاً عن اعتراف فرنسا رسمياً باستقلال إيران فإنها تعترف أيضاً بتبعية أراضي "كرجستان" لإيران ومن ثم طالبت بانسحاب القوات الروسية من هناك كذلك تم الاتفاق على إرسال مدافع صحراوية ودبابات وتجهيزات عسكرية متطورة للجيش الإيراني.

في المقابل فإن إيران قبلت بأن تضع لعلاقتها مع بريطانيا نقطة نهاية وأن تعلن الحرب ضدها وأن تحرك أهالي قندهار والأفغان للثورة ضد بريطانيا. كذلك قبلت إيران بأنه في حال وأثناء هجوم فرنسا على الهند سوف تسمح لجيش نابليون أن يعبر أراضيها.

الحقيقة أن فرنسا رأت مصالحها في تقوية جيش إيران وأن تعيد تجهيز وتنظيم الجيش الإيراني الذي لم يكن قد شهد أية تغييرات منذ عصر الشاه عباس الكبير بل والذي بدأ وكأنه جيش قبائلي.

من هنا سعت فرنسا إلى إنشاء مصنعاً لصناعة المدافع في أصفهان ومستودعاً للذخيرة في طهران وهما الخطوتان الكبيرتان والمهمتان اللتان قامت بهما فرنسا من أجل تحديث الجيش الإيراني وإمداد بالعتاد العسكري. والواقع أن البلاط القاجاري الذي كان سعيداً ومسروراً بدعم نابليون كان قد اعتبر أن انسحاب القوات الروسية من جميع الأراضي الإيرانية المحتلة هو شرط أساسي لبدء مباحثات السلام مع روسيا.

لكن فجأة ودفعة واحدة ودون أي إنذار واجه البلاط القاجاري نقضاً فرنسياً للمعاهدة الموقعة بين الدولتين ووجد الشاه نفسه وحيداً في مواجهة كل من روسيا وبريطانيا.

ذلك أن نابليون بعد هزيمته الصعبة في "فريلاندا" عندما

دخل روسيا قد غير من سياسته وصمم على إضعاف بريطانيا دون الاهتمام بتحالفه مع إيران وذلك عن طريق بناء تحالف جديد مع روسيا. من جانبه فإن الجيش الروسي الذي كان خياله قد هداً بالنسبة للجيبة الأوروبية، عاد ليضرب بشدة الجيش الإيراني في الحرب التي تجددت بين الدولتين.

ومن هنا عاد الاعتداء الروسي من جديد على إيران والذي أسفر عن إشعال حروب طويلة بين الدولتين روسيا وإيران.

وكان من نتيجة هذه الحروب تلك المعاهدات القاصمة لظهر إيران والمعروفة باسم معاهدة "جلستان" ومعاهدة "تركيان تشاي" والتي وفقاً لها - واستناداً عليها - تم فصل واقتطاع مناطق وأجزاء كبيرة من إيران.

من هنا فإن تجربة الاعتماد على "القوة الثالثة" قد لوثت ثوب حكام إيران آنذاك وجعلت إيران وحيدة مرة أخرى في مواجهة القوى الاستعمارية الكبرى في العالم وهي روسيا وبريطانيا. إن إعمال النظر في نقض فرنسا لتحالفها مع إيران سوف يكشف بالقطع عن الدور المخرب والخفي القدر لتلك الدولة في اتفاقيتي العار: "جلستان" و"تركيان تشاي".

وفي عصر محمد شاه قبلت إيران في اتفاقيتها مع بريطانيا التي وقعت في ١٨٤١م أن تعطى إلى نفس الامتيازات التي أعطتها لروسيا من خلال اتفاقيتي جلستان تركمن تشاي وذلك حتى أمسكت المنافسة الشديدة بين هاتين القوتين الاستعماريتين بتلايب ورقبة البلاط القاجاري طوال الفترة التي قبض فيها آل قاجار على حكم إيران.

ثالثاً: ألمانيا:

ألمانيا هي أشهر الدول الأوروبية التي عرفت في العلاقات الخارجية الإيرانية بوصفها "القوة الثالثة"، مرجع هذه الشهرة - لدى المحللين السياسيين - تكمن في أن ألمانيا قد لعبت هذا الدور، أو تمتعت به، في - بل وقبل - الحربين العالميتين الأولى والثانية من جهة وأن هذه العلاقة الخاصة التي كانت بين ألمانيا وإيران أصبحت سبباً لاحتلال الأراضي الإيرانية من جانب الدول الحلفاء، من جهة أخرى.

فعلى الرغم من أن إيران قد أعلنت حيادها في كلا الحربين إلا أنها تعرضت لهجمات واعتداءات قوات الحلفاء بحجة تمتع إيران بعلاقة خاصة مع ألمانيا وانعكاس هذه العلاقة على إيران حيث صارت سبباً لدعم مركب غير مباشر من جانب ألمانيا، لكن الواقع أن الألمان لم ليحصلوا مطلقاً على نفس الفرصة التي تتمتع بها كلاً من البريطانيين والروس والأمريكيين، ومع هذا فإن إيران تمتعت بعلاقة كانت توصف بأنها استراتيجية مع ألمانيا وهي العلاقة التي كانت لها مكاسب اقتصادية مهمة لصالح إيران.

العلاقات الإيرانية - الألمانية قبل الحرب العالمية الأولى من الثابت أن الضغط المتزايد الروسي والبريطاني على إيران كان قد ازداد في الفترة ما بين ١٨٧٠ وحتى ١٩١٠ وذلك مع

ظهور موجة "القومية" في إيران. والحقيقة أن الآثار المخربة والتخريبية للاستعمار كانت هي السبب المباشر لخلق الرغبة أو الموجة الاستقلالية التي كانت سبباً مباشراً في إشعال "القومية" في كل أنحاء العالم.

لقد واجهت فرنسا هذه النزعة القومية في شمال أفريقيا كما تعرضت إلى النمسا في البلقان. الولايات المتحدة هي الأخرى وبالرغم من أنها كانت تدعم التحركات القومية في بعض الأحيان بشكل معنوي، إلا أنها وبسبب عزلتها عن الساحة الدولية آنذاك كانت غير ذات تأثير مباشر على المستوى الدولي. من هنا فإن الدولة الوحيدة التي كاد بإمكانها آنذاك أن تحرر إيران من قبضة - من تحت - الضغوط والتهديدات التي كانت تمارس من جانب القوتين الاستعماريتين، روسيا وبريطانيا، كانت هي ألمانيا والتي كانت قادرة أيضاً على دعم إيران من أجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية والنهضة الصناعية أى جعل إيران - وتحويلها إلى - دولة صناعية قوية حديثة.

من هنا سعى رجال الدولة في إيران آنذاك - بل كان حريصون بشدة - من أجل الاستفادة من هذه القوة الثالثة الناشئة حديثاً في المحالات السياسية والصناعية على المستوى الدولي.

تعود العلاقات الإيرانية - الألمانية إلى زيارات "ناصر الدين شاه" إلى أوروبا - ففي الزيارة الثانية لناصر الدين شاه ورئيس وزرائه المفكر "ميرزا حسين خان سبهسالار"، سعى الرحلان واجتهدوا من أجل جعل ألمانيا هي اللاعب الثالث في معادلة السياسة الخارجية الإيرانية وخلق توازن - عن طريق العلاقات المتميزة معها - في مواجهة كل من روسيا وبريطانيا. لتصبح ألمانيا في كفة وهاتان الدولتان في كفة أخرى.

لقد نجح الرجلان فعلاً في تحقيق هذا الهدف عبر إعطاء ألمانيا امتيازات اقتصادية وعقد اتفاقيات اقتصادية معها من أجل إنشاء السكك الحديدية الإيرانية. لكن نظراً لأن "بسمارك" كان في ذلك الوقت - أسيراً لعدة قيود في أوروبا فإنه لم يكن يعطى اهتماماً لائقاً بآسيا، من ناحية أخرى كانت كل من روسيا وبريطانيا تلقيان وترميان بالأحجار في طريق إيران أمام توثيق علاقاتها الخارجية مع أي قوة ثالثة غيرها.

على أية حال، بعد فترة تشكلت الأجواء اللازمة لإيجاد وخلق علاقات قوية بين إيران وألمانيا، حيث سعت الدولتان فعلاً من أجل تأسيس علاقات استراتيجية بينهما نظراً للحاجة المتزايدة لدى كل من الطرفين لإدراك هذا الهدف.

في الوقت نفسه فإن إيران كانت تعيش إرهابات الحركة - الثورة - الدستورية وهو ما توازى مع تحول ألمانيا إلى منافس حقيقي كل من روسيا وبريطانيا ومن ثم أخذت تعمل من أجل "خلخلة التوازن الدولي" الذي كان قائماً آنذاك بما يتوافق مع مصالحها ومن ثم فقد سعت إلى إضعاف منافسيها الدوليين عبر كل الطرق الممكنة. من هنا كان معرفة الألمان بتأذى

الإيرانيين من روسيا وإنجلترا فضلاً عن التجاور الجغرافي الإيراني الهندي، كان سبباً لأن تصبح إيران موضع اهتمام جاد وحقيقي من جانب رجال الدولة في ألمانيا. لقد أقام الألمان دعاياتهم في إيران اعتماداً على القدرة الصناعية والعسكرية الألمانية ومن ثم رسم صورة القوة الثالثة صاحبة العلاقات الخارجية القائمة على الاحترام والصدقة والخير.

من جانبهم عقد الإيرانيون آمالهم على ألمانيا انطلاقاً من قناعتهم بأن هذه الدولة ليست لها سابقة استعمارية وأنها قوة صناعية وعسكرية وهو الأمر الذي تحتاج إليه إيران أكثر من أي شيء آخر.

الواقع أن تعاون الألمان ووساطتهم الدبلوماسية في الصراعات الحدودية بين إيران والدولة العثمانية وكذلك جهودهم من أجل إنشاء بنك ألماني في طهران وربط السكك الحديدية الموجودة في بغداد بطهران، قد خلق وجهاً طيباً ومحبوياً فيما بين رجال الدولة الإيرانيين.

القومسيون الإيرانيون بدورهم كانوا يفكرون دوماً في كيفية الخلاص والتحرر من ضغط القوتين الاستعماريتين روسيا وبريطانيا ومن ثم كانوا يعتبرون أن السياسة الجديدة الشرقية الألمانية (أي الخاصة بالشرق وخاصة آسيا) إنما تشكل فرصة حقيقية من أجل تحرير إيران من القيود الخفية للاستعمار.

الألمان - من ناحيتهم - كانوا يعرفون جيداً بهذه المشاعر والخواطر والهواجس الإيرانية ومن ثم عمدوا إلى الاستفادة منها وتوظيفها على النحو الصحيح وهم في أماكنهم ومن ثم خلقوا لأنفسهم صورة مفادها أنهم حلفاء ومؤيدو "المسلمين" أمام القوى الاستعمارية. لقد بلغ بهم الأمر لدرجة أنهم كانوا يشاركون في جلسات قراءة القرآن والمناسبات الدينية وكذلك مجالس العزاء، الأمر الذي ترك "رحمة" غير مسبوقه في رجال الدولة في إيران لدرجة أن "أحمد شاه" كان قد سأل أحد رجال السفارة الألمانية في إيران قائلاً: "هل حقاً قام السفير الألماني بالبكاء الشديد في مجلس التعزية؟"، أيضاً ذات مرة قامت وكالة "رويترز" بنشر خبر فكاهي وظريف مفاده أن الألمان قد بدأوا يتحولون إلى الإسلام!! وأنهم قد صاروا مسلمين وأنهم - أي الألمان - قد كتبوا على سواعدهم "الشهادتين".

لقد أثر هذا الخبر بشدة في الإيرانيين لدرجة مذهشة وغريبة حتى أن التجار والحرفيين الإيرانيين كانوا يدعون - بعد الصلاة - إلى أن يحفظ الله الإمبراطورية الألمانية والإمبراطور الألماني وأنهم كانوا يعتبرونه "من أكبر ملوك العالم الإسلامي".

المؤكد أن ظهور الألمان في مجال السياسة الخارجية الإيرانية قد خلق أملاً جديداً في قلوب الإيرانيين الباردة المظلمة!!

من هنا أخذ الشعب الإيراني في تعظيم "هذا البطل" الجديد الذي دخل ميدان السياسة الدولية ليس بسبب الحب والصدقة للأمان ولكن بسبب العداوة مع الروس والإنجليز وللأسف الشديد ولسوء الحظ تحول هذا الحب إلى حالة من

الإفراط في الصداقة الأمر الذي نتج عنه حالة من الإهانة والاحتقار للقوتين الكبيرتين روسيا وبريطانيا.

لقد بلغ الأمر أيضاً إلى درجة قيام شمس الذاكرين - قارئ الروضات المشهور(*) - بتزيين علماً بالصقر الألماني والتاج الإمبراطوري الإيراني مستخدماً في ذلك الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وذلك من أجل تقديمه إلى الإمبراطور الألماني وذلك لكي لا ينسى إيران عند توقيع معاهدة السلام، ووصلت الأمور إلى حد إلقاء الورود على رأس السفير الألماني عند وصوله إلى إيران إلى الحد الذي لم يتمكن معه من أن يرفع رأسه..".

مع بداية الحرب العالمية الأولى عمدت الحكومة الألمانية إلى إثارة المناطق المختلفة، المحيطة بالهند، من أجل إشعال الاضطرابات والثورات ضد المملكة المتحدة، كما حفزت كلا من الحكومتين الإيرانية والعثمانية - بوصفها حكومتان مسلمتان كبيرتان - للوقوف ضد بريطانيا والدخول في الحرب مع ألمانيا. من هنا قام الألمان بصب مساعداتهم العسكرية المالية على العشائر والقبائل المعادية للإنجليز.. لقد ذهب شخص اسمه "واسموس" - والذي كانت لديه معرفة مسبقة بإيران - ذهب إلى فارس وتمكن فعلاً من إثارة وتحريك أهل تلك المنطقة ضد الإنجليز طوال فترة الحرب، ولقد ذكر هذا الرجل وضيفة الخاص بخلق المشاعر المعادية ضد الإنجليز في العديد والكثير من المصادر والمراجع التاريخية المرتبطة بذلك العصر.

في عام ١٩١١ واجه الإيرانيون مرة أخرى - من جديد - نقضاً للعهد من جانب "القوة الثالثة"، حيث وجد رجال الدولة في إيران أنفسهم وقد صاروا "وحيدين" في مواجهة الروس، حيث عادت إلى ذاكرتهم من جديد ذكرى "فينكن اشتاين". في ذلك العام ١٩١١ تحالف الألمان مع الروس في مؤتمر "بوتسدام" أثناء لقاء "نيوكلاي الثاني" مع "ويلهلم الثاني" ومن ثم رفع الألمان أيديهم عن حماية ودعم إيران، وذلك بالرغم من أنهم كانوا لازالوا يعلنون أنهم لازالوا أصدقاء إيران.

في ذلك المؤتمر اعترف الألمان رسمياً باستقلال ووحدة الأراضي الإيرانية، ولكن في مقابل ذلك عمدوا إلى تأمين وضمان المصالح الروسية في مجال إنشاء السكك الحديدية الإيرانية وسائر الدول الأخرى في علاقاتهم مع إيران. في معاهدة سان بطرس بوج - التي وقعت في ١٩/٨/١٩١١ تنفيذاً لما كان قد تم الاتفاق عليه في مؤتمر "بوتسدام" - اعترف الألمان بأن شمال إيران بعد منطقة نفوذ روسية وتعهدوا في إطار ذلك بعدم إنجاز أى عمل في مجال قد السكك الحديدية من دون تنسيق وتوافق مع روسيا وبهذا الشكل اعترف الألمان باتفاقية ١٩٠٧ التي وقعت بين روسيا وإنجلترا بشأن إيران.

لكن على الرغم من كل هذا كان رجال الدولة في إيران

لازالوا يصرون بأن الألمان هم الحلفاء الجدد ومن ثم كانوا لازالوا غارقين في غفلتهم وسباتهم والأغرب من ذلك كانوا يضغطون فعلياً من أجل تدعيم العلاقات الاستراتيجية مع ألمانيا وذلك إلى أن أدركوا وشاهدوا بأنفسهم نتائج وهمهم المتمثل في احتلال الأراضي الإيرانية واعتباره أمراً مستبعداً تماماً الذي حدث بعد ذلك أن روسيا وبريطانيا - اللتان قسمتتا إيران في عام ١٩٠٧ بشكل غير رسمي إلى مناطق ثلاثة الجنوب، الشمال والوسط (المنطقة العازلة) واللذان أعطتا الحكومة المركزية الإيرانية حق السيطرة على المنطقة الوسطى (لعازلة) - هاتان الدولتان قررتا في عام ١٩١٥ بحجة وجود ميول لدى بعض من رجال الدولة الإيرانية لتأييد ألمانيا في الحرب العالمية قررتا إسناد مسئولية المنطقة الوسطى (العازلة) إلى إنجلترا التي أصبحت تسيطر بذلك على ثلثي إيران وذلك تحت ذريعة محاربة مؤيدي ألمانيا والقضاء على الجواسيس الألمان الموجودين في إيران.

الشيء الذي لا شك فيه أن الألمان لم يتكاسلوا ولم يتقاعسوا أمام تلك التطورات بل عمدوا وسعوا إلى تشجيع أصحاب الميول الألمانية للدخول في الحرب مع ألمانيا بكل الطرق المختلفة.

لقد اجتهد "واسموس" القنصل الألماني في بوشهر من أجل اتحاد العشائر البختيارية القشقائية في مواجهة القوات الإنجليزية لكنه لم ينجح في النهاية ودخلت الأراضي الإيرانية تحت سيطرة القوات الروسية والإنجليزية.

العلاقات الألمانية - الإيرانية في العصر البهلوي الأول بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ووصول "رضا شاه" إلى السلطة تغيرت الأمور والأوضاع الداخلية في إيران. على المستوى الدولي كانت الأمور بدورها قد تغيرت بانتصار الثورة البلشفية في روسيا وانحناء ظهر بريطانيا نتيجة النفقات الحربية الضخمة الأمر الذي أسفر عن حدوث اختلال في توازن القوى العالمية.

فالثوريون الذين وصولاً للسلطة في روسيا كانوا يعارضون السياسات الاستعمارية الإمبراطورية الروسية وبدورها كانت بريطانيا قد سعت من أجل إقامة حكومة قوية في إيران لكي تكون قادرة على التصدي لموجات الثورة البلشفية السوفيتية.

داخلياً كان القلق الرئيسي لكل فرد إيراني يتمحور حول الأمن. والناس الذين ظلوا يعانون شدة العيش لأكثر من قرن في ظل حكم آل قاجار والذين كانت تذهب ثرواتهم إلى أيدي القوى الاستعمارية هباءاً دون فائدة، هؤلاء الناس كانوا

(*) أي الذي يقوم بقراءة القرآن والتواشيح الدينية في الحفلات الدينية التي تقام في مجلس الروضة الذي يعقده الشيعة في المناسبات الدينية المختلفة (المترجم).

يريدون - بعد تحملهم لأضرار ومساوئ الحرب العالمية - كانوا يريدون أن تصبح لديهم حكومة قوية قادرة على إقرار الأمن، وتوفير حياة كريمة لهم وحماية أراضي واستقلال دولتهم آنذاك كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي "القوة الدولية" الوحيدة التي ظلت كما هي دون خسارة. من هنا أخذ الإيرانيون يتمنون لو أن الولايات المتحدة قامت بخطوات ما إيجابية من أجل أن تصبح موجودة في المعادلات السياسية الإيرانية، وذلك حتى تساهم في عملية إعادة البناء والتقدم للدولة الإيرانية ولكن تقوم بدور متوازن وبناء أمام القوى الدولية الكبرى آنذاك أي بريطانيا والاتحاد السوفيتي الجديد.

لكن مع كل هذا كان لعزلة الولايات المتحدة في ذلك الوقت القرار الحاكم المانع لكي لا تصبح الولايات المتحدة إلى حوار إيران في تلك الحقبة التاريخية الهامة، من هنا أصبح إخفاق رجال الدولة في إيران بشأن إيجاد علاقات واسعة وشاملة مع الولايات المتحدة سبباً لأن تصبح ألمانيا، مرة أخرى، هي "الخيار الوحيد" المتاح لها لكي تصبح "القوة الدولية الثالثة" المؤيدة لإيران. من جانبهم فإن الألمان الذين كانوا يصدون إعادة بناء قدرتهم بعد أن صارت دولة عاجزة نتيجة تلك الهزيمة الساحقة التي لقيتها في الحرب العالمية الأولى، لقد قرر الألمان أن تكون التنمية الاقتصادية هي أساس "إعادة البناء" للدولة الألمانية فلقد كانت المخاوف والقلاقل الاقتصادية حتى ظهور "الفاشية الهتلرية" السبب الرئيسي لكل أنماط الخوف والقلق الألماني برمته ومن هنا أخذت ألمانيا في إعادة بناء علاقاتها مع سائر الدول الأخرى بما فيها إيران من البوابة الاقتصادية. من هنا أخذت الحكومة الألمانية في تشجيع قوى العمل الألمانية العاطلة في الذهاب إلى إيران تركيا وكانت تسعى لها - عبر لعب الدور الاقتصادي في دول مثل إيران - إلى تعويض خسائر الحرب.

من جانبها كانت بريطانيا هي الأخرى تسعى إلى ازدهار الاقتصاد الأوروبي من جهة والحيلولة دون نفاذ الشيوعية إلى دول مثل إيران - بل وحتى ألمانيا - من ناحية أخرى. ولهذا بدأت بريطانيا في مهادنة ألمانيا ومن ثم أخذت تغمض النظر حول التعويضات الحربية التي كانت تطالب بها ألمانيا ومن ثم سمحت لها أن تتحرك بحرية في الساحة الاقتصادية العالمية. "آنذاك وفي تلك الظروف والمتغيرات ازدادت العلاقات الاقتصادية الألمانية - الإيرانية رونقاً أكثر من ذي قبل ومن ثم لعب الألمان دوراً بارزاً في الصناعات المختلفة داخل إيران في الفترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية والتي كان في مقدمتها: زيادة خطوط الاتصالات بناء وتشديد وتخطيط المصانع اللازمة للصناعات الخفيفة، إنشاء بنك، إيفاد مئات المهندسين والخبراء الألمان إلى إيران، تدريب وتعليم وتأهيل الخبراء الإيرانيين، التخطيط لإنشاء وبناء الخطوط البحرية

ومن ثم بناء السفن.

لقد كانت الفترة ما بين عامي ١٩٢٦، ١٩٣١ هي فترة الدورة في التعاون الثنائي بين إيران وألمانيا. فبعد عام ١٩٣١ كان هتلر قد تولى الحكم في ألمانيا وحتى عام ١٩٣٤ حيث نحت العلاقات الإيرانية الألمانية نحو البرودة والفتور. إن قضايا مثل أنشطة معارض "رضا شاه" في برلين، وتحول التجارة الخارجية الإيرانية لتكون حكراً على الألمان، واختلاس الرئيس الألماني (المدير الألماني) للبنك الوطني الإيراني وبأس رضا شاه من وجود قيام تعاون سياسي ألماني بشأن إقرار السيادة الإيرانية من جديد في الخليج (الفارسي)، كل هذه القضايا صارت سبباً مباشراً لغلبة الظنون والنوايا السيئة بين الطرفين وكذلك تدهور وانحطاط العلاقات بين الدولتين لقد كان رضا شاه - الذي كان دائماً يسعى الظن بالأجانب - كان قد وصل لقناعة مفادها أنه لا بد له من إحلال القوى الوطنية محل الألمان في كل مؤسسات الدولة.

بوصول هتلر للسلطة في ألمانيا تحسنت علاقات الدولتين. لقد صارت القيمة الاستراتيجية لإيراني واللازمة لتحقيق السياسات التوسعية لهتلر سبباً في جعل الألمان يشجعون توسيع العلاقات السياسية والاقتصادية مع إيران. على الجانب الآخر كان رضا شاه شغوفاً ببعض الشعارات والدعايات - مثل تلك التي كانت تتردد بشأن الأصل الآري لإيران وألمانيا - ومن ثم كان معادياً للشيوعية أيضاً الأمر الذي جعل منه "هتلر الشرق" ومن ثم فقد وقع في "مصيدة توسيع القوة والنفوذ" هو الآخر والأمر الذي جعله يعمق أكثر من العلاقات الاقتصادية بين الدولتين.

أما بريطانيا فقد كانت ترى أن الشيوعية والنازية نزعتان متساويتان متطرفتان ومن هنا سعد البريطانيون من الصراع الذي نشب واتسع بين هاتين الأيديولوجيتين، لكنها في الوقت نفسه كانت تعارض دخول الألمان في إيران.

"على الرغم من أن رضا شاه كان يرى أنه مديناً لبريطانيا بخصوص تقدمه وانطلاقه السياسي في إيران إلا أنه مع ذلك لم يكن يرحب أو يقبل بالإنجليز أو بدورهم في إيران. من الخطأ أن نعتبره عميلاً أو حاسوساً لانجلترا، هو فقط كان يرحب ويقبل بنفوذ الإنجليز بالشكل الذي يحفظ له مكانته وسلطته، وذلك لأنه - مثل سائر أهل السياسة في إيران - كان على قناعة مفادها أن إنجلترا تفعل أي شيء تريده في إيران وأنه يلزمها فقط لإنجاز ما تريد أن تحرك عصاها السحرية في إيران. من هنا عندما بدأت عملية النمو السريعة في القدرات الألمانية تظهر بوضوح في ثلاثينيات القرن العشرين بدأت تراوده فكرة مفادها أنه من المهم له وحكومته أنه يقترب من ألمانيا، الأكثر من هذا أنه أخذ يولي وجهه صوب المستشارين الألمان من أجل إنجاز وتحقيق مشروعاته العسكرية وغير العسكرية ومن ثم

تحولت ألمانيا إلى أهم شريك تجارى لإيران وعندما اندلعت الحرب العالمية الثانية فإن إيران أعلنت رسمياً عن حيادها، لكن الشاه وجيشه كان يتمنى وبشكل ظاهر وواضح أن يكون النصر من نصيب ألمانيا وهذه كانت أيضاً رغبة جميع أوغالية المجتمع السياسى الإيرانى".

الواقع أن عقد اتفاقية عدم اعتداء بين ألمانيا والاتحاد السوفيتى قبيل بدء الحرب العالمية الثانية كان يشكل ذكرى أليمة لرجال الدولة في إيران فقد تكررت الظروف التى سبقت اندلاع الحرب العالمية الأولى بالنسبة لإيران، ومد الألمان يد الصداقة من جديد إلى روسيا، فلقد اشتملت اتفاقية عدم الاعتداء الألمانية السوفيتية ملحقاً سرياً بشأن إيران وهو الأمر الذى كذبه المسئولون الألمان عقب تسريه وإعلانه. فلقد دل هذا الملحق على خيانة واضحة من جانب ألمانيا في حق إيران وذلك وفقاً لتصريح وزير الخارجية البريطانى آنذاك. لقد جاء في هذه الوثيقة السرية:

من المهم الآن التوافق على مناطق النفوذ بين ألمانيا، الاتحاد السوفيتى وإيطاليا فهذا الأمر من المبادئ الرشيدة والعاقلة والمفيدة أيضاً. بعد ذلك لابد من التذكر بأنه ليس من الطبيعى ألا تصل روسيا إلى المياه الدولية (الخليج الفارسى) لأن هذا الأمر بالنسبة لها قضية حياة وأن هذا الأمر بلا شك سوف يحظى أو يدخل حيز التنفيذ في المراحل التالية.."

مع بداية الحرب العالمية الثانية أعلنت إيران حيادها مرة أخرى، ولكن الأهمية الاستراتيجية لإيران بالنسبة للأطراف المتصارعة في الحرب من جهة، وقرب إيران من ألمانيا من جهة أخرى جعل الأراضى الإيرانية مرة أخرى مطمعا مهما للحلفاء بزعامة إنجلترا والاتحاد السوفيتى. وعلى الرغم من أن رضاء شاه قد أعلن أنه يسيطر على أنشطة وتحركات الألمان في داخل إيران وأن طردهم هو أمر ممكن بما فسر بأنه نقض لإعلان الحياد، إلا أن قوات الاتحاد السوفيتى واستناداً إلى اتفاقية ١٩٢١ وبحجة التصدى لأنشطة الألمان في إيران أخذت تتدفق وتنهمر كالسيل من شمال إيران وكذلك فعلت القوات البريطانية من الجنوب بنفس الحجج والذرائع ومن ثم سيطرت القوات الاستعماريات مرة أخرى على كل أجزاء إيران حتى بوابات العاصمة طهران لتعود إيران من جديد للسقوط بين الكماشة الاستعمارية وانعدام الأمن الداخلى.

الخلاصة أنه يمكن القول بأن نفقات وتكاليف احتلال الأراضى الإيرانية في الحربين العالميتين- بحجة أنشطة الجواسيس الألمان في إيران- قد قصمت ظهر إيران إلى الحد الذى يمكن القول معه أن الحديث عن الفائدة الاقتصادية المتحققة من العلاقة مع ألمانيا لابد وأنه حديث غير عقلانى بالمرّة مادامت التوازنات الدولية تؤكد على استحالة تحول هذه "القوة الثالثة" إلى قوة ثانية أو أولى من جهة واستمرار التوازن الدولى لغير صالح القوة الثالثة من جهة أخرى.

رابعاً - الولايات المتحدة

مرة أخرى كانت الحاجة إلى إعمار الدولة بعد الحرب العالمية الثانية من جهة وعزم رجال الدولة الإيرانيين نحو مواجهة القوتين الاستعماريتين روسيا وإنجلترا من جهة أخرى بهدف تحقيق الاستقلال السياسى - كانت سبباً لوجود أو تواجد قوة أخرى أجنبية مصلحة على صعيد المعاداة الداخلية والدولية الإيرانية.

ففى شمال إيران كانت العلاقات الإيرانية - السوفيتية متأزمة ومتمحورة حول الأزمة الأذربيجانية (إقليم أذربيجان) وفى الجنوب فإن الحكومة الإيرانية لم تكن تصارع بريطانيا من أجل الحصول على حصة أكبر من عوائد النفط فحسب وإنما كان الهدف الأسمى بالنسبة لها هو الحصول على الاستقلال السياسى وهو الهدف الذى كانت تحارب من أجله بقوة.

القدرات السياسية والاقتصادية الإيرانية آنذاك لم تكن بالدرجة التى تمكن إيران من الانتصار على القوتين الاستعماريتين روسيا وبريطانيا. من هنا ولدت الرغبة لدى رجال الدولة في إيران لأن يولوا وجههم صوب الولايات المتحدة الأمريكية التى كانت في تلك الأوقات متمتعة بوجه خير وغير ملوثة بتاريخ استعمارى وذات صفحة ناصعة البياض في الدفاع من المحرومين. إذا قبل رجال الدولة الإيرانيون وبترحيب واسع التعاون مع هذه القوة الناشئة الجديدة والاستفادة من دعمها حتى يتمكنوا من إعمال "المساومة الفعالة" مع الاتحاد السوفيتى وبريطانيا من أجل الحصول على - وضمان تحقيق - حقوق الأمة الإيرانية ومصالحها الحيوية.

مرة أخرى تعود نظرة الإيرانيين للولايات المتحدة بوصفها "قوة ثالثة" في عصر "ناصر الدين شاه".

ففى سنة ١٨٥٠م سعى ميرزاتقى خان أمير كبير إلى جعل الولايات المتحدة هى "القوة الثالثة" في العلاقات الخارجية الإيرانية وذلك من خلال عقد اتفاقية التجارة وبناء السفن بين الدولتين. بعد شهر من توقيع تلك الاتفاقية تم إقالة "أمير كير" ولم يقم آقاخان نورى بالتصديق على الاتفاقية بإيعاز من الإنجليز.

في الأوقات التى كانت فيها إيران على عداء شديد مع بريطانيا قام "فرح خان أمين الدولة". مبعوث ناصر الدين شاه بالتوقيع على اتفاقية تجارية مع المندوب الأمريكى في الدولة العثمانية وكانت هذه هى الاتفاقية الأولى التى تم توقيعها بين إيران والولايات المتحدة وقد تم توقيعها في اسطنبول. منذ ذلك الوقت وحتى حادثة تأميم النفط الإيرانى في عصر "مصدق" لم يكن رجال الدولة الإيرانيين قد شاهدوا الوجه الحقيقى للولايات المتحدة فحسب وإنما كانوا يرونها كقوة خير ومن ثم كانوا يعتبرون أن أى تدخل أمريكى في شئون إيران إنما كان يتم من أجل مصلحة إيران فحسب.

لقد بدأت الانطباعات الحسنة للإيرانيين تجاه الأمريكين مع

- منذ - إصلاحات "مورجان شوستر" الأمريكي في إيران. فبعد انتصار الثورة الدستورية في ١٩٠٥-١٩٠٦ جاء "شوستر" إلى إيران بموافقة ورضا الدستوريين الإيرانيين ومن ثم عمداً إلى اتخاذ عدة إجراءات وخطوات إيجابية من أجل ضمان المصالح القومية الإيرانية وتقليص أيدي الاستعمار في إيران.

لكنه نظراً للتهديدات والعقبات التي كانت تخلفها كل من روسيا وبريطانيا لم يتمكن من الاستمرار في عمله في إيران. فوفقاً للقوانين الجديدة التي كان قد تم التصديق عليها في مجلس الشورى الوطنى (الإيراني) أمر شوستر بضرورة أن يتم ضخ العوائد الجمركية أولاً إلى خزانة الحكومة الإيرانية ثم يتم بعد ذلك سداد حصص الحكومات الأجنبية من تلك العوائد عن طريق الخزانة العامة للدولة.

أمام هذا الإجراء كان للروس رد فعل حاد وعنيف وأعلن الروس أن مأمورى الجمارك البلجيك العاملين في جمرک إيران ليس لهم الحق في تنفيذ ذلك الأمر.

أمام وقوف شوستر في مواجهة الروس قامت روسيا بتوجيه إنذار شديد اللهجة للحكومة الإيرانية بضرورة طرد "شوستر" من إيران وذلك خلال ٤٨ ساعة وإذا لم تفعل الحكومة الإيرانية ذلك فسوف تتحرك القوات الروسية لاحتلال العاصمة الإيرانية طهران. من هنا قامت الحكومة الإيرانية بقطع وإنهاء تعاونها مع "شوستر" خوفاً من تنفيذ روسيا تهديدها واحتلال طهران. بعد ذلك وعقب الانتهاء من تلك الأزمة أصبح مقرراً على الحكومة الإيرانية ألا تقوم بالتفاوض مع أى مستشار أجنبى قبل أن تتفاوض بشأنه مع كل من روسيا وبريطانيا ومن ثم الحصول على موافقتها في هذا الصدد.

الذى حدث بعد ذلك الحادثة أن إصلاحات "شوستر" وصدام كلا القوتين روسيا وبريطانيا به ومن ثم نفيه وطرده من إيران صارت سبباً مباشراً لاندلاع الثورات المعادية لها من جانب أهالى طهران، مشهد، تبريز ورشت، وهى الثورات التى تبلورت في شعار رده جميع المتظاهرين وهو: "إما الموت أو الاستقلال" وذلك عقب توجيه الإنذار الروسى للحكومة الإيرانية. وفي النهاية تم قمع هذه المظاهرات بإطلاق المدفعية قذائفها ونيرانها على المتظاهرون الذين كانوا قد احتموا بـ -ولجأوا إلى- "الحرم الرضوى المطهر". هذه الحادثة التاريخية صورها الشاعر "عارف القزوينى" في مقطوعة شعرية له وصف فيها مشاعر الإيرانيين تجاه "شوستر" في تلك الأيام فقال:

- العار لذلك المنزل أن يذهب الضيف من المائدة.

- انثروا الأرواح ولا تتركوا الضيف لكى يذهب.

- لو يذهب شوستر من إيران فستذهب إيران مع الريح.

- أيها الشباب لا تتركوا إيران تضيع وتذهب بعد الحرب العالمية الأولى وفور وصول رضا شاه إلى السلطة أخذ رجال

الحكومة في إيران يسعون من أجل إعادة "شوستر" إلى إيران، لكن نظراً لعدم رغبته في العودة بسبب تجربته بل تجاربه المرة السابقة في إيران، سعى "قوام السلطنة" من أجل إحضار الدكتور "آرتور ميلسبوى" الأمريكى على رأس وفد من أحد عشر شخصية ليتولى إدارة المالية العامة والضرائب الإيرانية، لكنه واجه أيضاً عقبات روسية وبريطانية في طريقه.

قبيل الحرب العالمية الثانية لم تكن الحكومة الأمريكية تسعى إلى التدخل في شئون الشرق الأوسط تنفيذاً لمبدأ "مونرو"، كما أن الأمريكين - الذين كانوا أنفسهم حديثى عهد بالتححر من الاستعمار البريطانى - كانوا يتعاطفون مع الشعوب التى تكافح ضد الاستعمار ويسعون إلى مساعدتهم كلما سمحت لهم الظروف بذلك. بهذه المشاعر وعلى هذا الأساس التحق "باسكرويل" أحد المواطنين الأمريكين إلى صفوف الأحرار في تبريز وضحى بروحه في الثورة ضد الإنجليز وكذلك فعل شوستر عندما تصدى إلى الحكومتين الروسية والبريطانية. بخلاف الأمريكين أمثال شوستر كان الإيرانيون قبل ٢٨ مرداد/ أغسطس ١٩٥٣ (الانقلاب على وصدق وإعادة الشاه) ينظرون إلى الحكومة الأمريكية بشكل جيد ومحسنون بها الظن وكانوا يرون الولايات المتحدة بأنها القوة التى بإمكانها تخليصهم وتحريرهم من قبضة الاستعمار.

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وأثناء انعقاد مؤتمر السلام في "فرساي" الذى عمدت فيه بريطانيا إلى الحيلولة دون مشاركة مندوب إيران في المؤتمر فإن الوفد الأمريكى كان متمسكاً بحق إيران وسعى جاهداً من أجل مشاركة الوفد الإيراني في المؤتمر لكن بريطانيا التى كانت قد وقعت سرياً معاهدة ١٩١٩ م مع "وثوق الدولة" حالت دون مشاركة إيران.

عقب توقيع معاهدة ١٩١٩ التى أثارت طوفان غضب عشاق الوطن قامت كل من الولايات المتحدة أو فرنسا بدعم وتأييد الإيرانيين، ولأول مرة تخلت الولايات المتحدة عن مبدأ "العزلة" وأصدرت توجيهها إلى لندن مفاده أنها - أى الولايات المتحدة - لا تؤيد اتفاقية ١٩١٩. لقد أصدر السفارة الأمريكية في طهران بياناً عقب التوقيع على هذه الاتفاقية قالت فيه:

"لقد سعينا كثيراً في مؤتمر فرساي من أجل أن يحصل مندوب إيران على الوقت الكافى لكى يعلن مطالبه لكن لم نوافقنا أى دولة في هذا الصدد بل إن الحكومة الإيرانية نفسها لم تكن تحمى وتدعم مندوبيها. والآن صار معلوماً للجميع أن السبب في ذلك الموقف هو اتفاقية ١٩١٩ التى وقعها وثوق الدولة".

في ١٩٢١ قام "قوام السلطنة" - من أجل تحسين الوضع المالى المتدهور للدولة - قام بالبحث عن مصادر جديدة لتحقيق ذلك ومن ثم كان على استعداد لمنح "امتيازات" لدولة محايده. ولأن الولايات المتحدة أعلنت معارضتها لاتفاقية ١٩١٩ فقد حظيت بشعبية كبيرة بين الإيرانيين ومن هنا تم التوقيع

على اتفاقية مدتها خمس سنوات مع الولايات المتحدة من أجل الاستفادة من النفط الموجود في شمال إيران وهي الاتفاقية التي حظيت بتصديق مجلس الشورى الوطنى دون أى تأخير لكن هذه الاتفاقية لقيت هي الأخرى معارضة شديدة من جانب روسيا وبريطانيا الأمر الذى زاد من شعبية وحب الولايات المتحدة الأمريكيتين في إيران.

بعد الحرب العالمية الثانية وعقب احتلال أذربيجان من جانب القوات السوفيتية كان الدعم والتأييد الأمريكى الجديد والمؤثر لإيران على الصعيدين السياسى والمعنوى سببا لمضاعفة الحُب لدى الإيرانيين تجاه الولايات المتحدة الأمر الذى كان سببا مباشرا فى تمهيد الطريق أمام رجال الدولة الإيرانيين لكى يعقدوا آمالهم على الولايات المتحدة فى مواجهتهم مع روسيا وبريطانيا من أجل الحصول على الاستقلال السياسى لإيران.

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح الطرفان - إيران والولايات المتحدة - مهتمان للغاية ببسط وتعميق العلاقات بينهما، ذلك أن الموقع الجغرافى الممتاز لإيران والذى يعد بمثابة كوبرى يربط أوروبا وأفريقيا بإيران وتمكن إيران من الوصول بسهولة إلى المياه الدولية عن طريق الخليج الفارسى كان يضيف أهمية فوق الأهمية الاستراتيجية المعلومة عن إيران.

من ناحية أخرى فإن الاحتياطات النفطية الإيرانية فى الجنوب والشمال كانت تثير لعاب القوى الدولية الكبرى مثل أمريكا. لكن مع ها كله فإن العامل الأهم الذى كان سببا لدعم أمريكى مباشر لإيران غير مشروط هو أنها تجاور الاتحاد السوفيتى. فمع بداية الحرب الباردة وتشكيل القطبين اللذان يسيران ويقودان العالم تحولت هاتان القوتان الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة إلى حالة من المواجهة الأيديولوجية، وهو ما كان قد طرحه ترومان فى مذكراته حيث أكد على أن التصدى لانتشار الشيوعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر يعد الأولوية القصوى للولايات المتحدة والغرب.

من هنا كانت المساعدة من أجل الاستفادة الأمثل من المواد الخام فى الدول النامية وكذلك تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية واسعة لتركيا واليونان وسائر دول العالم الثالث التى تكون عرضة لتهديدات الشيوعية كانت من الثوابت الاستراتيجية فى سياسة "ترومان".

على هذا الأساس صارت إيران موضع دعم سياسى، اقتصادى ومعنوى من جانب الولايات المتحدة وهو ما ظهر لأول مرة فى الانذار المباشر الذى وجهه "ترومان" للاتحاد السوفيتى من أجل سحب قواته من أذربيجان. السبب فى ذلك أن الولايات المتحدة التى كانت قابضة على ومتمتعة بـ "مصالح واسعة" فى السعودية، البحرين، الكويت والمحيط الهندى، كانت ترى أن أعمال قبضة موسكو على إيران ونفاذ الشيوعية إليها إنما يشكل خطرا مباشرا عليها.

لقد كانت الولايات المتحدة تريد حكومة قوية ومستقرة فى إيران وذلك للحيلولة دون تقسيم إيران ثانية بين روسيا وبريطانيا.

من ناحية أخرى فإن رجال الدولة فى إيران فضلا عن حاجتهم إلى الدعم السياسى الأمريكى لهم، فإنهم كانوا فى حاجة ماسة إلى المساعدات العسكرية والاقتصادية الأمريكية من أجل إعادة إعمار إيران.

من هنا فإنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إنهارت على إيران سيول من المستشارين العسكريين الأمريكيين وكذلك من المساعدات العسكرية والقروض والمساعدات الاقتصادية.

لقد بدا مؤكداً للجميع أن الولايات المتحدة قد وضعت عينها على نفط إيران وأن الأمريكيين باتوا يريدون - فعلاً - حصتهم من منطقة الشرق الأوسط خاصة فى قطاع النفط.

فى البداية حظيت حركة تأميم النفط الإيرانى بدعم الأمريكيين وذلك حتى تكسب ثقة قادة حركة التأميم من جهة وتخرج النفط الإيرانى من قبضة الإنجليز من جهة أخرى. ولأن الولايات المتحدة لم تكن تريد أن تضع نفسها فى مواجهة مباشرة مع الإنجليز، فإنها كانت تشجع المسئولين فى لندن من أجل تهدئة الأمور وتطبيع العلاقات مع زعماء حركة التأميم وذلك من أجل ألا تخسر حلفائها الأوروبيين من جهة وحتى يصبح لها عن طريقهم حصّة مشروعة من نفط إيران من جهة أخرى والأعم من ذلك كله حتى تحول وتمنع دون تحول واندفاع إيران صوب الاتحاد السوفيتى من جهة ثالثة.

مع تصاعد حركة تأميم النفط والتصديق على قرار (قانون) التأميم ظهر الوجه الحقيقى التسلىطى الأمريكى للإيرانيين. حيث تحالف "أيزنهاور" مع بريطانيا فى الوقوف إلى - والتصدى - الحكومة الشعبية والشرعية لمصدق.

من هنا قامت الولايات المتحدة تحت ذريعة عدم استقرار الأوضاع داخل إيران وأن هذه الأزمات الاقتصادية الشديدة يمكن أن تمهد السبيل أمام نفوذ الشيوعية إلى داخل إيران قامت بتنفيذ مشروع الانقلاب ضد مصدق وحكومته الذى كان قد طرح من جانب إنجلترا والعملاء فى الداخل عقب الانقلاب أقام بهلوى الثانى (محمد رضا شاه) سياسته الخارجية على أساس الصداقة والتحالف مع الغرب خاصة الولايات المتحدة.

لقد كان انضمام إيران إلى حلف بغداد ومن بعده حلف الستة تطبيقاً عملياً لهذه السياسة الإيرانية الجديدة والتى كانت تعنى بوضوح أن إيران قد تحررت من سياستها التقليدية القائمة على التعاون مع "القوة العالمية الثالثة" وأنها قد اختارت لنفسها طريقاً آخر جديداً هو التحالف مع القوى العظمى الأمريكية وهى الاستراتيجية التى ظلت قائمة حتى قيام الثورة الإسلامية فى ١٩٧٩ وتأسيس "الجمهورية" فى إيران.

خاتمة:

بعد انتصار الثورة الإسلامية تحولت رغبة حكام إيران الرامية إلى جعل إيران "دولة مستقلة" إلى سبب مباشر في أن تواجه إيران القوى الدولية الكبرى والتي قررت إجهاض هذا التوجه الجديد للجمهورية الوليدة.

من هنا كانت الحرب المفروضة والتي استمرت لثمانى سنوات، ومن هنا ولدت وظلت الضغوط السياسية، الاقتصادية والدبلوماسية في إطار العقوبات والتحریم والحرب الإعلامية بمثابة ردود فعل غربية - أمريكية هدفها الوقوف أمام جهود إيران من أجل امتلاك عناصر القدرة ومن ثم البقاء بعيداً عن التبعية للقوى الدولية الكبرى.

أن الظروف والمتغيرات التي أصابت النظام الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي قد زادت من المخاطر المحيطة بإيران حيث خلقت أوضاعاً جديدة كان من شأنها تمكين الولايات المتحدة من العمل بشكل عدائي كبير - ومنفرد أيضاً - ضد إيران.

من هنا لجأ قادة إيران، من أجل تقليل الضغوط الأمريكية وكذلك ضغوط حلفائها ضد إيران، لجأوا إلى "إعمال التوازن" في مواجهة المنافسين واعتبار ذلك بمثابة استراتيجية من شأنها المحافظة على أمن الدولة بأقل تكلفة. من هنا أيضاً خرجت وتبلورت نظرية بسط وتجذير العلاقات الإيرانية السياسية والاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، روسيا والصين.

مما لاشك فيه أنه إذا لم تنتهى العداوة والمناخ المنشئ للصراع والتهديد بين إيران وأمريكا، فإن "استراتيجية التوازن" ستظل أرشداً وأقلاً استراتيجية لإيران في مواجهة الولايات المتحدة.

لكن هنا شئ لا بد من وضعه في الاعتبار جيداً وهو أن هناك خط رفيع يفصل بين استراتيجية التوازن وبين الوقوع في "مصيدة القوة الثالثة".

ذلك أن عدم "إدارة الفعل" و"رد الفعل" بشكل راشد في التعاطي مع - أو الوقوف ضد - القوى الكبرى من شأنه أن يحول "التوازن" إلى السقوط في "مصيدة القوة الثالثة"، ومن ثم جر الدولة إلى حالة العزلة والانزواء.

"العزلة السياسية" من شأنها أن تجعل الدولة "طعماً" أو "لقمة سائغة" للقوى الجديدة الناشئة في النظام الدولي وذلك لكي تغير من معادلات التوازن الدولي القائمة لصالحها عن طريق تحقيق وضمان مصالح الدولة "المعزولة" أو "المنعزلة".

على سبيل المثال تبدو روسيا الآن مشغولة وشغوفة بضرورة بناء قدرتها الضائعة من جديد وفي هذا الطريق تساوم بشكل دائم ومستمر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بورقة الدول الأخرى المختلفة. هي أيضاً ترى أن مصالحها غير مستقرة وغير آمنة نتيجة لعدم استقرار الشرق الأوسط.

من هنا فإن الصراع وعدم الاستقرار في هذه المنطقة يصبح سبباً مباشراً لأن لا يكتفى الغرب بحساب حجم ثروات ومصادر الطاقة

الروسية ولكن بحسب أيضاً الفرص المتاحة أمامك "دور روسيا" بوصفها لاعباً مهدياً على صعيد السياسات الشرق أوسطية وكذلك العالمية أيضاً. لكن عدم الاستقرار هذا يعرض بدوره مصالح إيران للخطر. فبينما نجد روسيا تتحدث عن الصداقة والتعاون ووحدة الطريق مع إيران فإنها تتعمد التأخير في تشغيل مفاعل بوشهر من جهة وتقوم بالموافقة على القرارات العقابية التي يصدرها مجلس الأمن ضد إيران بشأن - وبسبب - برامجها النووية السلمية والأهم من ذلك كله قيام رجال الدولة الروس بمجاملة الولايات المتحدة وذلك من خلال عرض موافقة روسيا على إنشاء الدرع الصاروخي الأمريكي في أذربيجان من أجل مواجهة القدرة الصاروخية الإيرانية وذلك كبديل عن بولندا.

المؤكد أن مؤشرات عدة تشير إلى إمكانية قيام روسيا بالتضحية بمصالح إيران من أجل تحقيق أهدافها، ووفقاً لما قاله "عبد الحسين نوائي": فإنه إذا كانت العلاقة مع إنجلترا قد أضرت بمصالح إيران على لدوام فإن العلاقة مع روسيا دائماً ما تحمل مخاطر حقيقية ضد إيران. النموذج الروسي السابق ذكره وتوصيفه والقائم في العلاقات الإيرانية طوال السنوات الماضية نجده قائماً أيضاً بالنسبة للصين التي تعد قدرة أو قوة ناشئة جديدة في المجال الاقتصادي وكذلك في مجال إنتاج الثروة. من هنا لا يجب أبداً التوقع بأن الصينيين سوف يقفون في مواجهة الولايات المتحدة من أجل إيران. إنهم - الصينيون - يقيمون علاقاتهم مع إيران على أساس المنفعة والضرر الاقتصادي، وهم يعلمون أيضاً أن إيران دولة يمكن أن تضمن لهم جزءاً من حاجات الصين من الطاقة. الصينيون بدورهم يرون أن تكاليف المواجهة مع الولايات المتحدة باهظة جداً والذي لا شك فيه أنهم سيقدمون إيران لقمة سائغة للولايات المتحدة إذا ما اندلعت مواجهة أمريكية - صينية.

الواقع هو أن الدعم السطحي والشكلي وغير المنتظم من جانب كل من روسيا والصين لإيران إنما هو أسلوب ومنهج وأداة من أجل إعمال المساومة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جانب كلتا القوتين بهدف الحصول على المزيد من الامتيازات من الغرب.

أن المبدأ المهم في السياسة الخارجية الصينية هو ضرورة الاحتراز من المواجهة مع الولايات المتحدة هذا الأمر نراه محققاً بقوة لدرجة أنه يمكن القول بأن الصينيين مستعدون للتضحية بتايوان التي تقول الصين بأنها جزءاً من أراضيها مادام الأمر سوف يقودهم إلى مواجهة مباشرة مع الولايات المتحدة. إذا ماذا نتوقع منهم بالنسبة لإيران؟ من هنا فإنه من الواجب جداً بل واللازم جداً أن يفتن القائمون على السياسة الخارجية الإيرانية وأن يؤسسوا تلك السياسة على أسس وجذور راسخة ومدروسة وعقلانية وذلك من أجل الاستفادة الكاملة من القوى الناشئة حديثاً على الساحة الدولية بوصفها كاشفة عن لاعبين جدد يمكن الاستفادة منهم عن طريق "إعمال التوازن" في مواجهة الضغوط الغربية والأمريكية على إيران وذلك دون إغفال ذلك الخيط الرفيع الفاصل بين "إعمال التوازن" وبين السقوط في "شراك القوة الثالثة".

افتتاحيات الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية

في شهر آبان ١٣٨٧ هـ.ش.
أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٨ م

إعداد: د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

وليس رئيس الجمهورية، مثل رسالة الخميني إلى جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي السابق، فقد صدر الأمر من أهله وجاء في محله، وإذا كانت الرسالة تستهدف تجديد العلاقات مع الولايات المتحدة فهناك عدة إشكاليات: الأولى، أن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة أمر من استراتيجية النظام، وهو من صلاحيات الزعيم حسب الدستور. الثانية، إذا وافق الزعيم فهناك مقدمات للتنفيذ تمر بقنوات متعددة وليس من خلال رسالة تهتة. الثالثة، أن انتخاب أوباما لن يغير من السياسة الأمريكية تجاه إيران، بل دليل أن أوباما اتهم إيران بدعم الإرهاب. الرابعة، أن تصريحات أوباما تصب لصالح النظام الصهيوني واختياراته لإدارته من اليهود والمؤيدين لإسرائيل مثل رام إيمانويل كبير موظفيه، وهو ما يزيد من نفوذ إسرائيل داخل إدارته، مما يعني أن توقع التغيير تجاه إيران مثل التمسك بالسراب.

وترى الصحف ذات التوجه الإصلاحى أن رسالة أحمدى نجاد إلى أوباما إجراء متعارف عليه، وأنه مفيد للبلاد والنظام، وصياغته تمثل خطوة ذكية في الاستفادة من الظروف الجديدة للولايات المتحدة، وتدل على استقرار المسيرة الصحيحة لتنظيم العلاقات مع الدول ومنها الولايات المتحدة، واعتبرت صحيفة كوادر التعمير (كاركزاران) في ١١/٦/٢٠٠٨ م الإصلاحية رسالة الرئيس تحركاً لإعلان حسن نية الرئيس تجاه تصريحات أوباما خلال حملته الانتخابية حول الحوار بدون شروط مسبقة بين الولايات المتحدة وإيران. وأكدت صحيفة نوروز أن أوباما يحمل غصن زيتون إلى إيران، ولكن إيران سوف تتجاهل غصن الزيتون هذا لإصرار النخبة الحاكمة على المواجهة مع الولايات المتحدة باعتبارها جزءاً من ماهية وجود النظام، رغم أن وجود حوار مع الولايات المتحدة يبعد القلق من احتمال قيام الولايات المتحدة بعمليات عسكرية ضد إيران. كما أكدت صحيفة روز أن التزام أوباما بحل مشكلتي

حفل شهر آبان ١٣٨٧ هـ.ش. الموافق أكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٨ م بكثير من الأحداث التي وجدت اهتماماً من الصحف الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية هذا الشهر، وانعكست في افتتاحياتها، ويأتى على رأس هذه الأحداث رسالة التهتة التي أرسلها الرئيس أحمدى نجاد إلى باراك أوباما بمناسبة انتخابه رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية، وقد عبرت صحيفة كيهان في افتتاحيتها بتاريخ ١١/٦/٢٠٠٨ م عن رأى الأصولية المتشددة في انتقادها للرئيس الإيراني، واعتبرت رسالته عودة للتمسح في الأمركة. وأبرزت صحيفة كيهان اعتراض بعض علماء الحوزة الدينية على الرسالة، خاصة حجة الإسلام أحمد بناهيان الذي اعتبرها تتناقض مع تصريحات الزعيم حول العلاقات مع الولايات المتحدة، كما دعت الصحيفة إلى عدم الانخداع بالتوجه المعتدل لأوباما، لأنه لن يتخلص من الضغط الصهيوني. وركزت صحيفة آفتاب في ٩/١١/٢٠٠٨ م على رسالة أحمد توكللى أحد صقور الأصوليين (رئيس مركز البحوث البرلمانية) إلى أحمدى نجاد انتقده فيها بشدة على رسالته، مؤكداً أن موقف إيران من الولايات المتحدة لم يتغير، وأن الرسالة رغم أنها تعبر عن الوجه المنطقي لإيران باعتبارها دولة راغبة في السلام العادل والإنساني، إلا أن الرسالة تتناقض مع الحفاظ على العزة القومية، وطالب الرئيس بأن يتخلى عن الإعلان المتكرر عن الاستعداد لاستئناف العلاقات مع الولايات المتحدة لأنه يلقى تجاهلاً من قادتها. كما اعتبرت صحيفة همشهرى هذه الرسالة مخالفة للتقاليد السياسية لإيران خلال الثلاثين سنة الماضية، ووصفتها صحيفة جمهورى اسلامى بأنها تمثل خطوة غير مدروسة، وقامت صحيفة جمهورى اسلامى في ٩/١١ بتحليل رسالة أحمدى نجاد، فأشارت إلى أنه يفرض أنها ليست محاولة لإيجاد منفذ لتهتة المجال لقيام علاقات بين إيران والولايات المتحدة، وأنها استهدفت فقط التذكير والتوجيه، فهذا من مهام الزعامة

العراق وأفغانستان يجعل هناك إمكانية في تغيير السياسة الخارجية الأمريكية، وأن السياسة الانفعالية للأصوليين لن تكون لمصلحة إيران. وفي مواجهة الهجوم على الرسالة، ورد الفعل البارد من جانب أوباما، يشير البرز محمودي في صحيفة روز إلى تأكيد حميد مولانا كبير مستشاري أحمدى نجاد أن موقف إيران من الولايات المتحدة لم يتغير، وأن الرسالة كانت موجهة لمن انتخبه الشعب الأمريكي، وليس لرئيس جمهورية الولايات المتحدة، والموقف يختلف. وأكدت معصومة ابتكار مساعدة الرئيس السابق خاتمي في صحيفة نوروز أنه ينبغي التحلي بالصبر ومراقبة تصرفات أوباما، لنرى قدر الاختلاف والتغيير الذي تحقق، فإن وجود مساحة من العلاقات أمر ضروري ومفيد في حل كثير من العضلات.

وأبرزت الصحف الإصلاحية وجود فاليري بومان جارت كأحد أعضاء لجنة نقل السلطة إلى حكومة أوباما، والتي يسمونها الأخت الكبرى لأوباما، أو الجانب الآخر لذهن أوباما، وهي صاحبة علاقات مع الإيرانيين، ويرى عيسى سحرخيز في صحيفة آفتاب أن الفترة القادمة تحمل عناصر التغيير، ولذلك من الضروري أن يستعد النظام لدعم مرشح إصلاحى لانتخابات الرئاسة الإيرانية القادمة. وأكدت صحيفة اعتماد ملي في مقالها الافتتاحي في ١١/٨ على وصف مصطفى تاجزاده عضو جبهة المشاركة أوباما بأنه يستطيع أن يحقق السلام والديمقراطية والمشروعية للنظام السياسى العالمى. وأكد سيد حسين مرعشى من قيادات حزب كوادر البناء في صحيفة كاركزاران أن الفرصة أصبحت مناسبة لقيادات البلدين لإعادة بناء العلاقات بينهما، واعتبر رسالة أحمدى نجاد إيجابية، وأن على أى مرشح لرئاسة الجمهورية الإيرانية أن يضع في برنامجه الانتخابى كيفية حل مشكلة العلاقات مع الولايات المتحدة.

ومن الأحداث الهامة التى لقيت اهتماما من الصحف عودة الصراع بين رفسنجانى وأحمدى نجاد، حيث ترتفع الآن على الساحة السياسية في إيران أصوات معركة سياسية بين الرئيس أحمدى نجاد وأنصاره، وبين هاشمى رفسنجانى رئيس مجلس خبراء الزعامة ومجمع تشخيص مصلحة النظام، وقد بدأت هذه المعركة عندما نشرت صحيفة اعتماد ملي في ١٧ آبان كلمة لرفسنجاني ينتقد فيها أحمدى نجاد بقسوة، حيث وصف في نقده تحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي للجماهير بأنه تربية الشحاذة أو تعاطى الصدقة، وأن أسلوب تربية الشحاذة لا يمكن أن ينظم الاقتصاد الإيراني. وقد دافعت الصحف الإصلاحية عن أحمدى نجاد، حيث انتقد حسين شريعتمدارى في مقال له في صحيفة كيهان في ٢١/١١/٢٠٠٨م رفسنجاني، متسائلا أليس طهارة وتقشف أحمدى نجاد وحبه للجماهير هو دعم للمحرومين! ولماذا لم يقل آية الله رفسنجاني طوال عمر هذه الحكومة كلمة تقدير حول إنجازاتها؟ ألم يجد في أحمدى

نجاد وحكومته شيئا إيجابيا يستحق التقدير؟ وركزت صحيفة كيهان على الأصوات التى ارتفعت بضرورة ابتعاد هاشمى رفسنجاني عن انتخابات الرئاسة القادمة، لأن الظروف الحالية لا تجعل الساحة السياسية في حاجة إلى عودته سواء محكما أو مرشحا، ويأتى على رأس هؤلاء عسكر أولادى أمين عام جبهة أتباع الإمام وولاية الفقيه، وعضو اللجنة المركزية لحزب المؤتلفة الإسلامى. كما أكد محمدكاظم انبارلوى في صحيفة سرمايه في ١١/٢٢ أن استخدام عبارات قاسية في نقد الحكومة لا يحل المشكلة، فمساعدة الحكومة للناس لا يمكن أن توصف بأنها شحاذة أو صدقة، بل هو حق كفله الدستور، وقد استطاعت أسهم العدالة التى قررتا الحكومة الحالية أن تغطي قطاعات من الطبقة الفقيرة في المجتمع، وهو ما لا يمكن أن نسميه شحاذة، في حين أن الميزانية لم تتضمن بندا يتعلق بدخل الأنفال، رغم أن المادة ٤٥ من الدستور تشير إلى الأنفال ودخل الحكومة الإسلامية من معادن وبحار وغابات ومياه ومراع وجبال ووديان كثرة بدون وارث، فلا الحكومة أخذت الأنفال ولا الشعب، وإنما ذهبت للمؤسسات الخيرية.

وقد اعتبرت الصحف ذات التوجه الإصلاحي أن رد أحمدى نجاد جاء بعيدا عن أصول الحوار السياسى، بل وصفه البعض بأنه يخالف آداب الحديث، وركزت على أن البعض قد طالب بعودة رفسنجاني إلى قائمة محكمى الأصوليين مثل جمعية رجال الدين المناضلين (جمعية روحانيت مبارز)، في حين اعتبرها المحللون نوعا من السجال الانتخابى، أو نوعا من تصفية حسابات انتخابات الرئاسة السابقة استعدادا للانتخابات القادمة.

أما الحدث الثالث الذى أثار انتباه الصحف الإيرانية فهو منح مجلس الشورى الإسلامى الثقة للملياردير صادق محصولى بنصف أصوات أعضاء المجلس زائد واحد (أو نصف كما تقول المعارضة، حيث حصل على ١٣٨ صوتا من ٢٧٥ صوتا) ليصبح ثالث وزير للداخلية في عهد الرئيس أحمدى نجاد، وقد دافعت الصحف ذات التوجه الأصولى عن شرعية الاختيار، ونتيجة التصويت، وطالبت بإتاحة الفرصة له لى يقوم بواجبه.

أما الصحف الإصلاحية خاصة صحيفة روز في ١٩/١١ فقد شنت هجوما عنيفا على الحكومة والرئيس ووزير الداخلية الجديد، وقال آزاده ميررضى في مقال عنوانه: «مسئول قيادة الحملة الانتخابية لأحمدى نجاد يصبح مسئولاً عن انتخابات الرئاسة القادمة»، إن إعطاء الثقة لصديق محصولى يعنى أن كفة المرشح الأصولى، خاصة إذا كان أحمدى نجاد سوف يرجح في انتخابات الرئاسة القادمة. وسخرت صحيفة نوروز من أن يتولى ملياردير وزارة الداخلية، وسخرت من دفاع الرئيس عنه بأنه مستعد أن يترك كل شيء من أجل خدمة الجماهير.

إيران وأوباما

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

أعرب أحمدى نجاد عن أمله أيضا في أن يرجح أوباما مصلحة شعبه الحقيقية، والإنصاف والعدالة، على الدعاوى الأنانية للأقلية الفاسدة، ويحسن الصورة الأمريكية في المجتمع الدولي. كما أعرب عن أمله في أن توقف الولايات المتحدة التدخل في الشؤون الداخلية لدولته.

وقد انقسمت الأوساط السياسية الإيرانية حول هذا العمل من جانب الرئيس الإيراني، حيث يرى الإصلاحيون أن رسالة أحمدى نجاد إلى أوباما إجراء متعارف عليه، وأنه مفيد للبلاد والنظام، وصياغته تمثل خطوة ذكية في الاستفادة من الظروف الجديدة للولايات المتحدة، وتدل على استقرار المسيرة الصحيحة لتنظيم العلاقات مع الدول ومنها الولايات المتحدة. ويرى المحلل السياسى محمد أمينى أن محتويات رسالة أحمدى نجاد لأوباما تمثل إدراكا إيرانيا لحساسية نتيجة الانتخابات الأمريكية، ورغبة المسؤولين الإيرانيين في أن يصنعوا فرصة لإيران لتخفيف الضغط الأمريكى على إيران. كما أبدى محمد على أبطحى المساعد البرلمانى للرئيس السابق خاتمى تفاؤله الحذر بشأن رد فعل الولايات المتحدة على رسالة أحمدى نجاد، وأنه يفتح الباب لتغيير جذرى في العلاقات الأمريكية الإيرانية. أما الدكتور أمير دبیری مهر فیری أن التزام أوباما بحل مشكلتي العراق وأفغانستان يجعل هناك إمكانية في تغير السياسة الخارجية الأمريكية، وأن السياسة الانفعالية للأصوليين لن تكون لمصلحة إيران، بل إنها مستسلط سيفى الليبرالية والصهيونية على رقبة إيران، مما يقتضى تحولا في السياسة الإيرانية تجاه البرجماتية وقليل من الليبرالية، يمكنه من استغلال التوجه الجديد للرئيس أوباما في إحداث تغيرات تدريجية فعالة في الموقف الأمريكى من

في الوقت الذى تقف فيه معظم الدول مترقبة تصريحات وعود وتحركات باراك أوباما الرئيس الأمريكى المنتخب، تقوم إيران بإعداد نفسها للتعامل مع الرئيس الأمريكى الجديد، من خلال عدة ملفات تتأرجح بين التعامل الحذر والمواجهة الصارمة، والكثير من الألغام الاستباقية. وتمثل رسالة التهئة التى بعث بها الرئيس الإيراني أحمدى نجاد إلى أوباما دليلا على هذا الإعداد، ونموذجا من هذه اليقظة الإيرانية في مواجهة الأحداث الدولية. لقد صرح الرئيس الإيراني قبل تسعة أشهر من انتخاب أوباما، بأنه من المستبعد أن تسمح القوى الضاغطة في الولايات المتحدة الأمريكية بوصول أوباما للبيت الأبيض، لكن الرئيس الإيراني أبدى استعدادا لمناظرة أوباما علنا خلال فترة ترشحه، ثم سبق الجميع الآن بإرساله رسالة تهئة لأوباما بمناسبة حصوله على أغلبية أصوات الناخبين، ويصبح أول رئيس جمهورية إيرانى يرسل رسالة تهئة بانتخاب رئيس أمريكى، ورغم أن هذه الرسالة قد أثارت لغطا شديدا في الساحة السياسية الإيرانية بين موافق ومعارض، إلا أن الجميع اعتبرها نموذجا لسياسة المبادأة الإيرانية، وهى السياسة التى تعتمدها إيران في تحركاتها على الصعيد الإقليمى والدولى. لقد أعرب أحمدى نجاد في رسالته عن أمله في أن يلبي أوباما بسرعة ووضوح، الرغبة في التحول الصحيح والأساسى في السياسة الداخلية والخارجية للحكومة الأمريكية، كأولوية أولى ومحورية لخطط حكومته وتحركاتها، مذكرا إياه بأن الشعب الأمريكى لديه ميول أخلاقية، مما يجعله يتوقع أن تصرف الحكومة همته في خدمة الجماهير، وإصلاح الوضع الاقتصادى المتأزم، وإعادة مكانته، وإزالة الفقر والتفرقة، واحترام حقوق الإنسان، كما

إيران، لأن مصلحة إيران والشعب الإيراني ينبغي أن تكون قاعدة عمل الحكومة.

يعتقد الدكتور صادق زيبا كلام أستاذ العلوم السياسية بجامعة طهران (إصلاح) أن أوباما يحمل غصن زيتون إلى إيران، ولكن إيران سوف تتجاهل غصن الزيتون هذا لإصرار النخبة الحاكمة على المواجهة مع الولايات المتحدة باعتبارها جزءاً من ماهية وجود النظام، رغم أن وجود حوار مع الولايات المتحدة يبعد القلق من احتمال قيام الولايات المتحدة بعمليات عسكرية ضد إيران. وأكدت معصومة ابتكار مساعدة الرئيس السابق خاتمي أنه ينبغي التحلي بالصبر ومراقبة تصرفات أوباما، لنرى قدر الاختلاف والتغيير الذي تحقق. ورغم أن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران هي سياسة العصا والحزرة، فإن وجود مساحة من العلاقات أمر ضروري ومفيد في حل كثير من المعضلات، وهو أفضل من التعامل من خلال الوساطة. وصف مصطفى تاجزاده عضو جبهة المشاركة أوباما بأنه يستطيع أن يحقق السلام والديمقراطية والمشروعية للنظام السياسي العالمي، وأكدت آله كولاى القيادية البارزة في حزب الثقة الوطنى أن انتخاب أوباما يمثل تحولا في توجه الشعب الأمريكى، وهو ما يؤثر على سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران. (صحيفة اعتماد في ٨ / ١١) ويرى سيد حسين مرعشى من قيادات حزب كوادى البناء أن الفرصة أصبحت مناسبة لقيادات البلدين لإعادة بناء العلاقات بينهما، واعتبر رسالة أحمدى نجاد إيجابية، وأن على أى مرشح لرئاسة الجمهورية الإيرانية أن يضع في برنامجه الانتخابى كيفية حل مشكلة العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وعبرت صحيفة كيهان عن رأى الأصولية المتشددة في انتقادها للرئيس الإيراني، واعتبرت رسالته عودة للتمسح في الأمركة. ويرى رسول جعفریان أنه لا حيلة لإيران غير أن تتمسك بثوابتها، وهو ما يجعل اللعبة القديمة مستمرة مع تغيير في بعض جزئياتها، فإذا ما اتجه الديمقراطيون إلى السياسات الاقتصادية والسياسية وتركوا التوجه العسكري، فعلى إيران أن تتوقع ضغوطا اقتصادية وسياسية أكثر في عهد أوباما، ومن ثم فإن التفاؤل تجاه سياسة أوباما يبدو نوعا من السذاجة، وأن تهنته إجراء غير صحيح وغير واقعى وعجيب ومتعجل وبدعة غير أصولية. وأكد على لاريجاني رئيس البرلمان الإيراني أن الحركة الإيرانية أدت إلى هزيمة نظام القطب الواحد، وأن الإدارة الدولية لا تتحقق بالقوة العسكرية، وإن التغيير لا يكون بالتصريحات اليومية، وإنما بالتوجه، وحديث أوباما عن المسألة النووية الإيرانية خطوة

في الطريق الخطأ، وإن على قادة الولايات المتحدة الأمريكية أن يقدموا إشارات صحيحة حتى يمكنهم تغيير الظروف في المنطقة. ووجه أحمد توكلی أحد صقور الأصوليين (رئيس مركز البحوث البرلمانية) رسالة إلى أحمدى نجاد انتقده فيها بشدة على رسالته، مؤكدا أن موقف إيران من الولايات المتحدة الأمريكية لم يتغير، وأن الرسالة رغم أنها تعبر عن الوجه المنطقي لإيران باعتبارها دولة راغبة في السلام العادل والإنساني، إلا أن الرسالة تتناقض مع الحفاظ على العزة القومية، وطالب الرئيس بأن يتخلى عن الإعلان المتكرر بشأن الاستعداد لاستئناف العلاقات مع الولايات المتحدة لأنه يلقي تجاهلا من قاداتها. (أفتاب ٩ / ١١ / ٢٠٠٨م) كما اعتبرت صحيفة همشهري هذه الرسالة مخالفة للتقاليد السياسية لإيران خلال الثلاثين سنة الماضية، ووصفتها صحيفة جمهورى اسلامى بأنها تمثل خطوة غير مدروسة. كما دعت صحيفة كيهان إلى عدم الانخداع بالتوجه المعتدل لأوباما، لأنه لن يتخلص من الضغط الصهيوني. وقد اعترض بعض علماء الحوزة الدينية على الرسالة واعتبرها حجة الإسلام أحمد بناهيان تتناقض مع تصريحات الزعيم حول العلاقات مع الولايات المتحدة. وقامت صحيفة جمهورى اسلامى في ٩ / ١١ / ٢٠٠٨م بتحليل رسالة أحمدى نجاد، فأشارت إلى أنه يفرض أنها ليست محاولة لإيجاد منفذ لتهتة المجال لقيام علاقات بين إيران والولايات المتحدة، وأنها استهدفت فقط التذكير والتوجيه، فهذا من مهام الزعامة وليس من مهام رئيس الجمهورية، مثل رسالة الخميني إلى جورباتشوف رئيس الاتحاد السوفيتي السابق، فقد صدر الأمر من أهله وجاء في محله، وإذا كانت الرسالة تستهدف تجديد العلاقات مع الولايات المتحدة فهناك عدة إشكاليات: الأولى، أن إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة أمر من استراتيجية النظام، وهو من صلاحيات الزعيم حسب الدستور. والثانية، إذا وافق الزعيم فهناك مقدمات للتنفيذ تمر بقنوات متعددة وليس من خلال رسالة تهتة، الثالثة، أن انتخاب أوباما لن يغير من السياسة الأمريكية تجاه إيران، بدليل أن أوباما اتهم إيران بدعم الإرهاب. الرابعة، أن تصريحات أوباما تصب لصالح النظام الصهيوني واختياراته لإدارته من اليهود والمؤيدين لإسرائيل مثل رام ايمانويل كبير موظفى البيت الأبيض، مما يزيد من نفوذ إسرائيل داخل إدارته، ومما يعنى أن توقع التغيير تجاه إيران مثل التمسك بالسراب.

وفي مواجهة الهجوم على الرسالة، ورد الفعل البارد من جانب أوباما، يؤكد حميد مولانا كبير مستشارى أحمدى نجاد أن موقف إيران من الولايات المتحدة لم يتغير، وأن

الرسالة كانت موجهة لمن انتخبه الشعب الأمريكي، وليس لرئيس جمهورية الولايات المتحدة، والموقف يختلف. وكان تصريح متكى وزير الخارجية متناغما مع رسالة الرئيس، حيث أعرب عن أمله في أن يتخذ أوباما السياسة التي ترضى شعبه، فانتخابه دليل على رغبة الشعب في التغيير الجذري في السياسة الداخلية والخارجية للولايات المتحدة.

ووصف مجتبي ثمره مستشار الرئيس الرسالة بقوله: إنها رسالة تاريخية، حيث أكدت على التحرك في اتجاه مسيرة الأنبياء. ووصفت المصادر المقربة من الرئيس تلك الرسالة بأنها بالونة اختبار قبل بدء أية مباحثات مع الحكومة الجديدة. وأشار فلاح بيته إلى أن هذه الرسالة تختلف عن الرسالة التي أرسلت إلى الرئيس بوش. واعتبره البعض تحركا لإعلان حسن نية الرئيس تجاه تصريحات أوباما خلال حملته الانتخابية حول الحوار بدون شروط مسبقة بين الولايات المتحدة وإيران. وقد شاركه في هذا الرأي كل من محمد حسن أبو ترابي فرد نائب رئيس البرلمان وغلماعلی حداد عادل رئيس الأغلبية فيه. كما عبر غلامحسين الهام المتحدث باسم الحكومة عن وجود تغييرات في برنامج الرئيس الأمريكي المنتخب تساعد على تقليل حدة التوتر في الشرق الأوسط. وأكد حشمت الله فلاح بيته أن رسالة الرئيس تعد سابقة في حد ذاتها، وهذا يعني أن الرئيس الإيراني يتوقع تغييرا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة في اتجاه وقف التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، وأن إيران لديها برنامج للتعامل مع الولايات المتحدة، خاصة أن الرأي العام الإيراني تعود على المواجهة مع الولايات المتحدة خلال حكم الرؤساء السابقين بغض النظر عن الحزب الذي يتمون إليه. وأكد غلامعلی حداد عادل رئيس البرلمان السابق أن انتخاب أوباما هزيمة للسياسات الخارجية الأمريكية. وأشار حميد رضا حاجي باباي عضو هيئة رئاسة البرلمان إلى أن أوباما وعد بالتغيير، وأن إيران في انتظار تنفيذ هذا الوعد، وشاركه في هذا الرأي على آقا محمدی عضو مجلس تحديد مصلحة النظام. وأكد ابراهيم يزدي رئيس حزب الحرية أن انتخاب أوباما يفتح الطريق إلى التخفيف من التوتر في المنطقة، خاصة في العراق وأفغانستان، وهو ما يصب في مصلحة إيران، مما يفتح الطريق للحوار وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، لكنه أرجع الأمر إلى القيادة الإيرانية إن كانت ستستفيد من الفرصة أم لا!

ومن الواضح أن الساحة السياسية في إيران ترى أن من الضروري إعادة قراءة المتغيرات، حيث أكد أوباما أنه اطلع على رسالة الرئيس الإيراني وسوف يدرسها ويحجب عليها،

لكنه أكد أنه ليس من المقبول تسليح إيران نوويا، كما يجب أن ينتهي دعمها للجماعات الإرهابية، وقراءة إيران لما يشغل أوباما تجاه إيران جعلها تستتج نقطتين هما: عدم وصول البرنامج النووي الإيراني إلى مرحلة التصنيع العسكري، فضلا عن خشيته أن تصل الأسلحة الإيرانية إلى الجماعات الإرهابية، وهما أمران يمكن تداركهما من خلال الحوار.

إن التوجه الإيراني العام تجاه أوباما يميل إلى الحوار، ووصفت المصادر المقربة من الرئيس تلك الرسالة بأنها بالونة اختبار قبل بدء أية مباحثات مع الحكومة الجديدة. فمن الأمور التي استعدت بها إيران للتعامل مع الولايات المتحدة، إدخال العلاقات مع الولايات المتحدة إلى بؤرة الاهتمام من خلال إثارة القضية على الساحة السياسية الإيرانية، وتوسيع الحوار حولها بين الأصوليين بعد أن كان مقصورا على الإصلاحيين، مع الإعداد الجيد لانتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية، حتى يكون لدى إيران خيارات نوعية من المرشحين للتعامل مع الرئيس الأمريكي الجديد، حيث أصدر البرلمان قوانين جديدة تتعلق بمواصفات المرشح للرئاسة، وأصبح على أي مرشح أن يضع في برنامجه الانتخابي كيفية حل مشكلة العلاقات مع الولايات المتحدة. ويرى عسكر أولادي أمين عام جبهة أتباع خط الإمام والزعامة أن من الضروري الاتفاق على مرشح واحد للأصوليين، وأن أحمدی نجاد هو المرشح الأمثل، فإيران تواجه امتحانا من نوع جديد خلال المتغيرات الدولية، وعليها أن تكون مستعدة لهذا الاختبار. ويرى عيسى سحرخیز أن الفترة القادمة تحمل عناصر التغيير، ولذلك من الضروري أن يستعد النظام لدعم مرشح إصلاحى لانتخابات الرئاسة الإيرانية القادمة.

وتعمل إيران على دعم الاتصال مع فاليري بومان جارت أحد أعضاء لجنة نقل السلطة إلى حكومة أوباما، باعتبارها مقربة إلى أوباما كصديقة ومستشارة خلال سبعة عشر عاما، إلى الحد الذي جعلهم يسمونها الأخت الكبرى لأوباما، والجانب الآخر لذهن أوباما، ومرشحة لمنصب وزيرة الإسكان أو النقل، وهي صاحبة علاقات مع الإيرانيين، حيث ولدت في شیراز عام ١٩٥٦م، وكان أبوها من أطباء مستشفى نهای في شیراز، وله علاقات وذكريات طبية في إيران. (الجدير بالذكر أن من يولد في إيران لا يحصل بالضرورة على الجنسية الإيرانية).

وتضع إيران في اعتبارها أن تقوم بترتيبات كثيرة للمفاوضات، لأن القضية النووية لا يمكن تسويتها بغير تسوية عدد آخر من القضايا المتعلقة بين إيران والولايات المتحدة، بعضها يتعلق بالوضع الداخلي في إيران وحقوق

الإنسان، وبعضها يتعلق بالشيعة في المنطقة خاصة في الدول العربية والدول النفطية، وبعضها يتعلق بالأموال الإيرانية المجمدة، وبعضها يتعلق بالعراق وأفغانستان ومنظمة القاعدة، وبعضها يتعلق بمستقبل القضية الفلسطينية وإسرائيل، فضلا عن العلاقات الثنائية. وتعرض إيران الشيعة كقوة إقليمية يمكن أن تمثل قطاعا واضح المعالم في الخريطة الجديدة للمنطقة، والاستعاضة بالتوجه المذهبي عن التوجه القومي لأن التقسيم العرقي والمذهبي أقل خطرا على النظام العالمي الجديد من التقسيم القومي المتعارض مع نظام العولمة. كما تقوم إيران بتطوير فريق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني، والاستجابة لطلب سولانا المفوض الأوروبي باستئناف الحوار حول الملف النووي الإيراني، ومن ذلك تشكيل لجنة مشتركة من القوات المسلحة وحراس الثورة والحكومة، برئاسة الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي، بهدف التنسيق حول الأمن القومي والمشروع النووي. ومن الأمور الأخرى التي استعدت بها إيران هو التركيز على فتح آفاق السياحة والاستثمار الأجنبي في إيران، ففي المؤتمر الذي أقيم في طهران لهذا الغرض، وحضره عدد كبير من المسؤولين الإيرانيين والمستثمرين الأجانب، واشتركت فيه ٥٨ دولة منها الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وأوكرانيا وماليزيا والأرجنتين، تم عرض ٢٠٤٩ مشروعا استثماريا، تتضمن إنشاء مناطق سياحية نموذجية ووحدات سكنية ومجمعات للاستراحات على الطرق، وتوفير الخدمات لسياحة الطبيعة، والصناعات اليدوية، ودعم السياحة في المناطق الحرة، وأعلن مهدي جهانكيري وكيل هيئة السياحة أنه قد تم إزالة كافة المعوقات في هذا المجال، ويتم الآن إنشاء بنك للاستثمار السياحي يدعمه البنك الوطني لمنع جوانب المخاطرة في هذا المجال، وهو ما أكدته محمود بهمنى رئيس البنك المركزي الإيراني. وتهدف إيران إلى جذب عشرين مليون سائح أجنبي سنويا،

باستثمارات قدرها ٥٠ مليار دولار خلال الخطة العشرينية، وتأتي أهمية هذا التوجه من خلال فكرة كسر الحصار الاقتصادي الغربي، خاصة الأمريكي على إيران. وفي إطار هذا الاستعداد يرى جمشيد أسدي أن على أوباما أن يعيد النظر في السياسة الخارجية الأمريكية لتصبح منطقية، ويشاركه الرأي غلامحسين الهام عضو مجلس الرقابة على القوانين، ويرى أن رسالة أحمدي نجاد علامة مهمة ومؤثرة في السياسة الخارجية. وتوقع قربانعلی دري نجف آبادی المدعي العام لإيران أن يكون رد أوباما على الرسالة إيجابيا، وطالب أوباما بإثبات حسن نيته للشعب الإيراني بإلغاء كافة أوجه الحظر الظالم للحكومات السابقة ضد إيران، وأن يُراجع السياسة السابقة للسياسيين الأمريكيين، ويدعم هذا التوجه السلمي لإيران استعدادا للمواجهة على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية،

كما يبدو في تولى جيش الحراس مهمة مواجهة أعداء النظام في الداخل والمشاكل المختلفة في المجتمع، باعتبار أن الدفاع عن الأمان القومي ومنجزات الثورة يشمل كل الأبعاد ولا حدود له. وكانت قيادة القوات المسلحة الإيرانية في ٧/١١/٢٠٠٨م قد حذرت القوات الأمريكية في العراق من اقتراب طائراتها من الحدود الإيرانية حتى لا تتعرض للردع الحاسم من جانب القوات الإيرانية، وقد وصفت وكالة أنباء فارس هذا التحذير بأنه تحذير لأوباما، في الوقت الذي أعلنت فيه تمكن الخبراء الإيرانيين من فك شفرة درع الصواريخ للعدو. وقد أقامت إيران منطقة بحرية جديدة في ميناء جاسك جنوب الخليج كخط دفاعي بحري، يغطي من مضيق هرمز إلى بحر عمان والمحيط الهندي، ويعتمد على تقنيات حديثة أعلنت عنها، ويتزامن مع هذا قيام قوات الأمن والشرطة بأكبر مناورة لإحكام الأمن في العاصمة طهران، تتلوها مناورات أخرى في مختلف المحافظات.

خاتمی وکروبی أيهما أفضل للإصلاحيين؟

شهراد اثني عشرى ■ كزارش (التقرير)، العدد ٢٠١، أكتوبر - نوفمبر ٢٠٠٨

(محمد خاتمی) في المقدمة بوصفه منقذ إيران في مقابل جماعة حزب الثقة الوطنية الذين يلتفون حول كروبی، ويعتبرون أن ترشح خاتمی أو انتخابه كمرشح عن رابطة علماء الدين المناضلين "روحانيون" (جناح اليسار المحافظ، المترجم) وجهة المشاركة الإسلامية يهيئ المجال لظهور الاختلافات بين الإصلاحيين. وفي هذا السياق، يلاحظ أن الجناح المنافس يبدأ مناوراته في تلك الاثناء، وذلك بالتعبير عن عدم استحسانهم لمواقف أمين عام حزب الثقة الوطنية السياسية، وفجأة ودون سابق إنذار يحاولون الوقعة بينهما عبر كتاباتهم التي ترى أن كروبی يعد أجدر من خاتمی في جبهة الإصلاحات. ورغم أن مثل هذه الأعمال تكون متوقعة من قبل الجناح المنافس، والتي تدعو إلى استغلال كافة الأساليب للتغلب على المنافسين إلا إنه مع الأسف وقع الإصلاحيون في فخهم ودخلوا عفوياً في الاختلافات فيما بينهم.

ومن ناحية أخرى، فإن رؤساء جبهة المشاركة، ورابطة علماء الدين، ومنظمة المجاهدين يعدوا من المقررين الأساسيين لجناح الإصلاح، وهم الذين يتصدوا لحزب الثقة الوطنية وشيخ الإصلاحات، ويحاولوا إقناعه بأن خاتمی هو الوحيد القادر للفوز على أنصار أحمدی نجاد في تلك الانتخابات، بينما مازال أنصار كروبی يصرون على مواقفهم في المقابل، والحقيقة أن هذا الإصرار وذلك الاختلاف يصب بالأساس في صالح المبدئيون (الأصوليون)، وكأن الظروف متوافرة من تلقاء نفسها لاستغلالها في صالحهم. وقطعاً سيؤدي نقص تجارب بعض الإصلاحيين للتأثير السلبي عليهم في الانتخابات القادمة، لأنهم على ضوء هذه الخلافات حول الاجتماع على مرشح واحد سيمنحون الفرصة للجناح المنافس الذي سيقوم باستغلالها عبر وسائل إعلامه المختلفة، مما يحقق مصالحهم في النهاية.

هذا ويذكر أن شيخ المصلحين لو أنه أصر قرار ترشيحه

كأن التجربة المرة للانتخابات الماضية (انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة) مازالت تجهض محاولات بعض الأحزاب والجماعات السياسية التابعة لجناح الإصلاحيين من أجل جمع شتاتهم، فبينما لم يمض غير بضعة أشهر قليلة على إقامة تلك الانتخابات إلا وقد تقرر بين الأحزاب والأجنحة كافة ضرورة الاجتماع حول الرأي الواحد والابتعاد عن أسباب التفرق والاختلاف فيما بينهما، ولكن للأسف ظل كلا الجناحين الأساسيين في إيران، خاصة الإصلاحيين يعزفون على أوتار الشك والريبة مما جعلهم عاجزين حتى اليوم للتوصل إلى مرشح واحد مشترك. ولو أن تأخر قرار (سيد محمد خاتمی) في الترشح بتلك الانتخابات (انتخابات رئاسة الجمهورية التاسعة)، من عدمه يُجبر التيارات الإصلاحية ويلقى بهم في دوامة الحسابات، إلا أنه لا يمكن أن نغفل كذلك إجراءات الأجنحة المنافسة التي قد تسعى إلى استغلال تلك الأوضاع لحساباتها الشخصية. وبالرغم من أن معظم الشخصيات المحورية للإصلاحيين مازالت تتحدث عن ضرورة إقرار التفاهم المشترك، ووحدة الرأي من أجل إحراز التفوق في الانتخابات، لكن في المقابل دائماً يوجد طعم ومذاق السلطة والمسئولية ليوسوس لهم حتى يرشح كل طرف ما يحقق مصلحته الخاصة على حساب سائر الجماعات الأخرى، وحتى دون التفكير في المصلحة القومية ومستقبل البلاد.

ولعل المتبع لكافة الإصدارات الصحفية طوال الأشهر الماضية سيدرك على الفور أن هناك موضوع واحد قد شغل الاهتمام الأعظم من تلك الإصدارات، ألا وهو ترشيح (مهدي كروبی) أمين عام حزب اعتماد ملی (الثقة الوطنية) لانتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية المقبلة، ورصد ردود الأفعال لمختلف الأجنحة السياسية حيال هذا الترشيح. غير أن كثيراً من النشطاء الإصلاحيين دائماً ما يطرحون

كثيراً، إلا إنه وفي النهاية وكنوع من التكتيك ولجلب المزيد من أصوات بعض المبدئين طرح نفسه كمبدئي، وأعلن أنه غير مستعد للتنحي من أجل الآخرين!

وكذا صرح خلال جلسة الجمعية العمومية، للنواب وأمام الصحفيين "أنه لم يتنح قبل ٤ سنوات ماضية لصالح هاشمي، وكذلك فلن أتنيح لصالح أحد في انتخابات السنة القادمة" (شهر يونيو القادم). فكروبي كان يتلقى انتقادات كثيرة من المبدئين من قبل، ولكنه بات هذه المرة أكثر هدوءاً حينما راح يفتخر بكونه مبدئياً، وأنه ليس من الصحيح الصاق كافة المشكلات بالمبدئين، غير أن مثل تلك التصريحات الدعائية لم تحدد لنا ما إذا كان كروبي مازال ضمن جبهة الإصلاحات أم أنه انضم لجناح المبدئين؟!

الواقع أن ذلك إنما يوضح تصميمه على خوض الانتخابات القادمة تحت أي ظروف، وكذا يعني أن أي شخص من الإصلاحيين، حتى لو كان هذا الشخص هو خاتمي، لن يحول دون ترشيحه في الانتخابات القادمة. على أية حال، فالخلافات بين الإصلاحيين وكروبي مازالت مستمرة، حتى إن وكالة (برنا) للأنباء قد نشرت أخباراً نقلاً عن عبد الله ناصري عضو منظمة المجاهدين أن الأعضاء الرسميين لحزب الثقة الوطنية يطالبون بترشيح خاتمي، ولكن كتبت الصحيفة الرسمية الناطقة باسم الحزب في تقريرها الأسبوعي أن موقف حزب الثقة الوطنية الرسمي ينطلق من الدفاع عن مجيئ كروبي، غير أن ناصري قد أعلن في حوار مع تلك الصحيفة، أن تصريحه الدقيق الذي نشر كان مفاده "أنه في حال عدم مجيئ خاتمي ينبغي التفكير في ترشيح كروبي". والواضح أن المسألة ليست الخلافات بين كروبي والإصلاحيين، وإنما المحاولات الحثيثة لأنصار الحكومة ووسائل إعلام المبدئين من أجل إثارة الانشاقات بين كبار الجبهة الإصلاحية مثلما يحدث الآن مع كروبي، بينما هناك من يعتقد أن كروبي قد بنى مواقفه حيال المبدئين، من أجل فراغ البال من مشكلات الإصلاحيين، وفي الوقت ذاته، ضمان وقوف جزء من المعسكر المبدئي بجواره، وبذلك يستثنى إمكانية المجئ بدلاً من أحمدى نجاد.

والواقع أن أصحاب تلك الرؤى القائمة على نظرية المؤامرة، يرون إمكانية حدوث ذلك حينما يعجز المرء على فرض وجهات نظره على الجبهات المعارضة، وعلى سبيل المثال، نجد أن ذلك الأمر ينطبق تماماً على ما حدث أوائل الثورة حينما راح البعض ينفصل عن جمعية رجال الدين المناضلين (روحانيات) اليمين، وشكلوا رابطة رجال الدين (روحانيون) اليسار، وفي ظل بعض الممارسات المماثلة، وجدنا كذلك انفصال البعض عن تلك الرابطة أثناء انتخابات رئاسة الجمهورية في دورتها الماضية، وشكلوا حزب الثقة الوطنية. إذ إنهم وطوال الأربع سنوات الماضية وهم يتخذون

سياسات جديدة مميزة عن السياسات الإصلاحية، ومن هنا بدأت تظهر الخلافات، وإلقاء بذور التفرقة بين كروبي ومختلف جبهة الإصلاحيين، بخاصة في ظل المواقف المتشددة من قبل أنصار الفريقين، لكن يبدو أن وقائع المجلس في دورته السادسة حينما راح نواب الإصلاحيين يعتصمون داخل المجلس، وكان لكروبي (رئيس المجلس آنذاك) رأى آخر، مازالت تؤثر على مواقف الإصلاحيين من ترشيح كروبي في الانتخابات القادمة. وإزاء ذلك يصر كروبي وحزب الثقة الوطنية على المشاركة الجدية في انتخابات الرئاسة القادمة ومحاولة اقناع الإصلاحيين بتأييده، ورغم الخلافات في وجهات النظر السياسية والاقتصادية مع حزب كوادر البناء والتعمير إلا أنهم يحاولون تهيئة المجال أمام مجيئ كروبي على ساحة الانتخابات وذلك عبر توجيه بعض الأقلام والصحف التابعة للحزب لكتابة المقالات والتقارير المؤيدة لكروبي. فإذا ما نظرنا في الوقت الراهن لصحيفة الحزب، سنجد أن هناك عموداً خاصاً بالانتخابات يعكس وجهة نظر كروبي، والأهم أن يبين كيف أن كروبي الإصلاحي هو الذي يستطيع احتواء كافة التيارات الموجودة عبر علاقاته بهم، ومدى قدرته كذلك على التصدي للحقوق الضائعة وعدم السكوت عليها، في إشارة إلى مواقفه في مواجهة جمعية المدرسين حينما راح ينادي بإصلاح قانون الانتخابات والاعتراض على رفض أهلية المرشحين، وكذا موقفه من أئمة الجمعة، وأوضاع المساجين، وإلى غير ذلك من مواقفه الجادة في المجتمع.

أما في المقابل، فهناك أنصار خاتمي الذين يرون أن الظروف التي تمر بها إيران اليوم تختلف كلياً عما كانت عليه في فترة التسعينيات (المقصود فترة تولي خاتمي للرئاسة عام ١٩٩٧م)، ولذلك بعودة خاتمي إلى الساحة الإيرانية، وسواء جبهة المشاركة أو رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيون) يرون ضرورة مشاركة خاتمي في انتخابات ٢٠٠٩، لأنه ورغم مرور أكثر من ثلاث سنوات من عمر الحكومة التاسعة (حكومة أحمدى نجاد)، إلا أنه لم يتحقق شيئاً من الشعارات المرفوعة، بل وشاهدنا زيادة التعدي على الدين، وهتك حرمت المراجع (الفقهاء والعلماء)، وتراجع الأخلاق في المجتمع، إضافة إلى تقدم الرياء والكذب وهروب العقول المفكرة من إيران. على أية حال، فما زالت الأحداث الكبرى عالقة في أذهان أنصار الإصلاحيين لاسيما أحداث مؤتم برلين، ومسلسل الاغتيالات الكبرى وأحداث المدينة الجامعية، إضافة إلى مسلسل وقف الصحف، ومحاولة اغتيال حجابيان، وإلى غير ذلك من الضغوط التي تمارس من قبل المنافسين لترك الساحة.

وبالنظر إلى تلك العوامل سالفة الذكر، يعتقد أنصار خاتمي أن ربيع عام ٢٠٠٩، سوف يشهد إجماعاً موسعاً من

قبل القوى الاجتماعية والنخب السياسية والثقافية الساخطة على الأوضاع القائمة، الأمر الذي قد يجعلهم يطالبون بعودة مرحلة الإصلاح، بمعنى الانتظار لمجيئ خاتمي.

إن انتخابات ربيع عام ٢٠٠٩، سوف تشهد انسجاماً بين جناح الإصلاحيين أكثر من أي منافس آخر، فإذا جاء خاتمي، يعني أن هناك شبه إجماع عليه، الأمر الذي يتجاوز التأيد القهري الموجود حالياً في الجناح الحاكم على أحمدى نجاد. وهؤلاء يعتقدون بأن خاتمي يتمتع بتجربة سابقة في إدارة شئون المجتمع، وأن برامجه تتوافق مع ما جاء في الخطة العشرينية لإيران، والأهم أن بعض المؤسسات من قبيل مجمع تشخيص مصلحة النظام، وحتى بعض التوجهات المبدئية (الوسط) في المجلس تؤيد منهجية خاتمي. وكذا يبنى أنصار هذا التوجه اعتقادهم على أن الفجوة الجارية في المجتمع اليوم بين الحكومة والشعب لا يستطيع إزالتها إلا ترشيح خاتمي الذي يتمتع بثقة نسبية سواء من قبل الشعب

أو الحكومة، بينما لم يستطع بقية المرشحين الراديكاليين - في أحسن الأحوال - إلا على ثقة بعض القطاعات المحدودة في المجتمع.

ومن الواضح أيضاً، أن أوضاع المجتمع الإيراني اليوم تختلف تمام الاختلاف عما كانت عليه إبان التسعينيات، وهذا يعني بدوره أن مشاركة الإصلاحيين في الانتخابات القادمة لن يكون من اليسر بمكان، ومن المتوقع ظهور بعض المعوقات أمامهم، وكذا ليس من المتوقع أن يجلب الإصلاحيون اللجنة للشعب، وإنما على أقل تقدير تحسين الأوضاع الاقتصادية المضطربة في المجتمع.

غاية الأمر مما سبق، أن مصير الإصلاحيين بات متعلقاً بمشاركة شخص، سواء كان هذا الشخص هو خاتمي أو كروبي، وفي حال عدم تنحية أحدهما لصالح الآخر فمن المقرر أن يظل هذا الملف عالقاً أكبر فترة ممكنة وحتى اللحظات الأخيرة.

الهروب من أحمدى نجاد.. الخوف من خاتمي

محمد علي خاني ■ نوانديشن (الفكر الجديد) ٢٦/١٠/٢٠٠٨

تحولت الانتخابات الرئاسية العاشرة في إيران إلى واحدة من أكثر الانتخابات الرئاسية الإيرانية حساسية وإثارة طوال عمر الجمهورية الإسلامية.

أهمية هذه الانتخابات ترجع إلى كونها الانتخابات الأولى التي تشهد للمرة الأولى - طرحاً جدياً وحقيقياً من جانب كلا الجناحين الرئيسيين في الدولة مفاده البحث عن مرشح جديد بخلاف الرئيس الذي يتولى شئون الدولة الآن، ما يمكن أن يصبح سبباً مباشراً لإنهاء النمط الذي كان سائداً حتى نهاية عصر خاتمي، والقاضي بتولي رئيس الجمهورية لدورتي رئاسيتين حتى وإن تم ذلك من خلال بوابة الانتخابات.

بعبارة أكثر وضوحاً، يمكن القول بأنه في الظروف الراهنة وعلى الرغم من وجود رئيس جمهورية محافظ وفعال إلا أن الأجنحة الرئيسية في الدولة سواء من المحافظين أو من الإصلاحيين، ليس لديهم أية قناعات إيجابية تدعوهم للتمسك برئيس الجمهورية الحالي في ظل الظروف الداخلية والدولية غير المناسبة، وكذلك نتيجة للتقلبات والاختلافات الكثيرة المتزايدة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إيران، بل ويتوافقون فيما بينهم - دون إرادة منهم - على ضرورة التغيير والإصلاح في طريقة إدارة الدولة.

فعلى الرغم من أن معظم الأطروحات الانتخابية التي

انتشرت مؤخراً في وسائل الإعلام تنتمي إلى، وترتبط، بالمعسكر الاصلاحى وأن بعضها فقط هو الذي يطرح - عبر وسائل الاعلام - من داخل المعسكر المحافظ، إلا أننا نجد عملياً وعلى أرض الواقع صورة مغايرة تماماً ومتناقضة لما نراه عبر وسائل الاعلام. مفاد هذه الصورة أن ثمة اختلافات عدة صارت قائمة بين العناصر الرئيسية في التيار المحافظ، وأن هذا الاختلاف مشهود وظاهر حيث يُعتقد أن المحافظين يعملون فعلياً على تقليص نفوذ الرئيس الحالي من جهة، وبينما يعتبرون أن خطبه مفيدة، أى أنهم يتحركون على أرض الواقع من أجل اختيار شخصية جديدة لتصبح مرشحاً جديداً عن المحافظين، الأمر الذي تؤكد طبيعة تحركاتهم السياسية من جهة أخرى.

إن السلوك والتحرك المتناقض للمحافظين، والمتمثل في السعى الدؤوب نحو اختيار وترشيح شخص جديد من جانب، والتأييد العلني للرئيس الحالي من جانب آخر، يكشف في واقع الأمر عن وجود "تيارين" أو "توجهين" في داخل الجناح المحافظ وهما:

١.. تيار التغيير:

إن الوضع المتقلب الحالي في إدارة الدولة من جهة، وعدم الرضا المتزايد، وكذا ازدياد الفجوة بين طبقات الشعب

المختلفة - خاصة على الصعيد الاقتصادي - من جهة أخرى، هو الذي خلق هذا القلق المتصاعد داخل الجناح المحافظ، وذلك لأن الناس يُحملون السبب في هذا الإخفاق على عاتق المحافظين، ويعتبرون أنهم هم المسؤولون عن الوصول إلى هذا الوضع.

كذلك فإن التجربة المرة القائمة بشأن هذه الاخفاقات يجعل المحافظين على قناعة مفادها أن النجاح في الانتخابات الرئاسية القادمة لن يكون ممكناً، ولهذا السبب يسعى المحافظون من أصحاب هذا التوجه إلى خلق المقدمات اللازمة لتغيير الرئيس الحالي لصالح مرشح آخر من نفس التيار المحافظ.

٢.. تيار الثبيت:

مفاد هذا التوجه أن المحافظين، ونتيجة للخوف والقلق من الهزيمة في الانتخابات التي ربما ستكون المواجهة فيها مع زعيم إصلاحى مثل محمد خاتمی رئيس الجمهورية السابق، فإنه يجب حماية ودعم حكومة أحمدى نجاد وإعطاء هذا الخيار أولوية مطلقة. سوف يظل هذا التوجه قائماً بهذه الكيفية إلى أن يتم تحديد المرشح الإصلاحى بشكل نهائى.

على الجانب الآخر، فإن الصورة تبدو مغايرة تماماً في داخل التيار الإصلاحى، فنتيجة لخروج الإصلاحيين من السلطة، فإنهم قد بدأوا "بشكل مبكر" في التشاور من أجل اختيار المرشح المناسب للانتخابات القادمة.

لكن على الرغم من وجود ميل متزايد ومتصاعد نحو اختيار خاتمی باعتباره الاختيار الأقوى والأكثر جدية، وذلك من منطلق قناعة مفادها أنه في ظل الظروف الدولية الراهنة فإن خاتمی هو المرشح الوحيد الذى يُمكن أن يصبح الاختيار المطلوب للتصدي لمنصب رئاسة الجمهورية، خاصة في ظل الاعتماد على خبراته المضبوطة على المستويين الداخلى والخارجى.

على الرغم من وجود هذا التوجه، وعلى الرغم من تمتع السيد خاتمی بشعبية واسعة إلا أن وجوده صار مشروطاً

ومرهوناً بضرورة البحث في عدد من المخاوف وهى:

١ - المخاوف الخاصة بسيطرة "تيار واحد" على العملية الانتخابية سواء من حيث تنفيذها أو الرقابة عليها، ومن ثم المخاوف الخاصة بكيفية إقامة الانتخابات، وهو ما جعل محمد خاتمی يطالب بضرورة تهيئة وخلق الاطمئنان اللازم لضمان منافسة عادلة.

٢ - المخاوف الخاصة بإعداد ووضع برنامج مدون ومكتوب يمكن تنفيذه - بعد الوصول للسلطة - من جانب الإصلاحيين، كما يمكن أن يؤثر بقوة ويصبح قابلاً للتنفيذ، وذلك في حال عدم الوصول للسلطة.

٣ - مخاوف خاصة بوجود تمايز أساسى بين محمد خاتمی، وسائر المرشحين الآخرين المتتمين إلى المعسكر الإصلاحى. لقد ربط - بل رهن - رئيس جمهورية حكومة الإصلاحات مشاركته في الانتخابات بضرورة تحقيق الضمان اللازم والكامل لتنفيذ برنامجه الذى سوف يضعه.

على الرغم من أنه يمكن اعتبار بعض من هذه المخاوف سبباً أو دليلاً على رغبته في عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية القادمة إلا أن الكثيرين يعتقدون في أن الكشف عن هذه المخاوف إنما يكشف أكثر عن إصراره على المشاركة الفعالة في الانتخابات القادمة.

بعبارة أخرى، يمكن القول بأن إعلان هذه الشروط هو دليل على عزم راسخ لدى الإصلاحيين مفاده أنه بالاعتماد على المكانة والشعبية الداخلية التى يتمتع بها خاتمی، وكذلك تمتعه بإجادة منهج فض النزاعات في العلاقات الخارجية الإيرانية، يكون من الممكن جداً - بل من المهم - أن يصبح هو على رأس السلطة التنفيذية، وذلك من أجل إعادة توجيه المسيرة التنموية في الدولة في كافة المجالات، فضلاً عن إعادة الوجه والصورة المعتدلين للدولة الإيرانية على صعيد علاقاتها الخارجية في كافة الدوائر، وعلى كافة المستويات.

حالة اصطفاة انتخابية في جبهة الأصوليون

اعتقاد ملي (الثقة الوطنية) ٢٧/١٠/٢٠٠٨

جواد دليرى

ففى حين أن الخلافات داخل التيار الأصولي، قد ظهرت أكثر من ذى قبل بين ثلاثة أطراف متمثلة في أنصار الحكومة، ومتقدي الحكومة، والأصوليون المطالبون بالتغيير، إلا أن الإطاحة المتوالية بالشخصيات الأصولية المعروفة من ساحة الانتخابات الرئاسية (لاريجاني - ولايتي)، عكست سيطرة

مع اقتراب موعد إجراء انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية العاشرة والمقرر لها في يونيو القادم تتزايد التساؤلات حول استراتيجية التيارات السياسية داخل إيران والتحالفات التى قد تنشأ فيما بينها خاصة بين التيار الاصولى المسيطر الآن على معظم أركان الحكم في إيران.

الإستراتيجية القديمة لدى الأصوليين.

جدير بالذكر أن الأصوليون على مدى الانتخابات في الأعوام الثمانى الماضية، ومنذ انتخابات المجالس المحلية الثانية وما بعدها، تبنا إستراتيجية الصمت، وهامهم حالياً يتبنون تلك الإستراتيجية القديمة، لكن بأسلوب ونهج مختلف، وفي ظل تلك الإستراتيجية يتبادر إلى الذهن سؤال غامض، مفاده هل سيتقدم الأصوليون بمرشح واحد في الانتخابات الرئاسية، أم سيقدمون أكثر من مرشح؟ إن نهج الأصوليون في الانتخابات الرئاسية العاشرة، سيختلف عن نهجهم في الانتخابات السابقة، فخلال انتخابات عام ٢٠٠٥، وبالرغم من تعدد مرشحيهم في الانتخابات، إلا أنهم كانوا متفقين بشأن ضرورة عدم تكرار حكومة الإصلاحات.

لكن بالرغم من أنهم سعوا حتى لا يصل الإصلاحيين إلى السلطة، إلا أن البعض منهم لا يعنيه تكرار حكومة أحمدى نجاد، حتى أن المناقشات الدائرة وسط التيار الأصولى تتمحور في كيفية تحقيق هذا الهدف، بل وتنشأ أحيانا خلافات في هذا الصدد.

يرى بعض الأصوليون في ضرورة تقديم مرشح آخر غير أحمدى نجاد، وجماعة المؤتلفة، وأتباع خط الإمام، والمرشد وجمعية المهندسين الإسلامية، تتبنى هذه الإستراتيجية، لكن في المقابل يصر أنصار وداعمو الحكومة التاسعة على ترشيح أحمدى نجاد فقط، ويعتقدون أن أحمدى نجاد أكثر الشخصيات شهرة بين الأصوليين.

لكن على صعيد آخر توجد عدة مشكلات فيما بين الأصوليين: المشكلة الأولى، تتمثل في عدم تحديد مرشح منافس من جانب الإصلاحيين، وفيما بين الأطياف الأصولية تم التأكيد صراحة أنه في حالة قدوم السيد محمد خاتمي إلى ساحة الانتخابات الرئاسية العاشرة، سيجمع الأصوليون بالتأكيد على مرشح واحد، وهذا المرشح لن يكون سوى «أحمدى نجاد»، فيما يطلق عليه البعض مصطلح الإجماع الاضطرارى.

ويعتقد الأصوليون أنه في حالة قدوم خاتمي، فإن إجماعهم على ترشيح أحمدى نجاد سيحول دون تكرار تجربة الحكومة الإصلاحية، لهذا فقد بدءوا مساعيهم للحيلولة دون ترشيح السيد محمد خاتمي، وعلى كل حال فإن عدم تحديد موقف

السيد «محمد خاتمي»، يجعل الأصوليين يفكرون في مرشح غير «أحمدى نجاد».

بصفة عامة يعتقد الأصوليون أن وضع اللعبة من حيث (ترشيح شخص غير أحمدى نجاد، والأصوليون الداعمون، وترشيح «أحمدى نجاد» مرة أخرى)، مثل حالة الملك المحاصر في لعبة الشطرنج، وهو الوضع الذى عرف في قاموس الأصوليين بأن أحمدى نجاد أفضل من أى مرشح إصلاحى.

المشكلة الثانية للأصوليين تتمثل في وجود مرشح آخر للإصلاحيين غير خاتمي، وربما إن لم يتقدم خاتمي لخوض الانتخابات وهو احتمال كبير، فإن مهدى كروبي سيكون أقوى وأشهر شخصية إصلاحية ستنافس الأصوليين.

مشكلة الأصوليين خاصة التيار المؤيد لترشيح شخص آخر غير أحمدى نجاد، أنه لا يجد من بين الشخصيات الأصولية مثل لاريجاني أو قاليباف، أو محسن رضائي وحداد عادل من هو يعادل شهرة «أحمدى نجاد»، وهو تيار يرى أن أى من المرشحين لن تفوق شهرته بين سكان القرى والمدن، شهرة أحمدى نجاد، خاصة وأن شهرة لاريجاني في وسائل الإعلام لم تتعدى الأربعة أعوام، حتى أن قاليباف أو «حداد عادل» أو الآخرون، لن تعادل شهرتهم مطلقاً، شهرة شخص مثل مهدى كروبي، ومن ثم على الأصوليين تأييد موضوع ترشيح شخصية لديها القدرة على منافسة كروبي، أى أحمدى نجاد، في ظل تزايد احتمالات ترشيح كروبي من بين الشخصيات الإصلاحية الأخرى مثل النجفى وعارف.

على الساحة الأصولية توجد شخصيات أخرى مثل محمد جهرمي ومصطفى بور محمدى، ولكن من غير المتوقع أن يحظيا بدعم التيار الأصولى في الترشيح، فالمرشح الأول سينسحب بالتأكيد في حالة وجود أحمدى نجاد داخل المنافسات الانتخابية، والمرشح الثانى أكثر شهرة من محمد جهرمي، وله رصيد حزبى قوى، وهو حالياً عضو مجلس الشورى المركزى لجمعية روحانيت مبارز ويتمتع بدعم حزب المؤتلفة، لكن مشكلته تكمن في عدم إجماع كل الأطياف الأصولية على ترشيحه، ومن ثم فإن مشكلة الأصوليين الثالثة تتمثل في رؤيتهم القاصرة على ترشيح أحمدى نجاد، لأن ترشيح شخص آخر، لن يجنى الأصوات، إذا ما قورن بشهرة وكاريزما أحمدى نجاد.

الأصوليون يلتفون حول أحمدى نجاد

فرهنگ آشتی (ثقافة التصالح) ٢٠٠٨/١١/١٦

للحكومة يستلزم ترشيح شخص غير أحمدى نجاد هو تصور غير صحيح ولا يطابق الواقع، فما أكثر الأشخاص الذين ينتقدون أحمدى نجاد، لكنهم سيصوتون لصالحه في الانتخابات الرئاسية القادمة.

كما أنه ليس هناك حاجة إلى التسرع في اتخاذ قرارات بشأن الانتخابات القادمة، كما أن ساحة المنافسة على مقعد الرئاسة مفتوحة تماماً داخل دائرة الأصوليين وخارجها، وكل شخص يستطيع اختبار فرصته بترشيح نفسه، لكن حسابات القرار الجماعي للأصوليين تتم من خلال آلية خاصة بعيداً عن القرارات الفردية أو حتى الحزبية.

الأصوليون لم يطرحوا ولو مرة واحدة فكرة تجاوز مرحلة أحمدى نجاد:

صرح محمد نبي حبيب سكرتير عام حزب "المؤتلفة الإسلامية" قائلاً: كفرد مسئول في التيار الأصولي أعلن أنه حتى الآن لم يتم طرح موضوع تجاوز أحمدى نجاد ولو مرة واحدة داخل التيار الأصولي، ولا علاقة بين تأسيس مجلس التحكيم، وما يسمى بتجاوز مرحلة أحمدى نجاد، ولم نسمع بذلك الأمر في أوساط الأصوليين، أما ما طرح في المجلس هو تقييم أداء الحكومة، وقد أوضح محمد نبي حبيب العضو البارز في جبهة أتباع خط الإمام والزعامة أن الجبهة وحزب المؤتلفة الإسلامي لم يحددا حتى الآن مرشحاً محددًا للانتخابات الرئاسية القادمة، وقال إن أحمدى نجاد سيدخل الانتخابات مثل بقية المرشحين، ونحن نعتقد في حزب المؤتلفة الإسلامي أن مصلحة جميع الأصوليين هي في دخول الانتخابات الرئاسية العاشرة بصفوف موحدة عبر توصل التنظيمات الحزبية الأصولية إلى ترشيح مرشح واحد، ويدهي من أجل الوصول إلى هذه الوحدة حدوث مشاورات موسعة بين مجموعات الأصوليين.

صرح حبيب الله عسكر أولادى سكرتير عام جبهة "أتباع خط الإمام والزعامة" ضمن التأكيد على أن الأخبار التي نشرت بشأن تكوين مجلس حكماء الأصوليين لا تخرج عن حيز التنبؤات والتخمينات، قائلاً: "الأصوليون الآن بصدد البحث عن استراتيجيات لتحقيق الوحدة فيما بينهم، وخلق آلية لها تتناسب مع العقل الجمعي الإيراني، وإلى الآن لم يؤسس شيء باسم مجلس حكماء الأصوليين، وما طرح ما هو إلا تنبؤات، لكن لا وجود لمثل هذا الشيء حتى الآن، ولم يتم إدراج موضوع الانتخابات بشكل جاد على قائمة جدول الأعمال حتى الآن أيضاً.

وضمن اعتقاده بأن أكبر منتقدي الحكومة الإيرانية هو أحمدى نجاد نفسه، صرح عسكر أولادى أن النقد يهدف إلى الإصلاح، ومسلك الأصوليين هو الإصلاح دائماً، أما الادعاء بأن الأهداف الاقتصادية لحكومة الرئيس أحمدى نجاد لم تتحقق هو ادعاء معارضى الحكومة وليس منتقداً لها.

لقد نجحت حكومة أحمدى نجاد في تحقيق نسبة مئوية جيدة من النجاحات في أدائها، خاصة على الصعيد الاقتصادي، ومن الطبيعي أن يحظى أحمدى نجاد بتأييد الشعب الإيراني في حصوله على فترة رئاسية ثانية، والأصوات التي سيحصل عليها إذا لم تزد على الأصوات التي حصل عليها في الانتخابات السابقة فهي حتماً لن تقل. وردا على سؤال حول استئناف نشاطات مجلس تنسيق قوى الثورة وإعلان تأييده لترشيح أحمدى نجاد للرئاسة صرح عسكر أولادى أن اسم مجلس تنسيق قوى الثورة ليس حكراً على أحد، والرفاق الذين انضموا إليه هم أصدقاءنا، ويشكلون ضلعاً من أضلاع الأصوليين، والتصور بأن تكوين جبهة موسعة من الأصوليين المنتقدين

لا يمكن مقارنة حكومة الإصلاحات بالحكومة التاسعة

اعتقاد (الثقة) ٢٧/١٠/٢٠٠٨

في كل أرجاء الدولة، وقد جاءني منذ بضعة أيام والذي أحد الطلاب في طلب المشورة، حيث إن ابنتهم لم تستطع الالتحاق بجامعة طهران بسبب التنسيق الإقليمي على الرغم من حصولها على معدل جيد جداً، ومع ذلك قبلت في كلية الطب في الجامعة الحرة (الخاصة)، فوالديها مستعدون أن يدفعوا نفقات الجامعة الخاصة كي تدرس ابنتهم في طهران. فمن الذي أعطى الحكومة الحق أن تتخذ القرارات بدلا من الشعب؟

السيد خاتمي كثيراً ما كان يذكر أنه "ليس للحكومة الحق أن تفكر بدلا من الشعب".
حكومة الإصلاحات لا يمكن مقارنتها بالحكومة التاسعة:

اختصر آخر جزء من إجابات نجفي على الطلاب بعرض إحصاء مستند لهذا المدير الإصلاحي، والدفاع الشامل عن آراء الحكومة الإصلاحية. فقد تم سؤاله أيضاً عن أصل الإحصاءات المعروضة من قبل الحكومة، والمقارنة بين الحكومة التاسعة والحكومة الإصلاحية، قام نجفي بتفسير بعض مقومات حكومة خاتمي، "كنا نقوم بإنتاج نحو ٣٨ ألف ميجاوات من الكهرباء في عام ٢٠٠٥، وكان الإنتاج متناسبا مع الاستهلاك. مع ذلك في الثلاث سنوات الماضية زادت نسبة إنتاج الكهرباء ١٠ آلاف ميجاوات أخرى ليس لها علاقة بالحكومة التاسعة، حيث كانت محطاتها في حال الإنشاء أثناء فترة حكومة السيد محمد خاتمي.

أعلنت وزارة الطاقة أنه خلال الثلاث سنوات الماضية، على الرغم من ارتفاع سعر النفط بمقدار ١٢٠ دولار للبرميل، إلا أنه لم يتم إنشاء أي محطة كهرباء. فقد كنا في عامي ٢٠٠٤، ٢٠٠٥ في قمة وأوج استهلاكنا للكهرباء ولم تكن تنقطع الكهرباء، والآن وبعد زيادة ١٠ آلاف ميجاوات إضافية لماذا تنقطع الكهرباء؟

ماذا فعلت الحكومة بمبلغ ٢٠٠ مليار دولار قيمة دخل النفط؟

إننا نواجه ضعف في الإدارة، فما هي النتيجة المستتجة من ذلك؟

إحصاء وزارة العلوم هو أيضاً بالوضع نفسه. فقد أعلنوا أنه يمكن توفير وتأمين ٦٥ في المائة فقط من ميزانية العمران ونحو ٧٠٪ من الميزانية الحالية للجامعات، ولا يمكن إدارة

في أواسط سبتمبر الماضي عقدت اللجنة الإسلامية بجامعة "شريف" الصناعية ندوة تحت عنوان "بحث أوضاع الجامعات"، وكان الدكتور محمد علي نجفي واحداً من ضيوف هذه الندوة، وأجاب على أسئلة الطلاب في الموضوعات المختلفة. انتقدت هذه الشخصية الإصلاحية البارزة الإحصاءات المعلنة من قبل الحكومة واعتبرتها غير واقعية.

وأشار نجفي الذي يعمل عضواً في المجلس المركزي لحزب العمال إلى الإحصاءات المعلنة أيضاً من البنك المركزي، والتي يعتبرها وثيقة،: "أعلن البنك المركزي أن معدل التضخم في شهر أغسطس عام ٢٠٠٨ مقارنة مع الشهر نفسه في عام ٢٠٠٧، نحو ٢٧ في المائة، ومع ذلك تدعى سلطات الحكومة أن معدل التضخم واحد خلال العامين، وعدم وجود مراكز مستقلة للإحصاء أكبر دليل على الوضع القائم". بالطبع إن مثل هذه المراكز المستقلة لم تكن موجودة في فترة الحكومة الإصلاحية، لكن في هذه الفترة كان للبنك المركزي ومركز الإحصاء استقلالية كبيرة، لكن الآن سوف يعزل رئيس البنك المركزي بسبب إعلانه للإحصاء الفعلي.

فما الذنب الذي ارتكبه؟ في كل أنحاء العالم رئاسة البنك المركزي تحتاج إلى ضعف معدل إدارة أي جهة أخرى عادية، وعادة رئيس البنك المركزي قليلاً ما يدلي بتصريحات إلى وسائل الإعلام، ذلك لأن السياسات المالية والنقدية حساسة جداً. لكن منذ ستة أشهر ماضية والحديث مستمر عن عزل "مظاهري" - رئيس البنك المركزي - وحينما صرح أن اقتصاد الدولة في انخفاض، تم عزله.

فقد جاء في تقرير البنك المركزي العالمي أن إيران تحتل المرتبة ١٥١ من بين ١٥٨ دولة، من حيث العمل والكسب، ووفقاً لهذا الجزء من التقرير فإن الإحصاءات المعلنة قابلة للشبهة والشك طبقاً للدلائل العلمية.

الاعتراض على التنسيق الإقليمي:

شكل موضوع التنسيق الإقليمي للطلاب الناجحين في الامتحانات المؤهلة للجامعة على مستوى إيران لهذا العام أيضاً جزءاً آخر من الأسئلة، كان تحليل دكتور نجفي في هذا الشأن على هذا النحو، "يبدو أن الجزء الجدير بالاهتمام في هذا القرار السياسي خاص بمنع انتقال الطلاب من محافظاتهم

الجامعات بهذه الميزانية حتى نهاية العام الحالي. تحدث نجفي هذه المرة عن أداء الحكومة الإصلاحية قائلاً: في الفترة التي كنت فيها في "مؤسسة التخطيط والميزانية" كان سعر النفط ١٠ أو ١١ دولاراً للبرميل، وكنا ندير الدولة بهذا العائد من النفط، واليوم لا تستطيع الحكومة أن تديرها وسعر برميل النفط ١١٠ دولارات. فإذا هبط سعر النفط إلى أقل من ١٠٠ دولار، فكيف يمكن أن يديروا الدولة بهذه الإدارة.

أعتقد أنه خلال فترة الحكومة الإصلاحية كان الوضع أفضل من اليوم في كافة المسائل، وإن قد كانت لدى أيضاً

انتقادات على أداء الحكومة الإصلاحية حيث، إلا أن الظروف كانت تختلف كلياً عن اليوم: في الوقت نفسه لا ينبغي بالمجىء مرة ثانية بالسيد محمد خاتمي للرئاسة، سوف تحل كل هذه المشكلات بسرعة.

في أحد العصور كان يأمل أمراء دبي أو مسئول الكوريتين وماليزيا أن يصبحوا مثل إيران، لكن ماذا حدث الآن؟ يرى بعض الإصلاحيين لهذه الأسباب ألا يقدموا مرشحاً لهم، لأن الدولة قد أصابها الوهن في كافة جوانبها خلال الثلاث سنوات الماضية. وصرح نجفي في النهاية قائلاً: "إنني مخالف هذه النظرية، فليس النظام متعلق بأحمدى نجاد.

مؤتمر حزب الثقة الوطنية: حدث سياسي وتنظيمي

محمد جواد حق شناس ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ١٦/١٠/٢٠٠٨

يعد عقد أول مؤتمر شامل لحزب الثقة الوطنية، من الناحية التنظيمية، بمثابة تنفيذ آخر مهمة للهيئة المؤسسة للحزب، وبداية مرحلة جديدة يتولى خلالها مجلس الشورى المركزى شؤون الحزب، أما من الناحية السياسية، فهو حدث هام نظراً للظروف الراهنة.

ورسالة هذا المؤتمر الأساسية، يمكن استنباطها من حديث مهدي كروبي، الأمين العام لحزب الثقة الوطنية، وآية الله موسى بجنوردي، أستاذ الحوزة والجامعة والعضو البارز في مجمع روحانيون مبارز (مجمع رجال الدين المناضلين)، وهي أحاديث كست في مجملها، أهمية الحزب وتأسيس الأحزاب، بالرغم من أن السنوات الثلاث الماضية شهدت استياء من جانب المسئولين تجاه الأحزاب والنشاطات الحزبية، حتى أنهم تباهاوا وتفاخروا، بعدم انتمائهم لأحزاب أو تكتلات سياسية.

وقد اعتبرت الانتفاءات الحزبية بالنسبة لأصحاب السلطة، ذريعة لاستغلال السلطة، وإهمال المصالح القومية، بدلاً من أن تكون مدعاة للوحدة وتحقيق المصالح الوطنية، وكما أشار الأمين العام لحزب الثقة الوطنية، إلى مقولة الإمام الخميني، التي أكدت على أن الحزب هو أساس الحفاظ على إنجازات الثورة ومبادئها، فإننا الآن في أمس الحاجة للشعور بوجود أحزاب عديدة بالدولة، لأن الحزب يتيح لنا إمكانية تداول السلطة في ظل محاولات الإصلاح التي دائماً ما تنتهي بالفشل

نتيجة عدم فاعلية الأحزاب.

من ناحية أخرى أثنى آية الله بجنوردي على حزب الثقة الوطنية، بوصفه أحد مظاهر حزب الله، معتبراً أن الحزب والتحزب أحد الضروريات اللازمة داخل النظام الأيديولوجي، ومؤكداً أن الحزب ضرورة إلى جانب النظام الإسلامي، لا يتنافسه وإنما يكون بمثابة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

جدير بالذكر أن حزب الثقة الوطنية تمكن على مدى السنوات الثلاثة الماضية من تطوير جناحه التنظيمي ومن ممارسة نشاطات انتخابية، جعلت له نفوذ داخل مجلس خبراء الزعامة، والمجالس المحلية، وجلس الشورى الإسلامي الثامن، وما يشهده المؤتمر الحزبي الراهن من تواجد شخصيات أصولية وإصلاحية من مختلف الأطياف والتوجهات، يعكس المكانة المرموقة التي حققها الحزب داخلياً وخارجياً أيضاً، خاصة وأن الحزب تلقى عشرة دعوات من أحزاب أجنبية تطلب مقابلة الأمين العام للحزب السيد كروبي، الذي أجرى مؤخراً زيارة للمملكة العربية السعودية والصين لتلبية هذه الدعوات، كما تلقى المؤتمر رسائل خاصة من الرئيس السوري بشار الأسد، والرئيس العراقي جلال طالباني ضمن حزب البعث العربي الاشتراكي السوري، والاتحاد الوطني الكردستاني (العراقي).

لعبة الانتخابات المبكرة

صالح اسكندري ■ رسالت (الرسالة) ٢٨/١٠/٢٠٠٨

المجتمع، أما الدعاوى الانتخابية المتسارعة فلا يمكن أن تمثل قناعات بالنسبة لشعب صوت لصالح برامج الأصوليين من أجل إدارة دولتهم.

لقد كانت الحكومة التاسعة ومجلس الشورى الإسلامى الثامن فرصة تاريخية من أجل إثبات كفاءة الأصوليين، ولا زالت حكومة احمدى نجاد تهتم باستراتيجية العدالة الاجتماعية، في ظل تحركات نشطة على مدى السنوات الثلاث الماضية، وهى تحركات شجاعة ومقدامة في مواجهتها للمشكلات، ولم تعير اهتمام لأقوال المغرضين ممن اعتادوا التسفيه من حقائق الأشياء.

وفي تلك الأثناء ينبغي علينا الإشارة إلى، نهج الأعداء الرامى إلى إيجاد فرقة وانشقاق بين النخب السياسية، وإلى عزل التيار الأصيل والابتعاد عن القيم الإسلامية، وصرف الشباب إلى اللهو والهوس، وإيجاد أجواء مضطربة ومختلة داخل الساحة التعليمية وإحباط الشعب بصفة عامة. سيسعى العدو على مدى الشهور القادمة، من أجل تدمير الأمن السياسى والنفسى للشعب الإيراني، تلك المؤامرة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تشويه الحكومة وإنجازاتها على يد جزء يسير من قطاع النخبة، ويبدو أن بعض التيارات السياسية تمضى وللأسف في هذا المسلك المشوه لصورة الحكومة في إطار برامجها الانتخابية والتمشائية إلى حد كبير مع رغبات الأعداء.

ضياح ثقة الشعب المترتبة عن صراعات وخلافات جذرية بين التيارات السياسية في الدولة، يعرض الأمن السياسى والنفسى المجتمعى للخطر، ويرى معظم المحللين السياسيين أن لعبة الانتخابات الرئاسية المتسارعة والتي بدأت من جانب تيار الثانى من خرداد، غير واقعية وبدلاً من أن تعكس المنافسات الانتخابية، أظهرت اهتمام مبالغ فيه بشأن المشكلات الداخلية، وأشاعت جو باعث على الفرقة بين أطراف الأصولية.

لا يمكن تأمين المصالح الوطنية، ومصالح الدولة، إلا من خلال التحديد السليم للأولويات من جانب النخب السياسية، ومن ثم انتقال هذا التحديد إلى جماهير الشعب. ويبدو أنه لا يمكن تعريف استراتيجيات مصالح الأحزاب والتيارات السياسية، في ظل اختلافاتها الجذرية بشأن مصالح الدولة الرئيسية. اليوم بات السؤال الأهم أمام النخب السياسية يتلخص في أهم أهداف الدولة، وكيفية تلبية وتحقيق هذه الأهداف.

في الوقت الراهن أصبح التحدى الأهم بالنسبة للجماعة الثورية، هو إثبات كفاءة النظام الإسلامى في إدارة الدولة وقدرته على تلبية مطالب الشعب الأساسية على الصعيد الاقتصادى، والأصوليون عند محاجتهم التيارات المنافسة يعلنون مراراً أن الانخراط في الحراك الانتخابى في حين لا زال يتبقى من الوقت ثمانية أشهر على إجراء الانتخابات الرئاسية، يتعارض مع مصالح الدولة ويفسح المجال أمام الأعياب الأعداء ممن يريدون إيجاد خلاف وفرقة بين الجماعات المؤمنة بالثورة الإسلامية.

منذ أيام ألقى المرشد تصريحات دعا من خلالها طوائف الشعب، خاصة الشباب والسياسيين والمسؤولين وكذلك الصحف للحيطة والحذر في مواجهة مؤامرات العدو مؤكداً: «القضايا المتعلقة بالانتخابات، والحراك الشعبى قبيل إجرائها أمر ضرورى في تلك الفترة، حيث اقرب موعد إجراء الانتخابات، لكن البعض يستعجل الخوض في الخطط الانتخابية مما يصرف الأنظار عن قضايا رئيسية، في إطار اتهامات واهية بأكاذيب باطلة تضر بمصالح الدولة.»

السيادة الموحدة وإقبال جماهير الشعب على الأصوليين يتيح فرصة يمكن من خلالها تحقيق خدمة أفضل للشعب في إطار دولة متقدمة. ورسالة النخب يجب أن تتفاعل مع كفاءات النظام السياسى، في إطار فكرى يقدم حل لمشكلات

حسرة الفرص الذهبية

محمد رضا خباز ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٨/١٠/٢٠٠٨

وحاليا حيث وصل كم احتياطي العملة إلى القدر غير المتوقع في ظل انخفاض الدخل النفطي بشكل يومي، فقد ارتبك أداء الجميع وربما إذا كانت الحكومة التاسعة قد احترمت حساب احتياطي العملة كنظيرتها الثامنة، إذ أن المجلس الموقر لم يسمح للحكومة، بأخذ هذه المبالغ، لكان الوضع حاليا أفضل بكثير، وقد تلاشت المخاوف والضغط.

ومن الطبيعي أن نتساءل، عن كيفية الخوض ومناقشة ميزانية العام الحالي، وقد تدنت أسعار النفط إلى هذا الحد. وفي حين يعتقد البعض أن ميزانية هذا العام ستشهد توترا لأن سعر برميل النفط في الميزانية سيصل لمبلغ قدرة ٥٠ دولار، يرى آخرون أن هذا الرقم باعث على التفاؤل حتى وإن وصل سعر البرميل إلى ٤٠ دولار في ميزانية هذا العام. لقد أعلنت الحكومة التاسعة أن حساب الاحتياطي النقدي غير علمي وغير قانوني، كما أعلن المستولون أن الاحتياطي النقدي سيصل إلى ٢٥ مليار دولار، منتصف العام القادم وهو تصور مفرط في تقديراته لأن انخفاض أسعار النفط، أضر كثيرا باقتصاديات الدولة. ويبدو أن الحكومة لا تعمل وفقا لقانون الخطة الخمسية وتزيد من ارتباط الميزانية بالنفط.

ربما إذا لم ينخفض سعر النفط على هذا النحو، لم تكن هناك مشكلة، لكن على الرغم من نصائح الوطنيين، فقد أطيح بفرص ذهبية كان من الممكن أن تساهم في تقدم الدولة وفي ازدهار القطاع الخاص بالدولة، وكان من الأفضل أن يتحرى المجلس الدقة في قراراته، أخذا بالتوجيهات العلمية المدروسة، بدلا من الموافقة على كل ما تقدم به الحكومة من مشروعات غير مدروسة.

في الأعوام الأخيرة من عمر مجلس الشورى الخامس وخلال الأعوام الأولى من عمر الحكومة السابعة، كلفت الحكومة طبقا للمادة ٦٠ من الخطة الخمسية الثالثة، بإحداث استقرار في ميزان الدخول النقدية الناتجة عن تصدير النفط الخام، خلال الخطة الخمسية الثالثة وتحويل أموال بيع النفط إلى احتياطات واستثمارات للمساهمة في استكمال مشروعات الخطة الخمسية.

هذه الاحتياطات المحفوظة في البنك المركزي بالجمهورية الإسلامية، والناتجة عن فائض أموال بيع النفط الخام، تساهم في الحفاظ على الاقتصاد الإيراني من تبعات انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية.

الهدف الآخر متمثل في توفير قيمة نقدية لمساعدة القطاع الخاص. وعلى مدى الخطة الخمسية الثالثة كان لهذا الحساب مكانة خاصة. لأن المادة ٢٣٣ من اللائحة الداخلية بالمجلس، لم تجيز أيضا التعرض لقانون الخطة الخمسية عند مناقشة القوانين العادية.

كما احترمت حكومة السيد خاتمي حساب احتياطي العملة. هذا الحساب الذي شهد تحويل مبلغا لا يقل عن ١٦ مليار دولار، على الأقل بعد أن تولت الحكومة التاسعة زمام الأمور.

وبعد فترة قصيرة من تشكيل الحكومة التاسعة، طلبت الحكومة من خلال عرض مشروع علي مجلس الشورى، السماح بأخذ جزء من حساب احتياطي العملة مما أدى إلى ظهور تحذيرات من جانب الخبراء لم تكن هناك أذانا مصغية. وبعد فترة قدمت الحكومة للمجلس أربعة مشروعات متعاقبة، حيث وافق علي ثلاثة منها ورفض واحدا فقط. وعلي هذا النحو تم سحب قدر كبير من احتياطي العملة.

بور محمد ينتقد مرة ثانية الأداء الاقتصادي للحكومة التاسعة

اعتقاد (الثقة) ٢٨/١٠/٢٠٠٨

يذكر بالطبع مقدار هذا الحساب، لكنه صرح قائلاً: "المشكلة التي لدينا كامنّة في نظام الإحصاء، ومع المراجعين المسؤولين عن الإحصاء، وهي للأسف ازدياد اختلاف الإحصاء، وأن بعض الإحصاءات متباينة.

ووفقاً لتقرير إيسنا، فقد صرح أنه تم إعداد تقرير شامل بشأن سحب الحكومة من حساب احتياطي العملة، وتم إرسال قائمة بالمشكلات الخاصة بالتنفيذ والإشراف للمسؤولين. كما ذكر بور محمدى أنه قد انتقد أداء المجلس أيضاً.

وفي خبر تحت عنوان "شكوى الحكومة منى زائفة" تحدث مصطفى بور محمدى وزير الداخلية السابق أيضاً على هامش هذه الندوة مع جمع من الصحفيين، حيث سأل أحد الصحفيين قائلاً: يقال أنك عرضت تقريراً عن مخالفات الحكومة حينما قامت بشكواك فألى أين وصل هذا التقرير وهذه الشكوى. فأجاب بور محمدى: في الحقيقة كلاهما خلاف الواقع، وأن هذا الخبر الزائف ليس له أى أساس من الصحة، ومن المستبعد أن يحدث مثل هذا الأمر المخالف للعرف والتقاليد مؤكداً أن النقد أمر وارد، لكن المدهش أن تنشر وكالة أنباء رسمية أخباراً غير صحيحة وزائفة، كذلك ما ذكر بشأن إعدادنا لتقرير فهو أيضاً غير صحيح.

رسالة بور محمدى إلى أحمد نجاد:

صرح بور محمدى في رده على سؤال آخر مفاده أن العام الماضى واجهت بعض المحافظات مشكلات في الغاز في فصل الشتاء، فما هو الإجراء الذى اتخذته مؤسسته في هذا الشأن؟

رد بور قائلاً: تتخذ التدابير اللازمة، ويتم متابعتها حتى يتم تنفيذها بصورة جيدة. وفيما يتعلق بهذا، فقد كتبنا خطاباً إلى رئيس الجمهورية، وقد أمر أن تتخذ مساع جديدة في هذا الشأن. بالطبع توجد قضية أخرى وهي أن معدلات استهلاكنا للغاز زائدة عن الحد، لذا يجب أن نطالب أنفسنا ومواطنينا بترشيد الاستهلاك.

لا تنتهى انتقادات مصطفى بور محمدى الذى يشغل رئيس لجنة التفتيش على مستوى الدولة (الجهاز المركزى للمحاسبات)، لأداء الحكومة التاسعة. هذا المدير الأصولى انتقد بالأمس في ندوة لمديرى لجنة التفتيش معدل السحب من حساب احتياطي العملة نسبة إلى إحصاءات جهاز الإحصاء. لكن الموضوع لم ينته عند ذلك الحد، وأشار بور محمدى هذه المرة إلى أحد مديرى إحدى نجاد، معلناً أن انتخابات اللجنة الأولمبية الوطنية الإيرانية مخالفة للقانون، وأنه يجب على هذا المدير الذى يقوم بالجمع بين وظائف عدة أن يستقيل. وصرح أن سبب إدعائه هذا هو شخص محمد على أبادى رئيس لجنة الإشراف على مؤسسة التربية البدنية. وأكد بور محمدى عدم قانونية قيامه بالجمع بين وظائف عدة، مثل اللجنة الأولمبية الوطنية، واللجنة الرياضية، والمؤسسات الرياضية والأندية، والتي أغلب أسهمها مملوكة للدولة. كذلك صرح أن كثيراً من مسئولى الحكومة ونواب المجلس والشخصيات البارزة في مراكز القوى المختلفة في الدولة (التنفيذية، والتشريعية، والجيش والداخلية) لهم وجود كبير في مختلف المناصب الرياضية، وهذا أيضاً يعد مخالفة صريحة للقانون.

كما تحدث عن موضوع الجمع بين الوظائف خاصة من قبل مسئولى الحكومة وما له من أمثلة عديدة منها غلام حسين الهام، والذى بخلاف عمله كمتحدث رسمى باسم الحكومة، فهو وزير القضاء، وعضو في مجلس الأمناء، ورئيس مركز محاربة تهريب البضائع والعملية، وأستاذ في جامعة طهران، ورئيس مكتب رئيس الجمهورية.

لم يكن الاعتراض على هذا الأمر بالشئ الجديد، فقد عرض المجلس خطة طالب فيها بمنع المسؤولين من الجمع بين وظائف عدة، لكن هذه الخطة لم تصل إلى نتيجة، والآن ماذا سوف يحدث في هذا الموضوع، خاصة بعد تدخل لجنة التفتيش في مؤسسات الدولة، والتي يرأسها بور محمدى؟

لم تكن تصريحات بور محمدى قاصرة على بحث الجمع بين الوظائف، لكنه تحدث أيضاً عن حساب احتياطي العملة. ولم

محاولة الحكومة لتجميد تقرير بور محمدى

اعتقاد (الثقة) ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٨

أعلن بعض نواب المجلس عن ضغط الحكومة خاصة وزارة الاقتصاد والمالية لحفظ التحقيق في تقرير لجنة التفتيش بشأن المخالفات المالية للحكومة، حيث عرض مصطفى بور محمدى رئيس اللجنة تقريراً يوم الأحد من هذا الأسبوع، بهذا العنوان وقدمه إلى لجنة التخطيط والميزانية واللجنة الاقتصادية بالمجلس، هذا التقرير وفقاً لما ذكره النواب قد جاء في جزئين من خمس عشرة صفحة وورقتين لعرض الإحصاءات والأرقام المتعلقة بالمخالفات المالية للحكومة، وكذلك نقص حساب احتياطي العملة. ووفقاً لقول النواب فإن هذا التقرير يشتمل على إحصاءات وأرقام في حاجة ماسة إلى تأمل ومتابعة لأداء الحكومة الاقتصادى خلال الثلاث سنوات لكن في الوقت نفسه بدأت تكتلات نواب الحكومة في المجلس محاولات لتجميد وحفظ التحقيق في هذا التقرير على الرغم من أن بعض الشخصيات الاقتصادية بالمجلس مثل الياس نادران، وأحمد توكلى، وغلامرضا مصباحى، وخباز عبد الله قد صرحوا بأنهم يقومون بدراسة ومناقشة هذا الإحصاء، وبعد مناقشته سيرون ما يجدونه مناسباً من إجراء نحو هذه المخالفات. لكن في الوقت نفسه، صرح بعض أعضاء لجنة التخطيط والميزانية أن هذا التقرير قد تم جمعه من هذه اللجنة يوم الثلاثاء. كما أعرب بعض النواب في أروقة المجلس عن أسفهم لما أعلنه وزير الاقتصاد والمالية على المجالس مدعياً أن تقرير بور محمدى مخالفاً للواقع. بالطبع اتهمت بعض أجهزة الإعلام المقربة من الحكومة بور محمدى بعرض إحصاءات غير صحيحة ومنافية للواقع، وكشفت عن احتمال أن تشتكى الحكومة الوزير المقال. وبالطبع فإن النواب مندهشون من إصرار الحكومة على تجميد تقرير بور محمدى، ويذكرون أنه طبقاً

لما تشير إليه الدراسات فإن تقرير بور محمدى لم يشتمل على إحصاءات كاذبة، وأن الإحصاء الحالى يشير إلى تطابقه الشديد مع الشواهد الاقتصادية في الدولة. وكون هذا التقرير له سرية خاصة، فإن النواب يمتنعون حتى الآن عن توضيح جزئياته. فقط بسبب إعلان البنك المركزى عن الرصيد الحالى - ٢٥ مليار دولار - يذكر بعض النواب أن هذا الرصيد وفقاً للتقارير التى بين أيديهم، ووفقاً لما ذكره سلبياً، فالحكومة لديها تعهد مالى بمقدار ٤١ مليار دولار، ومع خصم الأرقام السابقة فإن رصيد احتياطي العملة هو ما بين ١٦ - ١٨ مليار تومان (دولار = ٩٤٠ تومان).

بالطبع صرح كثير من أعضاء هذه اللجنة بالأمس بأحاديث خاصة لوسائل الإعلام، وتم تكرار الاتصال بهم من قبل الفريق الاقتصادى للحكومة، وذلك ليمتنعوا عن عرض الإحصاءات والأرقام الموجودة في هذا التقرير، لدرجة أن أحد أعضاء لجنة الطاقة بالمجلس، صرح بأنه واجه نقداً شديداً من وزارة الاقتصاد بسبب حديث له مع وسائل الإعلام حول محاور تقرير بور محمدى.

وطالب أحمد توكلى نائب طهران وسائل الإعلام بأن يكفوا عن نشر الأخبار التى تثير اضطراب السوق، خاصة في هذه الظروف الاقتصادية الحالية الحساسة.

على أية حال، يبدو أن الحكومة ليس لديها رغبة في عرض ما ذكرته مؤسسة التحقيقات (الجهاز المركزى للمحاسبات) وعلى رأسها وزير الداخلية المقال بور محمدى، أو أن تضع قواعد العمل لنواب الاقتصاد.

فلو تم الإشراف والمتابعة من قبل المجلس بقوته التشريعية، لما يطلق عليه بور محمدى، مخالفات مالية واقتصادية في أداء الحكومة التاسعة نحو تنفيذ قوانين المجلس، فإن ذلك سيكون مصدر إزعاج جديداً للحكومة.

من عبد الله نوري حتى على كردان

آفتاب يزد (شمس يزد) ١٥/١١/٢٠٠٨

طلب استجواب نوري، قدم عريضة استجواب مطولة جداً، وأتيحت له فرصة كبيرة لقراءتها في المجلس، وفي نهاية المداولات قدم الموافقون والمعارضون بياناً مفصلاً لتحديد الاتهامات التي أطلقها معارضو نوري، وفي نهاية الأمر قامت بعض وسائل الإعلام التي كانت قد وجهت إهانات لرئاسة المجلس كتأييد لنوري، بالاعتذار عما بدر منها.

لكن في جلسة استجواب على كردان، فضلت شخصيات شهيرة من التيار الأصولي، من بينهم باهر، ألا تتدخل بشكل مباشر في استجواب كردان، ولا تدلي بأي تصريح حول ذلك الشأن، والتزمت هذه المجموعة من المحافظين بالصمت التام حتى أمام السباب والشتائم والهجمات التي لم يسبق لها مثيل من قبل بعض مؤيدي حكومة أحمدى نجاد، وكذا تصريحات مستشار الرئيس الإيراني وإدعائه باحتمالية وجود دور لأعداء إيران بالخارج في موضوع كردان، ولعل ما حدث كان مفاده أن يعلم كل إيراني بأن الفرق بين استجواب نوري واستجواب كردان كالفرق بين السماء والأرض.

الأمور المثيرة في كلا الاستجوابين أيضاً، هي التوقعات التي سادت حول نتيجة الاستجوابين قبل القيام بهما. في استجواب نوري كان الجميع متأكداً تماماً بأن يوم الاستجواب هو آخر أيام نوري في الوزارة، ولكن هذا التوقع بدأ يقل شيئاً ما بعد دفاع عبد الله نوري عن نفسه. وقبل عملية الاقتراع على الثقة في نوري، طلب الأخير من رئيس المجلس الإذن له بالانصراف، وكتلميح من رئيس المجلس بنتيجة الاستجواب قال له فلتذهب ولكن ذهابك هذه المرة يختلف عن سابقاتها، لكن في استجواب كردان سادت أجواء استجوابه ظروف أخرى، لدرجة أنه قبل يوم واحد من إجراء الاستجواب كان بعض نواب المجلس يشككون في نتيجة الاستجواب كمحاولة للإبقاء على الوزير، وانضم إليهم عدد من المديرين التنفيذيين في أجهزة الدولة، وأعربوا صراحة عن ثقتهم في فشل الاستجواب وعدم جدواه. ومن نقاط الاختلاف الأخرى بين الاستجوابين: رد الفعل الجماهيري على نتائج الاستجوابين، فبعد تسعة أيام من عزل عبد الله نوري، قامت مجموعات من طلبة جامعة طهران بترديد شعارات ضد المجلس الخامس، وأدت هذه التظاهرات إلى رد فعل عنيف من ناطق نوري رئيس

بالأمس حدث ثانى حالة إقالة لوزير داخلية في تاريخ الجمهورية الإسلامية، وقد كان على كردان ثالث وزير داخلية تقوم السلطة التشريعية باستجوابه. انتهى الاستجواب الأول لصالح الوزير، واستطاع على أكبر ناطق نوري أن يحصل على تجديد الثقة فيه من المجلس الذي كان على رأسه هاشمي رفسنجاني، وتبدلت الأيام وتولى ناطق نوري رئاسة المجلس بعد ١٥ عاماً من استجوابه كوزير للداخلية، وأدار الجلسة التي صدر في ختامها قرار عزل عبد الله نوري وزير الداخلية في حكومة الإصلاحيين، والرفيق المقرب من الرئيس محمد خاتمي، وما من شك في أنه في تلك الأيام لم يكن يدور بخلد على أكبر ناطق نوري وكثير من رفاقه السابقين أو اللاحقين، ومن بينهم على كردان أنه بعد ١٠ سنوات من عزل عبد الله نوري سيقوم مجلس آخر تسيطر عليه أغلبية من الأصوليين بالوقوف في مواجهة وزير داخلية أصولي.

تم عزل على كردان من منصبه بعد التصويت على قرار حجب الثقة عنه في مجلس الشورى الإسلامي، وكان على كردان من رفاق على أكبر ناطق نوري في وزارة الداخلية، وكان يعمل مع على لاريجاني كواحد من أهم مساعدي رئيس هيئة الإذاعة والتلفزيون. تم استجواب وزير الداخلية بالأمس في الوقت الذي تناثرت فيه شائعات عن تمتع كردان بدعم ناطق نوري ولاريجاني، ولم يصرح ناطق نوري بأي شيء حول هذه الشائعات، لكن لاريجاني صرح بالأمس بعد إعلان قرار إقالة على كردان أنه كان قد أبلغ أحمدى نجاد اعتراضه على تعيين على كردان وزيراً للداخلية، لكن اعتراضه لم يثن رئيس الجمهورية عن قراره.

يتشابه عزل على كردان مع عزل عبد الله نوري في أمر واحد فقط، هو أن كلاهما عزل بقرار من مجلس يسيطر عليه المحافظون، في حين يختلف الاستجوابان اللذان أديا إلى العزل عن بعضهما اختلافات عميقة. في حالة على كردان، ربطت علاقات شخصية قوية بين رئيس المجلس والوزير المستجوب، لكن عبد الله نوري كان على خلاف أيديولوجي وسياسي مع رئيس المجلس الذي استجوبه، وفي استجواب عبد الله نوري كان لأشخاص مقربين من شخص رئيس المجلس - وعلى رأسهم محمد رضا باهر - دور كبير في المطالبة بعزل عبد الله نوري، ولكونه أول من

المجلس آنذاك، وصرح في جلسة علنية للمجلس أنه لأول مرة تتجراً جامعة طهران على بيت الأمة. وقد أشار ناطق نوري إلى وجود بعض مسئولى الحكومة في هذه التظاهرات الطلابية، وانتقد ذلك الفعل من قبلهم وكونهم لم يردوا على الإهانات الموجهة للمجلس، ولم يغادروا ذلك التجمع على أقل تقدير.

لكن بعد عشر سنوات، لم يرق أى من قادة جبهة الأصوليين بالرد على السباب والإهانات التى وجهها مسئولى للحكومة للمجلس، وهو يتحدث عن استجواب على كردان، وبالطبع يمكن استعراض هذه الاختلافات من خلال الاختلافات القائمة بين السيد كردان وعبد الله نوري والاختلاف بين دوافع كلا الاستجوابين.

في هذا الصدد يبدو أن السيد ناطق نوري كان قد اضطلع

بمهمة كبيرة، وقد عرف في كثير من المحافل السياسية الإيرانية بأنه الداعم لعل كردان، ولابد أنه يتذكر كيف أثارت حفيظته الشعارات الجوفاء التى أطلقها عدد من طلبة جامعة طهران ضد المجلس أثناء رئاسته له بسبب استجواب نوري الصديق المقرب لمحمد خاتمي، وإلى أى مدى غضب وأطلق تهديدات مستخدماً إسقاطات تاريخية في غير محلها عندما قال: إن العهود الديكتاتورية في التاريخ الإيراني كانت دائماً تبدأ بإلغاء البرلمان.

كان ناطق نوري دائماً يؤكد على أن مشروعية الدولة مستمدة من المجلس، والأيام القادمة ستبين إن كان لدى الأصوليين نفس الاهتمام بالحفاظ على مكانة المجلس أم لا، وربما تتضح نقاط اختلاف أخرى بين استجواب كل من عبد الله نوري وعلى كردان.

أزمة الاقتصاد العالمى وتأثيرها على الاقتصادى الإيرانى

إيران ٢٨/١٠/٢٠٠٨

٤٩

إلى الاقتصاد الإيرانى؟ وما هو السبيل لمواجهة مثل هذه الأزمات الاقتصادية؟

١- كانت دولتنا قد شهدت خلال بضعة عقود ماضية، ولعدة مرات، عدم ثبات في أسعار النفط، وأدى ذلك إلى ظهور أزمات في الاقتصاد متعلقة بسوق النفط. لهذا السبب ولمنع التبعات السلبية الناتجة عن ذلك، أقرح في المادة ٦٠ من قانون المحطة الثلاثية (قانون التوسع الثالث) حساب احتياطي النقد لإيجاد الثبات في دخل الدولة النقدى الناتج عن تصدير النفط الخام.

وقد تعهد جميع المسئولين بأن يدخروا الفائض من الدخل في هذا الحساب لمواجهة الظروف الصعبة والطارئة بهدف الحفاظ على اقتصاد الدولة وحماية الشعب من آثار الانخفاض غير المتوقعة في أسعار النفط.

وإنما ما كان السحب من حساب الاحتياطي النقدى أمراً مقلقاً للحكومات، لكن بالنظر إلى التجارب السابقة، وعدم الثبات والاستقرار في الأسواق النفطية، كان السحب من هذا الحساب دائماً ما يكون بحذر وحيطه. وفي الظروف الحالية أصبح احتياطي النقد موضع الاهتمام من الشعب ووسائل الإعلام، وحتى المسئولين المختصين.

بالطبع أن رئيس الجمهورية، وخلال إعلانه سرية رصيد هذا الحساب، وعد بأن الدولارات الموجودة في هذا الصندوق تكفى نفقات الدولة لبضع سنوات، ويؤمل أن يكون معدل

يبدو أن الأزمة الحالية التى طفت على ساحة الاقتصاد العالمى، والتى حدثت بعد ظهور أزمة في الأسواق المالية والتقنية الأمريكية، وامتد أثرها أيضاً إلى الأسواق الأوروبية، ثم الآسيوية لن يكون لها تأثير بشكل كبير على السوق النقدى والمالى الإيرانى، فنظراً للعقوبات الاقتصادية المتلاحقة، لم يعد للسوق النقدى الإيرانى إلا علاقة محدودة مع الأسواق العالمية، خاصة مع الغرب وأوروبا.

وبالطبع فإن كان ذلك له تأثير على اقتصاد دولتنا، فإن تقييم حدود تلك الأزمة يشير إلى أن العبور من هذه المرحلة لن يكون أمراً صعباً.

فقد أدى الركود في اقتصاد العالم، وانخفاض الطلب على الطاقة والنفط إلى هبوط سعر برميل النفط من حد ١٤٧ دولاراً إلى ٦٠ دولاراً، وتبعه انخفاض الدخول النقدية الناتجة عن بيع النفط.

كما توقع رئيس البنك المركزى منذ فترة وجيزة في إشارة إلى استمرار مسيرة انخفاض سعر النفط في الأسواق العالمية، انخفاض ٥٤ مليار دولار من الدخول البترولية للدولة حتى نهاية العام.

وبهذا المعدل للانخفاض يجدر السؤال، هل ستواجه الحكومة بنقص في الميزانية خلال العام الحالى؟ هل ستوجد مشكلة في وضع ميزانية الدولة العام المقبل؟ وما الآثار الناتجة عن عدم ثبات سعر النفط؟ وما هى الرسالة التى يوجهها

رصيد هذا الحساب كما وعد، بحيث يستطيع أن يصنع الآثار والتبعيات الناتجة عن انخفاض دخل النفط خلال الأزمة الحالية الطارئة للدول المستهلكة للنفط.

٢- قصة الاقتصاد الذي يعتمد على منتج واحد والمعتمد على دخل النفط، كقصة رستم ونوع واحد من الأسلحة. تشكل قيمة دخل النفط ٨٠٪ من قيمة إجمالي الدخل القومي، فنصيب كبير من الدخل النفطي أيضاً مرتبط بالصادرات الأساسية من المنتجات البتروكيمياوية التي تعتبر مشتقات النفط، على الرغم من وجوب عدم التغاضي عن السعى الزائد والمؤثر من أجل زيادة نصيب الصادرات النفطية.

واجهت إيران خلال بضع سنوات ماضية ارتفاعاً زائداً في قيمة الدخل النفطي، بحيث توفر لديها حتى نهاية شهر سبتمبر من هذا العام نحو ٢٦٠ مليار دولار من الدخل النفطي. وبناءً على هذا، فإن هبوط الدخل النفطي من الممكن أن يكون له آثار سلبية جديرة بالاهتمام، يجب أن تدار بدقة وعناية فائقة.

وفي الوقت الحاضر فإن أكثر من ٥٠٪ من النفقات العامة للحكومة يتم تأمينها من بيع النفط الخام.

وكانت التوقعات تشير قبل ذلك إلى أنه في حالة بيع النفط بسعر ٨٠ دولاراً للبرميل، فإن انخفاض الدخل سيصل إلى ما يعادل ٣٠ مليار دولار خلال عام. واليوم أصبح سعر النفط في السوق نحو ٦٠ دولاراً، وما زالت أسعاره في هبوط مستمر، بحيث يجب أن يكون البحث عن حل أساسي بجانب السياسات الاقتصادية للتجار بدلاً من تزيق صندوق النقد الاحتياطي، والقيام بأعمال منظمة غير تقليدية للعبور من هذه المرحلة بسلامة وبأقل الخسائر.

٣- كما أن الصادرات غير البترولية ليست في حدود إمكانات بلدنا، والنمو الحقيقي لها يحتاج إلى التوسع الكمي والكيفي للمنتجات الداخلية. ومن ناحية أخرى، فإن زيادة الواردات يعد صفقة شديدة لأنشطة الإنتاج. فقد أعلن البنك المركزي أن معدل الصادرات غير البترولية في العام الماضي ٣١ مليار دولار، ومعدل الواردات وصل إلى ٤٨ مليار دولار.

ووفقاً لقول رئيس البنك المركزي، ففي الوقت الحاضر تركت أكثر مشروعات المدن الصناعية دون إكمالها. وتقوم المصانع بأنشطتها بـ ٢٠: ٢٥٪ من طاقتها الكلية. ولو استعدت مسيرة الواردات على هذا النمط، فإن الخبراء

يتوقعون أن تصل واردات إيران في نهاية العام الحالي إلى معدل غير مسبوق، وهو ٦٠ مليار دولار.

وأصدر جمرک إيران أيضاً تقريراً يشير إلى أن الواردات في الستة أشهر الأولى عن العام الحالي قد زادت ٩ مليارات دولار بالمقارنة بنفس المدة في العام الماضي.

ألم يحن الوقت للاهتمام بالإنتاج الداخلي والاستثمار في هذا القسم، وإزالة الموانع ورفع النواقص الموجودة، والترويج لسوق العمل والإنتاج، والحيلولة دون واردات البضائع غير المتعلقة؟ خاصة أنه في الظروف الحالية، لن يؤثر منع استيراد البضائع غير الضرورية كثيراً على الحياة العادية للناس، بل يستطيع أن يساعد الحكومة والمجتمع على مواجهة النقص في التجارة الخارجية.

كما يجب الاهتمام بموضوع عدم انخفاض سعر البضائع المستوردة من الخارج في حالة الركود العالمي وانخفاض سعر البترول. فعلى الرغم من انخفاض دخول البترول إلى النصف، فإن نفقات الواردات ستبقى مرتفعة. ربما يكون احتياطي النقد للدولة بالقدر الذي يلبي احتياجاتها من الواردات لأكثر من عام، ولكن بالنظر إلى حجم النقد الجدير بالملاحظة، وسلوكيات التجار، وعوامل أخرى من هذا القبيل، فإنه يجب مراقبة السوق.

٤- أغلقت ميزانية هذا العام على سعر ٧٠ دولاراً للبرميل النفط، وحينما كان الدخل خلال الستة أشهر الأولى من هذا العام أكثر من الرقم الذي تم تصويبه، فلا ينبغي أن يكون هناك نقص في الميزانية، أو أن نواجه مشاكل في هذا العام. أغلقت الاتفاقيات النفطية أيضاً في حدود فترات تتراوح من ثلاثة إلى أربعة أشهر، ولحسن الحظ أن السعر في هذه الاتفاقيات لن يتأثر بعدم ثبات قيمة النفط في السوق، لكن لو استمرت مسيرة الانخفاض في قيمة النفط بهذا الشكل وامتدت إلى العام المقبل فسوف تتأثر ميزانية البناء والعمران بالدولة.

كان لانخفاض قيمة النفط في هذه الفترة ميزة أيضاً، وهي أن الحكومة في الوقت الحاضر في حالة إعداد وتدوين وتنظيم ميزانية العام القادم، ومع انخفاض قيمة النفط سوف توضع ميزانية (٢٠٠٩م) بحيلة وحذر شديد.

يبدو أن الحكومة في هذه الظروف يجب أن تترى أكثر في كيفية وزمان إجراء مشروع التطور الاقتصادي، وفي دفع الدعم التقني، خاصة أن الدولة قد واجهت انخفاضاً في الدخل النقدي.

وجود أو عدم وجود التنظيمات الطلابية

كزارش (التقرير) العدد ٢٠١، أكتوبر- نوفمبر ٢٠٠٨

كانت هي الأعتل والأكثر منطقية في متابعة هذه القضية. ٢- الاعتراضات المدنية: ربما يكون ها الطريق هو أكثر الطرق رواجاً للطلاب من أجل الوصول إلى مطالبهم، وذلك بفتح لجان وتنظيمات خاصة بهم. وكان القيام بوقفات اعتراضية، وجمع التوقيعات من الطلاب، وتنظيم الاعتصامات، وكتابة الرسائل والخطابات إلى المراجع الصالحة والمسؤولين في خارج الجامعة وغيره.. من جملة الإجراءات الأكثر رواجاً في الاعتراض على سياسات الوزارة الثقافية على مستوى الدولة والجامعات.

لكن يبدو أن مواجهة الجامعات لما يقوم به الطلاب في حاجة إلى نظرة تأملية، حيث بدأت رويداً رويداً الأخبار عن إيقاف لجان واتحادات الطلاب وتم تسليم مقراتها إلى لجنة الانضباط.. كما تم احضار بعض الطلاب إلى لجان الانضباط وذلك للتحقيق معهم. وصدرت أحكام تأديبية بشأنهم منها إيقافهم عن الدراسة، أو منعهم من الدخول إلى الجامعات. وكانت هذه الأحكام تصدر في حق الطلاب في بعض المواقف الخاصة لكنها تحولت إلى أمر عادي في السنوات الثلاث الماضية. في البداية كان القيام بوقفات اعتراضية يستوجب صدور حكم بوقف الدراسة لمدة فصل أو فصلين وذلك بحجة الإخلال بالنظم الجامعية، لكن رويداً رويداً، أصبحت المشاركة في هذه التجمعات والمظاهرات أو حتى الإمضاء أو التوقيع على أوراق التوقيعات يواجه برد فعل شديد وقاطع من جانب لجان الانضباط. إن قيام المسؤولين بجامعة العلامة طباطبائي بمنع أحد أعضاء اتحاد الطلاب من الدخول إلى الجامعة، وإيقافه لمدة عام، بسبب جمعه لتوقيعات الطلاب لتحسين أوضاع مركز الكمبيوتر والإنترنت بالجامعة، هو نموذج لجامعات الدولة التي ليس من اليسير رصد أحداثها.

مع كل هذا لم يكن للمسؤولين في وزارة التعليم العالي استعداد للرد على تلك التساؤلات التي تطرح بشأن سياساتهم.

لهذا فإن طريقة المسؤولين في التعامل مع كل واحدة من هذه الأحداث والمواقف، هي أكبر دليل على السياسات الرسمية وغير الرسمية لوزارة التعليم العالي تجاه أنشطة التنظيمات الطلابية العامة.

ثلاثة أعوام تمر من عمر الحكومة التاسعة، وكل ما رغبت فيه بأن يحدث على الساحة السياسية قد حدث بالفعل. حدثت تطورات مختلفة في مجالات شتى، ولو أردنا أن نعيد قراءة سياسات الحكومة في مجال التعليم العالي، لوجدنا أن أبعاد التطورات متباينة في الأقسام المختلفة في هذا المجال مثل التعليم، والتربية. والمعطيات الإحصائية المختلفة توضح شدة وضعف هذه التطورات، وكذلك معايير التقييم والحكم على سياسات الدولة في هذا المجال، فليس الإحصاء هو كل شيء. فعلى سبيل المثال، مناقشة سياسات الحكومة في الجزء الخاص بالطلاب لا يحتاج كثيراً إلى الإحصاء والمعطيات الإحصائية، ذلك لأن الإحصاء الذي يتم عرضه عادة في هذا القسم ليس دقيقاً ولا يمكن الاعتماد عليه، حيث إن هذه الإحصاءات الخاصة بعدد التنظيمات السياسية، واللجان العلمية والمراكز الثقافية واتحادات الطلاب، عادة ما تعلن من قبل المراجع الرسمية ولا يتم الإشارة إلى الجوانب الداخلية في هذه التشكيلات والتنظيمات. وإلى جانب الامتناع عن التصريح عن هذه الجوانب فإنهم في نفس الوقت يؤكدون على الإحصاء الموجود والذي يتم قبوله في جميع الجامعات، مما يشير إلى أن الاستناد على الإحصاء ليس معياراً مناسباً للحكم على سياسات وزارة التعليم العالي بخصوص الطلاب.

ووفقاً للأخبار والمعلومات المنتشرة خلال السنوات الأخيرة، لا يستطيع أي شخص أن يدعي أن أوضاع الجمعيات الإسلامية واتحادات الطلاب أوضاعاً مناسبة، حتى لو تم الإدعاء -بناءً على الإحصاءات- بأن عدد التنظيمات السياسية داخل الجامعة قد ازداد أيضاً خلال فترة إدارة الحكومة التاسعة بصورة عامة. وبشكل طبيعي فإن إفساح المجال لتنظيمات سياسية جديدة ودعم التنظيمات الجديدة المؤيدة للحكومة فكراً، لا يجب أن يعتبر جزءاً من سياسة دعم التنظيمات الطلابية. لذا، يجب أن توضع إجراءات محايدة في تقييم أداء مسؤولي الثقافة في وزارة التعليم العالي.

وقد اتبع الطلاب طريقين للحفاظ على هذه التنظيمات وفتح مكاتب للجانهم وهما:

١- متابعة القضية مع المسؤولين الكبار، مثل هيئة الإشراف المركزية والمراجع في الوزارة، وكما يبدو فإن هذه الطريقة

تغير الدستور الإيراني

محمد علي مشفق ■ اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ١٦/١١/٢٠٠٨

بالدستور، وحرهم من الوصول إلى مؤسسة السلطة التشريعية أو التنفيذية! في حين أنه هو نفسه تجاهل النص الصريح للمادة ٧٦ من الدستور من خلال قراءات وتفسيرات مختلفة.

كيف يمكن قبول رفض ترشح البعض لعضوية المؤسسة التشريعية بسبب اتهام مجلس صيانة الدستور لهم بعدم الالتزام بدستور نظام الجمهورية الإسلامية إذا كان مجلس صيانة الدستور نفسه غير ملتزم بالدستور.

ألا يعتبر هذا مناقضاً للبند ١٠٧ من الدستور الذي يقول بأن الدستور يساوي بين جميع الأفراد فيما يتعلق بتطبيق القوانين، فكيف إذا يتم استثناء أداء تصرفات أعضاء مجلس خبراء الزعامة، ومجلس صيانة الدستور، ومجلس تحديد مصلحة النظام من أي تحقيق أو تفتيش، ووضعهم عملياً في مرتبة أعلى من القانون وبقيّة أفراد المجتمع، وهذا التفسير يجعل فكرة أن مستوى الدولة في المؤسسات العليا للنظام تتبادر إلى الأذهان، وأن أداءهم وسلوكهم منزّه عن الخطأ، وفي هذه الحالة لا ضير من أن سلطة المجلس في التفتيش على أداء الحكومة لا تطبق عليهم، وأن الالتزام بالدستور لا يشملهم.

خلاصة القول، إن الدستور الإيراني اعتبر هذه المسؤولية الهامة حق للمجلس طبقاً للمادة ٧٦، لكن المجلس خلافاً للنص الصريح للمادة المذكورة قد قلل عدد الأجهزة الحكومية الخاضعة لتفتيشه ورقابته، في حين أنه ليس من حق مجلس الشورى الإسلامي، ولا من حق مجلس صيانة الدستور مثل هذه الصلاحية (تغيير بنود الدستور) طبقاً للدستور.

السؤال الآخر الجدير بال طرح، ما هو المبدأ أو المعيار الذي قام على أساسه مجلس الشورى الإسلامي بالتنازل عن حقه الذي منحه إياه الشعب والدستور؟

ومع تعديل اللائحة الداخلية للمجلس التي هي أهم آليات تطبيق الدستور، سيتم تقييد أداء المجلس في تنفيذ الدستور، وذلك يخالف الدستور. في ذلك الحين، على رئيس الجمهورية الذي يتولى مسؤولية تطبيق الدستور طبقاً للمادة ١١٣ أن يقوم بمسؤوليته القانونية ويعمل على تنفيذ جميع مواد الدستور بما فيها المادة ٧٦، وعليه ألا يسمح بعدم تنفيذ الدستور في بعض الأجهزة التنفيذية ومؤسسات السلطة الأخرى، ويقف أمام محاولات انتهاك الدستور، لأنه لا توجد عدالة أهم وأعلى من تنفيذ مواد الدستور في جميع شؤون البلاد.

الدستور الإيراني ثمرة دماء شهداء الثورة، وهو الميثاق الذي صدقت عليه الأمة بعد تصديق مجلس خبراء الدستور المنتخب باقتراع عام حتى يكون محور النظام والتوزيع العادل للسلطة، والميزان الذي يوزن به أسلوب إدارة الحكومة للبلاد بالاستناد إلى رأي الشعب. ولذا، يقوم واضعو القوانين والمنفذون للدستور ومؤسسة صيانة الدستور برعاية حماية هذا الميثاق الوطني من خلال التزامهم التنظيري والتطبيقي بمواده، وعليهم ألا يسمحوا بتجاوزه أو انتهاكه.

لكن يبدو أن مرور السنين على إقرار الدستور قد أدى إلى تزايد الانحراف عن نهج الدستور، وتعرضه للتغيير والتبديل نتيجة للتفسيرات العجيبة التي طالت مواده. والواقع أن أعضاء مجلس صيانة الدستور قد بادروا إلى القيام بنوع من تشريع جديد واستبدلوا البنود الصريحة للدستور ببنود أخرى، لدرجة أنه أصبح يقال أن مجلس صيانة الدستور يتولى مسؤولية تغيير الدستور، فضلاً عن تطبيق قرارات المجلس والإشراف على الانتخابات.

لعل المثال الواضح والبارز على ذلك هو تغيير النص الصريح للمادة ٧٦ من الدستور المختصة بتعديل اللائحة الداخلية لمجلس الشورى الإسلامي التي تستثنى بشكل واضح مؤسسات مجتمع تحديد مصلحة النظام، ومجلس خبراء الزعامة، ومجلس صيانة الدستور، وتصرفات الجهاز القضائي من تحقیقات وتفتيش مجلس الشورى الإسلامي، وتضع المؤسسات الخاضعة لسلطة المرشد تحت صلاحية التحقيق والتفتيش من مجلس الشورى الإسلامي بشرط الحصول على إذن المرشد، في حين أن نص البند ٧٦ من الدستور يقول: لمجلس الشورى الإسلامي حق التحقيق والتفتيش على جميع أجهزة وشؤون الدولة.

السؤال هنا: إذا كان مجلس صيانة الدستور، هو الحامي الأول للدستور فلماذا لم يدافع عن نص صريح من نصوص الدستور، واستثنى المؤسسات المذكورة من تحقيق وتفتيش مجلس الشورى الإسلامي، وألا يعتبر ما قام به مجلس صيانة الدستور عدم التزام بالدستور؟

وما هو المبرر الذي لدى مجلس صيانة الدستور لعدم قيامه بمسؤوليته تجاه الشعب؟ ألم يقيم نفس المجلس الموقر على مدار سنوات متعاقبة برفض ترشح كثير من الشخصيات لنيابة المجلس والمحليات ورئاسة الجمهورية بسبب عدم الالتزام

الأصوليون أساتذة المحادثات مع أمريكا

اعتقاد (الثقة) ٢٨/١٠/٢٠٠٨

اتمام المباحثات قد انسحبوا بسبب الهجمات السياسية على إيران، لكنني طرحت مواقف اللجنة.

هل كان أحد من سلطات الحكومة يدعم مواقف اللجنة؟ كان موقف السيد "محمد هادي نجاد حسينيان" ممثل سلطات الحكومة، حيث شارك في مأدبة عشاء عقدت من جانب الكونغرس الأمريكي. وقد وصف "آران اسبكتتر" نائب مجلس الشيوخ و"باب نى" نائب مجلس النواب الأمريكي هذه الجلسة بالمشيئة والإيجابية، عرض النواب الأمريكيين في هذه الجلسة اقتراحا بملاقات النواب الإيرانيين بعد المحادثات اللازمة، مع الوضع في الاعتبار الأزمة التي كانت تهدد الأمن والمصالح القومية الإيرانية، في هذه الفترة صرحت في حديث لي أنه إذا كانت الضرورة تستوجب، فسوف يتم إرسال هيئة برلمانية من المجلس الإيراني من أجل المباحثات مع أمريكا.

وخلال فترة استمرار الرسائل والتي تحدث عنها "جوزيف بايدن" رئيس لجنة السياسة الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي خلال حديثه في مؤتمر واشنطن والذي تشكل من الإيرانيين والأمريكان. ذكر أن العلاقة بين إيران وأمريكا لها طريقين لا ثالث لهما؟ الحرب أو السلام.

لذا يجب التباحث للوصول إلى السلام، وأنا على استعداد للتباحث مع نواب المجلس الإيراني وأن أمريكا يجب أن تكون لها علاقة أفضل مع إيران. وصرح في هذا الحديث قائلاً: اسمحوا لي بعنواني رئيس لجنة السياسات الخارجية أن أقدم هذه الدعوة؟ إنني على استعداد بملاقات أعضاء المجلس الإيراني في أي مكان يرغبون فيه.

وقد نشر راديو بي بي سي هذه التقارير، ولاقي اقتراح "بايدن" قبولى، بصفتي رئيس رئيسي المجالس الإيرانية، والمتحدث باسم اللجنة الخاصة بتطورات أوضاع منطقة الشرق الأوسط.

وذكرت في حديث إلى وسائل الإعلام القومية والدولية أن أمريكا أن أمريكا إذا أرادت أن يكون لها مكانة في المنطقة، فإنها في حاجة ماسة إلى إيران.

كما أن إيران تحتاج إلى منطقة هادئة ومستقرة، وأمريكا لا تستطيع أن تملئ سياساتها على دول المنطقة دون تواجد إيران. فإيران لديها تواجد كبير في منطقة الشرق الأوسط ويجب على أمريكا أن تقبل هذا الدور المحوري.

في أعقاب لقاء نواب المجلس الثامن مع نواب المجلس الأمريكي، وإرسال وإرسال رسالة إلى "علي لاريجاني" بدأت مرحلة دبلوماسية جديدة بين برلماني الدولتين، هذا اللقاء الذي كان مقترحاً عقده في فترة المجلس السادس، وفي موجة أحداث الحادي عشر من سبتمبر صيفاً أظهرت "نانسي بلوس" رغبتها في السفر إلى إيران بعد ذلك في فترة المجلس السابع، تم تأجيل هذا الأمر إلى أن تقابل ثلاثة نواب من أعضاء المجلس الثامن مع نظرائهم من نواب الكونغرس الأمريكي.

وفي هذا الخصوص كان "إبراهيمباي سلامي" أحد نواب المجلس السادس والذي كان يشغل وقتها منصب رئيس أحد المجالس الإيرانية، كان يقوم بمتابعة موضوع المباحثات الإيرانية الأمريكية، حيث دارت عدة مباحثات تناولت عدداً من الموضوعات منها:

*الكيفية التي تم من خلالها طرح موضوع المباحثات الإيرانية الأمريكية على أعضاء المجلس السادس.

فبعد حاجة الحادي عشر من سبتمبر عام ١٣٨٠، تشكلت لجنة خاصة من أعضاء المجلس السادس المنتخبين وذلك حسب المادة ٥٩ من القانون الداخلي للمجلس بغرض بحث التطورات الراهنة في المنطقة وبخاصة التطورات على الساحة الأفغانية.

وبعد مباحثات جادة وجلسات متعددة مع أشخاص ذوي خبرة عالية في الشؤون الدولية والأمنية بالمنطقة والعالم توصلت هذه اللجنة إلى نتيجة مؤداها ضرورة عقد مباحثات مع أطراف الصراع في الأزمة الأفغانية ومن بين هذه الأطراف الولايات المتحدة.

والحقيقة، أن هذه النتيجة لم تكن جديدة، فقد أكدت جميع الدراسات أن حرصاً على المصالح القومية لا بد من تقليل التهديدات العسكرية ضد إيران في المرحلة القادمة. وذلك من خلال تقليل عزلة إيران الدبلوماسية وخصوصاً في المحادثات مع أمريكا.

إلى أي مدى كانت الأحاديث والتصريحات الصادرة عنك تعبر عن وجهة نظرك الشخصية؟

في هذه الفترة كنت المتحدث الرسمي للجنة الخاصة، وقد أثار إعلان هذا الموضوع "اللجنة الخاصة للتباحث مع أمريكا" وجهات النظر المختلفة، حتى أن بعض مقترحي

في هذه الفترة التي كنت فيها رئيس المجالس الإيرانية هل حدث خلال الجلسات السنوية لهذا الاتحاد نقاشاً حول هذا الموضوع؟

توفر المحافل الدولية، والمجالس البرلمانية العالمية الفرصة المناسبة لطرح المناقشات الدولية والتي تتم بعلاقات النواب مع بعضهم البعض.

واحداً من الشخصيات المعروفة على مستوى برلمانات العالم هو السيد "اندرزبي جانسون" مدير عام اتحاد مجالس العالم. وكان قد وفق أثناء حرب إيران والعراق أن يهيئ المجال للمباحثات بين الهيئة المبعوثة من قبل إيران والعراق للتباحث بشأن السلام.

وخلال السفر إلى جنيف للمشاركة في لجنة حقوق البشر لبرلماني العالم. كان لمجلس النواب والكونجرس الأمريكي جلسات طرح خلالها النواب الأمريكيون قضية إيران للنقاش. وطالبوا أن يرسل اتحاد مجالس العالم برسالة إلى مجلس اتحاد المجالس الإيرانية، بأنه لو لديهم الاستعداد للالزام؟ ليتقابل وفد من النواب الأمريكيين مع وفد إيراني ليقوموا بالتباحث فيما بينهم.

فماذا كان رد فعلك بشأن هذا الاقتراح بصفتك رئيس مجلس اتحاد المجالس الإيرانية؟

في البداية عرضت هذا الموضوع على الدكتور "البرزي" مندوب إيران الدائم لدى الأمم المتحدة في جنيف.

وبعد المناقشة، قام بعرض اقتراحه بهذا الشأن. واستوجب ذلك أن تعقد في اليوم التالي جلسة خاصة لهذا الأمر في مكتب اتحاد المجالس في جنيف. وذكر "جانسون" أسماء عدد من نواب مجلس النواب ومجلس الشيوخ الأمريكي من بينهم "باب نى" و"جوزيف بايدن"، وكان مقرراً أن نعرض هذا الأمر على السلطات العليا عند العودة إلى إيران.

طرحنا الموضوع على المهندس "بهزار نيوى" عند العودة إلى إيران ولم يكن قد بقى سوى عدة أيام على الجلسة وتشكلت جلسة بحضور رئيس المجلس شارك فيها "بهزار نيوى" "محسن ميردامارى" "رضا خاتمي" "محسن آدمين" والمرحوم "أحمد يورقاني" وعرضت وجهة نظر رئيس اتحاد المجالس البرلمانية الدولية والأخبار المتعلقة بهذا الأمر. وقد تم الاتفاق على أن أطرح الموضوع على السيد "محمد خاتمي" ثم رئيس المجلس "مهدي كروبي" إلى أي نتيجة وصلت هذه اللقاءات.

قمت بإعداد تقريراً قبل لقائي مع "خاتمي" عن وجهة نظر

"اندرزبي جافون" ورسالة نواب أمريكا وقدمته إلى السيد خاتمي في لقاء معه.

وعلى الرغم من أن السيد خاتمي قد قبل الموضوع من حيث المبدأ ولم يظهر أى نوع من المخالفة لهذا الموضوع لكنه لم يذكر على لسانه إلى جملة للموافقة على تباحث نواب إيران وأمريكا ثم ذهبت برفقة "بهزاد نيوى" لمقابلة السيد "كروبي" وافق "كروبي" بعد سماعه للتقرير عن التباحث بين نواب كلا المجلسين وأشار إلى موضوع استماع السيد خاتمي من المواجهة مع كليتون رئيس أمريكا في منظمة الأمم المتحدة، ولقائه بالصدفة مع النواب الأمريكيين وتبادل التحية فيما بينهم وقد أعلن "كروبي" قائلاً:

"أنتم يجب أن تقابلوا النواب الأمريكيين وتباحثوا معهم حتى تذليوا الثلج بين البلدين.

هل تناقشت مرة ثانية في هذا الموضوع مع طرف الوسطة.

جانوك رئيس المجالس البرلمانية العالمية؟

أعلن جانسون في حديث تليفوني مع "ابراهيمى سلامى" أشار الهيئة البرلمانية الأمريكية مستعدة للتباحث معنا في الرباط وطالبت بمساركة إيران في هذه الجلسة مشيراً إلى أن الأمريكيين سيتوجهون فقط إلى الرباط من أجل التباحث مع البرلمانيين الإيرانيين.

ولكن كان قرار السلطات العليا أن تمتنع عن هذا السفر، بهذه النتيجة امتنعت الهيئة البرلمانية الأمريكية أيضاً عن المشاركة في جلسات الرباط.

إذا قمت يجب أن تبدأ هذه المباحثات خاصة وأن موضوع سفر نواب المجلس الأمريكى وخاصة رئيس المجلس قد تم مناقشة في المجلس السابع وفي المجلس الثامن أيضاً. وقد تباحث على هامش السفر إلى أمريكا ثلاث نواب إيرانيين مع نظرائهم الأمريكيين؟

نحن لا يجب أن نخسر الفرصة، ويجب أن نبدأ هذه المباحثات في أسرع وقت، لأنها تصب في جانب المصلحة القومية الإيرانية.

لكن يجب أن نضع في الاعتبار أنه رغم كل هذه الظروف المتاحة لدينا، فإن المحافظين يرون دائماً أن هذا الأمر لا ينبغي أن يتم عن طريق الإصلاحيين أو غيرهم من التكتلات السياسية النشطة في إيران وبخاصة موضوع مثل العلاقات مع أمريكا.

عودة الصراع بين رفسنجاني وأحمدي نجاد

أ.د. محمد السعيد عبد المؤمن
أستاذ الدراسات الإيرانية بجامعة عين شمس

وأن نوزع الدعم بين جميع الناس بشكل موجه وعادل، ونقسم بعدالة الإمكانيات والفرص من خلال السفر إلى جميع أرجاء إيران، وبإلاهتمام بكل نقاط إيران. لقد ابتعدتم عن الناس، وينبغي أن تعلموا أن الشعب ليس أسرتكم ولا أعضاء في حزبكم، بل الشعب هم أولئك الذين يعيشون في زنجان وسائر مناطق إيران، مستعدين للتضحية من أجل الثورة والوطن. إننا مستعدون أن نعالج الجذور الأصلية للآلام الاقتصادية من أجل الناس على الرغم من أن عددا من الأنانيين لا يريدون أن تقوم بهذا الإصلاح الاقتصادي. ويؤكد أحمدي نجاد أنه يمكن رفع الضغط عن المواطنين من خلال تفعيل الإدارة الثورية، وتقليل النفقات غير الضرورية، والاستثمار الذي يتيح توفير فرص العمل، وفي هذا الصدد ينتقد السياسة الاقتصادية لحكومة رفسنجاني، ويصفها بأنها سياسة مريضة لأنها تركز ٦٠٪ من الدورة الاقتصادية في المدن الكبيرة، مما يحرم سائر المدن ويكون له مردود سلبي على البلاد، ويؤمن أحمدي نجاد أنه ينبغي إصلاح العلاقة بين الإدارة والجماهير، واكتساب ثقتهم في الخطط والبرامج، وأن التطور ليس اختياريا وإنما هو فرض واجب لسبق التطورات العالمية، ويجب أن تكون سرعة الحركة متناسبة مع سرعة التطورات، بحيث تكون الإدارة ديناميكية وليست

ترتفع الآن على الساحة السياسية في إيران أصوات معركة سياسية بين الرئيس أحمدي نجاد وأنصاره، وبين هاشمي رفسنجاني رئيس مجلس خبراء الزعامة ومجمع تشخيص مصلحة النظام، وقد بدأت هذه المعركة عندما ارتفع صوت رفسنجاني بنقد أحمدي نجاد بقسوة، حيث قال رفسنجاني في نقده لتحويل الدعم العيني إلى دعم نقدي للجماهير: إننا يجب أن نوفر للناس المستوى المطلوب والمتوسط، أي ما وصفه الإسلام بالكفاف والعفاف، وليست الحياة التي تقتل السعي، ويمكننا تأمين الحد المتوسط، ولكن ليس بتربية الشحاذة أو تعاطي الصدقة، وإنما يجب أن نصنع إنسانا يستطيع أن يدرس ويعمل ويوفر إمكانياته. إن أسلوب تربية الشحاذة لا يمكن أن ينظم الاقتصاد الإيراني. (صحيفة اعتماد ملي في ١٧ آبان ١٣٨٧ هـ. ش. حديثه في مؤتمر إيران ١٤٠٤) وقد رد عليه أحمدي نجاد بقوله: بعض الناس يقولون إذا تم توزيع الدعم بين الناس فكأننا نعلمهم الشحاذة، في حين أن توجيه الدعم في رأينا عدالة، ونحن نقول لمن يعارض ذلك لا تهينوا الشعب، لو أن هذا الدعم لأفراد مثلكم ملأوا جيوبهم وأشبعوا بطونهم ما كان تربية للشحاذة، ولكن لو أعطيناه للناس فإنه يوصف بأنه تربية للشحاذة، نحن مصممون أن نوصل أسهم العدالة إلى ٤٢ مليون شخص قبل نهاية العام،

استاتيكية، وأن تستفيد من آخر منجزات العالم المعاصر، ويؤكد على ضرورة الاستفادة من الثروة القومية بالصورة التي تجعل الجماهير يشعرون بوجودها. إن تخصص إحدى نجاد في مجال الهندسة الميكانيكية الذي أكسبه الصبغة العملية، بما له عقلية منظمة، وتفكير علمي، وأداء تجريبي، جعله يبرع في الإدارة المتطورة من خلال محور العدالة، كما يؤمن أن التنمية المستوردة ولو كانت تقنية، لا يمكن أن تساعد على تقدم البلاد لأنها استمرار للتبعية، ومن ثم فهو يدعو إلى إنتاج ودعم العلم الوطني، وضرورة التحرك في اتجاه الدراسات المحورية لا استهلاك العلم. لذلك فهو يرى أن السوق (البازار) تلاشى وحلت محله الشركات الاستثمارية التي يبلغ رأس مالها المليارات، كغطاء للمعاملات الكبيرة دون أن يكون لها اسم أو رسم أو حتى دفع الضرائب، وحملت الاقتصاد الوطني أعباء ثقيلة، وأسأت إلى صورة النظام الإسلامي، وكان إحدى نجاد قد أصدر عددا من القرارات تمنع استفادة المسؤولين من إمكانات الدولة، حتى بالنسبة إلى تلك التي صارت عادة عند المسؤولين مثل الحج والعمرة والزيارة، كما منع طبع بطاقات المعايدة أو التهتهة في جميع مؤسسات الحكومة وشركاتها، فضلا عن الاحتفالات والندوات والاجتماعات غير المتعلقة بصميم العمل، ويؤكد أن الحكومة ليست حكومة أحمدى نجاد، ولكنها ملك للشعب، وانتقادها واجب شرعى على النخبة والشعب، فهي ليست حكومة منغلقة أو استبدادية، بل حكومة ثورية تعدل حركتها حسب انتقادات الناس ومقترحاتهم، وقد جعل عقد اجتماعات مجلس الوزراء في المحافظات مبتدئا بالمحافظات الفقيرة سنة حكومية للاطلاع على أحوال الجماهير بشكل مباشر وتلبية احتياجاتهم وحل مشاكلهم بصورة فورية في إطار السياسة القومية، واختيار أوجه النشاط الاقتصادي المناسبة لكل محافظة لتحقيق الفعالية ووقف الفاقد في المشروعات الحكومية، مما يضمن صحة القرارات ويقضى على المركزية والبيروقراطية المعوقة، إضافة إلى التعرف على أحوال المسؤولين المحليين وكيفية تعاملهم وأسلوب معيشتهم، وحل مشاكلهم، والتنسيق بينهم وبين كبار المسؤولين في الأجهزة والوزارات المختلفة.

لقد اعتبر البعض من أنصار رفسنجاني أن رد أحمدى نجاد جاء بعيدا عن أصول الحوار السياسي، بل وصفه البعض بأنه يخالف آداب الحديث، في حين اعتبرها أنصار أحمدى نجاد جرأة وشجاعة في محلها، واعتبرها المحللون نوعا من السجال الانتخابي، أو نوعا من تصفية حسابات انتخابات الرئاسة السابقة استعدادا للانتخابات القادمة. وكانت الأصوات قد ارتفعت بضرورة ابتعاد هاشمى رفسنجاني عن انتخابات الرئاسة القادمة، لأن الظروف الحالية لا تجعل

الساحة السياسية في حاجة إلى عودته سواء محكما أو مرشحا. ويأتى على رأس هؤلاء عسكر أولادى أمين عام جبهة أتباع الإمام وولاية الفقيه وعضو اللجنة المركزية لحزب المؤتلفة الإسلامي. وكان البعض قد طالب بعودة رفسنجاني إلى قائمة محكمى الأصوليين مثل جمعية رجال الدين المناضلين (جمعية روحانيت مبارز).

وفي إطار الصراع أكد محمد كاظم انبارلوى أن استخدام عبارات قاسية في نقد الحكومة لا يحل المشكلة، فمساعدة الحكومة للناس لا يمكن أن توصف بأنها شحاذة أو صدقة، بل هو حق كفله الدستور، فقد جاء في البند الثالث من المادة الثالثة للدستور أن الحكومة مسئولة عن توفير التعليم والتربية والرياضة مجاناً للجميع على مختلف المستويات، وتسهيل تعميم التعليم العالي. وجاء في البند الأول من المادة ٤٣ من الدستور توفير الاحتياجات الأساسية من مسكن وطعام ولباس وصحة وعلاج وتربية وتعليم لأفراد الشعب، كما تضمنت المادتين ٤٤ و٤٥ تعريفا لكافة الحقوق الاقتصادية للمواطن. وقد استطعنا خلال ثلاثين عاما أن نقيم نظرية للعدالة الإسلامية من خلال هذا التوجه، وقد استطاعت أسهم العدالة التي قررتتها الحكومة الحالية أن تغطي قطاعات من الطبقة الفقيرة في المجتمع، وهو ما لا يمكن أن نسميه شحاذة، في حين أن الميزانية لم تتضمن بندا يتعلق بدخل الأنفال، رغم أن المادة ٤٥ من الدستور تشير إلى الأنفال ودخل الحكومة الإسلامية من معادن وبحار وغابات ومياه ومراعى وجبال ووديان كثرة بدون وارث، فلا الحكومة أخذت الأنفال ولا الشعب، وإنما ذهبت للمؤسسات الخيرية. (صحيفة سرمايه في ٢ آذار ١٣٨٧ هـ.ش.) كذلك انتقد حسين شريعتمدارى رئيس تحرير صحيفة كيهان في مقال له رفسنجاني، متسائلا أليس طهارة وتكشف أحمدى نجاد وحبه للجماهير هو دعم للمحرومين! ولماذا لم يقل آية الله رفسنجاني طوال عمر هذه الحكومة كلمة تقدير حول إنجازاتها؟ ألم يجد في أحمدى نجاد وحكومته شيئا إيجابيا يستحق التقدير؟ (صحيفة كيهان في ٢١/١١/٢٠٠٨ م) وشارك صادق محصولى وزير الداخلية الجديد بتأكيد أنه شرَكَته أبرمت عقدا مع حكومة الرئيس رفسنجاني قيمته ٣٦٥ مليون تومان، وقد أنجزت عملها، ولكنها لم تحصل على مستحقاتها حتى الآن، وأن محافظة أردبيل طلبت أن تدفع فائدة قدرها ضعفان ونصف الضعف لاستمرار التعاون، ولكنه رفض الاستمرار في التعاون ومازال يطالب بحقوقه، مؤكدا أنه لم يحصل على ريال واحد كقرض أو سمرة سواء من القطاع الخاص أو الحكومي.

وقد حاول رفسنجاني في كلمة له بجامعة شريف الصناعية في ٣ آذار ٢٣/١١/٢٠٠٨ م أن ينفى أية خلافات بينه وبين الزعيم خامنى حول حكومة أحمدى نجاد، مؤكدا أنه يعشق

الزعيم ويتشاور معه، ولا يوجد في العالم صديقان حميان مثلها، وأنها إذا اختلفا فإنه يطيع أمر الزعيم، ولا يعمل برأيه ولو كان لديه برهان، كما حاول أن يدافع عن حكومته في مرحلة إعادة البناء بأنها كانت تعمل وفق توجيهات الزعيم وأوامر الإمام، وأنها استطاعت أن ترفع الفقراء درجتين وتخفف الأعباء درجتين، وأوجدت فرص العمل وخففت نسبة البطالة. إن واجب الحكومة ليس أن تعطى الفقراء شيئا يأكلونه، بل أن تجعلهم يقفون على أقدامهم ويديروا شئونهم.

حقيقة الصراع بين رفسنجاني وأحمدي نجاد أنه صراع بين عقليتين مختلفتين، رغم تمتع كل منهما بالقدرة على الحلول الابتكارية والجرأة والالتصاق بالجمهور، وهو ما كشفته انتخابات رئاسة الجمهورية السابقة من الاختلاف الكبير بين الجيلين الأول والثاني للثورة، ليس من الناحية السنية أو العمرية، بل من ناحية التركيبة الاجتماعية والتوجه الثقافي والوعي السياسي، وقد جاء الجيل الثاني في ظروف صعبة ليصبح العمود الفقري للإعمار والتجديد وإعادة البناء، إلا أنه كان يعمل تحت إدارة الجيل الأول، وكان يرى مشاكل هذا الجيل وجوانب القصور، وكان يدرك أن قدرة الجيل الأول على الابتكار قد انتهت، وأنه قدم ما لديه من إمكانيات في السياسة والإدارة، كما أدرك أن كثيرا من القيم والتوجهات الثقافية والاجتماعية وحتى العلمية مرتبط بالتوجهات السياسية لهذا الجيل، وقد اختار الجيل الثاني أن يكون جيلا ذا هدف ووسيلة وشمولية في النظرة، وهو إن كان لم يهضم الديوانية أو الحوزوية في الإدارة، إلا أنه كان عمليا في التعامل مع واقعها، مقدرا إنجازاتها، لذلك توجد اختلافات كثيرة بين الجيل الأول والثاني للثورة في أسلوب التعامل مع الأمور، والسعي لإيجاد جماعات وتجمعات ذات صبغة وصلاحيات ومنتديات علمية، تتمحور حول الوعي الثقافي والكفاءة في العمل، والاهتمام بالقيادة اللائقة والالتفاف حولها، مع توزيع الوظائف والمسؤوليات على أساس التخصص، ومنع التداخل في عمل المؤسسات الثورية والمصالح والإدارات الحكومية، ووقف إقرار الأمور حسب القدرة على فرض وجهة النظر، والحصول على تأييد رسمي أو كاريزمي، ثم التنظير والتقنين.

لقد جعل رفسنجاني خطابه السياسي ينطلق من الساحة الشعبية، وأن يكون محكما توافقيا بين الآراء المختلفة والمتصارعة، فاستحق لقب مؤمن الأمة وأمين الثورة والملاذ لحل المشكلات والخلافات لاستمرار الثورة والنظام، لقد اعتمد رفسنجاني الحلول الابتكارية خلال الأزمات السياسية على مرحلتين أو أكثر لمعالجة الأزمة على المدى القريب بحل إشكالياتها، ثم يتبع المعالجة على المدى الطويل من خلال

خطوات منتظمة تحل الأزمة نهائيا على مراحل، لذلك يترجع على رئاسة مجمع تشخيص مصلحة النظام منذ إنشائه وحتى الآن، وجعل نفسه من الشخصيات التي لا يستغنى عنها النظام، لقيامها بدور معادل وحيوي بها لها من ملكات خاصة وخبرات واسعة. ورفسنجاني أيضا لا يريد لمسيرته مع النظام أن تتوقف خلال المرحلة القادمة، على أن يكون حيث تكون الحاجة إليه والموقع الذي يتطلبه. وإذا كان رفسنجاني يقاوم من أجل البقاء في السلطة من خلال وجوده على رأس مجمع تشخيص مصلحة النظام، ومجلس الخبراء، وتدعيم المؤيدين له في تشكيل جبهة جديدة تحت اسم الاعتدال، إلا أن تحالف السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية تحت سيطرة المحافظين الجدد لن تترك له المجال للتدخل في شئون الإدارة والحكم، وإذا كان الزعيم سيد على خامنئي قد دافع عنه أمام الذين سعوا إلى تشويه صورته والنيل منه، فإنه لن يدعمه في مواجهة الأصوليين الجدد الذين يدينون بالولاء للزعيم، ويعملون وفقا لتوجيهاته. وكان رفسنجاني قد قال بعد انتخاب أحمدي نجاد رئيسا أنه يشكو إلى الله من تدخل بعض الهيئات التابعة للزعيم، ومنها حراس الثورة لصالح أحمدي نجاد. وقد وصف أنصار رفسنجاني أحمدي نجاد بأنه ألعوبة في يد الزعيم يحركها كيف يشاء، من أجل تحقيق مصالحه السياسية، أو تنفيذ أهدافه الاستراتيجية، لكن أنصار أحمدي نجاد يردون بأنه يسعى إلى تحقيق طفرة إصلاحية من خلال عباءة نظام ولاية الفقيه، لذلك فهو ليس ألعوبة في يد الزعيم، ولكنه لإيمانه بولاية الفقيه يعطى للزعيم مكانته في النظام، كما أن الزعيم لا يملأ عليه تحركاته، بل يبدي رضاه عن هذه التحركات لأنها تدخل في إطار حركة الزعيم نفسه. وأكد أحمدي نجاد أنه يختلف مع أولئك الذين استقروا في مقاعد السلطة منذ أوائل الثورة، وفرضوا فكرهم على الأجهزة السياسية والاقتصادية في الدولة، مع ارتكابهم أخطاء فاحشة، ثم قادوا الرأي العام إلى صراعات سياسية عبثية من أجل إخفاء هذه الأخطاء عن المجتمع، مما نتج عنه استفحال المشاكل الاقتصادية، دون أن يكون هناك تخطيط واضح لمعالجة هذه الأخطاء، ولا معنى لحدوث ذلك إلا التراجع عن النظام الإسلامي. ويؤكد أن سنوات الحرب الثماني مع العراق كانت عصيبة، وحملت معها المعاناة، لكن مخططي السياسات الاقتصادية جروا الرأي العام إلى جدال كاذب بين اليمين واليسار، بين الاشتراكية والرأسمالية، من خلال نظرة سطحية، مما أضاع الكثير من المصادر المالية والفرص الاقتصادية الحقيقية. وفي فترة التعمير وإعادة البناء لم تكن أهداف السياسة الاقتصادية واضحة، ولم تكن للسياسة النقدية أسس صحيحة، ومن كان ينتقد هذا الأمر كان يتهم بأنه ضد التعمير وإعادة البناء.

لا شك أن أحد أهم أطر ظاهرة أحمدي نجاد يتمثل في البيئة الفقيرة التي نشأ فيها، وقد وجد من احتكاكه بالفقراء، واندماجه مع البسطاء أن لديهم طاقة هائلة يمكن من خلالها تحقيق ثورة الحفاة لمصلحة تقدم البلاد، فهو يؤمن بالقيادة الشعبية الدينية باعتبارها أساس الحكومة الإسلامية التي تلعب الجماهير دورا أساسيا فيها، ولا يتشكل النظام بدون وجودها، ومع تأكيد أحمدي نجاد على أنه سيظل ملتصقا بالشعب يعتمد على جنود مجهولين كانوا يعملون معه في صمت، واستحقوا أن يجدوا موقعا في الضوء. وهناك من المحللين من وصف أحمدي نجاد بأنه أمل الفقراء والمحرومين والمستضعفين الذين طال انتظارهم لمن يرفع عنهم الظلم والحرمان. ومن السياسيين من اعتبره مستغلا للخلاف وعدم تماسك الأحزاب السياسية الإيرانية، فخرج منشقا عليها، فتابعه المنشقون منها، ومنهم من اعتبره سياسيا محنكا بالفطرة استطاع أن يضع لنفسه شعارات محببة، وسياسة مطلوبة يشق بها المسافات إلى سدة الحكم. على كل حال، أصبح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بتصرّيجاته وأعماله ظاهرة سياسية ليس على مستوى الساحة السياسية في إيران وحدها، بل على المستويين الإقليمي والدولي، واختلفت الآراء والنظريات حوله.

إن أحمدي نجاد قد أصبح مستهدفا من منافسيه سواء من الأصوليين أو الإصلاحيين، إلا أن رفسنجاني الذي يعتبر أقواهم يعود للصراع معه من جديد على قضايا أصولية، ويتسلح الرئيس بقربه من الجماهير، التي استطاع أن يحصل على حبتها نتيجة لشفافيته وصدقه، وتمسكه بالأصول مع ثورته وقدرته على تقديم الحلول الابتكارية، خاصة الفقراء، الذين يعجبون بعدم تطلعه للثروة.

لا شك أن نظام جمهورية إيران الإسلامية يمر هذه الأيام باختبار من أصعب الاختبارات التي مرت به خلال الربع قرن المنصرم من عمره، والذي لم يهدأ فيه قاداته لحظة، مابين التعرض للمشاكل والأزمات، وبين إلقاء أنفسهم والنظام وإيران كلها في المشاكل والأزمات، والتقلب مابين الأصولية والثورية، ومابين المحافظة والإصلاح، ومابين اليسار واليمين، كل هذا يكشف عن منظومة معقدة تدير السياسة الداخلية والخارجية. وبغض النظر عن تاريخ حركة النظام في الداخل وتطور سياسته الخارجية، فإن كل الدلائل تشير إلى أن القوى السياسية في إيران قد أصبحت في مفترق الطرق.

وحدة العراق أولاً..

مصيب نعيمى ■ عصر ايران ٢٢/١١/٢٠٠٨

الأمريكية الحرجة فرصة لتحقيق الانسحاب وإعادة الاستقلال والسيادة على أرضها. أما المعارضة، فلا تتق بالأقوال والوعود التي تقطعها أميركا وحتى بمعاهداتها بعد أن شهدت انتهاكات صارخة لعهودها السابقة واستغلالها للقوانين والمواثيق الدولية التي تفسرها دائماً على قياس مصالحها هي. ثم ان هناك حالة نفسية تضغط على العراقيين أجمع من معارضة وموالة وهي عدم الاعتزاز باتفاق بين محتل جائم على أرضهم ومن يعاني من الاحتلال ويريد الخلاص منه بأسرع وقت ممكن. أما نقطة الإشكال، فتكمن في الفترة الزمنية التي تريد إدارة بوش توقيع الاتفاق فيها كي لا تسجل في ملف خلفه أوباما، والطرف العراقي يرفض أن يدفع ثمن هذا الاستعجال من وحدته الوطنية ونظامه البرلماني. ومهما يكن الأمر، فان الضرورة تقضي في بقاء المجتمع العراقي ومؤسساته القانونية كتلة موحدة تبتعد عن أي انقسام حتى لا يستغله الغزاة الذين نصبوا الكيائن وهم يراهنون على التصيد في الماء العكر. ان الجميع متفقون على تحرير العراق واستعادة سيادته غير منقوصة رغم الاختلاف على الأساليب، وهذه النقطة كافية لتكاتف الجميع في وطنهم وتحت سقف الوحدة.

بعيداً عن الموافقة أو الرفض للاتفاقية الأمنية الأمريكية - العراقية، حسب الأمريكيين واتفاقية سحب القوات الأمريكية، حسب العراق، فان النقاش الساخن في البرلمان العراقي يعد تجربة ديمقراطية يعترم المجتمع العراقي ممارستها في ادارة البلاد.

فالحكومة العراقية التي دافعت عن الاتفاقية تؤكد على إيجابياتها من حيث تعهد المحتل بالانسحاب من العراق في فترة زمنية محددة، فيما المعارضة تشكك في نوايا أمريكا من حيث التطبيق وترى بأن الاتفاقية تشبه معاهدتي كامب ديفيد وسايكس بيكو اللتين أضفتا الشرعية على الاحتلال العسكري الأجنبي لدولة ذات سيادة.

ولا شك بأن الأحداث التي جعلت العراق فريسة للغزو الأمريكي تختلف مع نظيراتها، غير أن هناك حقيقة لا يمكن تجاهلها، وهي ممارسات أميركا طوال وجودها العسكري في العراق خلافاً لوعودها بنشر الديمقراطية وإحلال السلام فيه.

ويبدو ان الأمريكيين في مأزق لا يحسدون عليه، فهم يريدون كسب الاتفاق لضرورات داخلية وتبرير إخفاقاتهم لدى المجتمع الأمريكي المستنكر لسياسات ادارته في فترة حكم المحافظين الجدد، والحكومة العراقية ترى في الظروف

أول انتداب في هذا القرن

رسالت (الرسالة) ١/١٢/٢٠٠٨

الفرصة سانحة للإدارة الأمريكية بأن تستند على معلومات استخباراتية مزعومة وتقول إن هذه الدولة أو تلك تهدد أمن القوات الأمريكية ولا بد استخدام القوة ضدها كما فعلت أمريكا قبل عدة أسابيع ضد سوريا.

رابعاً: البريد المشبوه بحيث تعطي الاتفاقية الحق للقوات الأمريكية بأن تدخل ما تشاء من معدات وتجهيزات وغيرها إلى الأراضي العراقية دون أي منع قانوني أو رسوم جمركية أو تفتيش ومحاسبة. وهذا الحق يتناقض تماماً مع سيادة العراق وسلطة الحكومة العراقية ويعطي الحرية التامة للإدارة الأمريكية أن تعبث كيف تشاء بالحدود وتستورد أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية والأمنية خدمة للاحتلال العراق.

خامساً وأخيراً: الاتفاقية تعطي الحق للقوات الأمريكية في قمع ومواجهة المجموعات الناقضة للقانون، وهذا الحق سيفتح المجال للأمريكيين في اخضاع المعارضات والاحتجاجات ضد الاحتلال الأمريكي.

وتستطيع القوات الأمريكية اعتقال من يعارضهم خاصة من التيار الصدري بحجة أنه ينقض القانون أو معارض للسلطة العراقية.

إن هذه الاتفاقية تضع العراق تحت الانتداب الأمريكي وتنتهك سيادة العراق واستقلاله وتدخله ضمن حدود السلطة الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

يمكن وصف الاتفاقية الأمنية بين العراق وأمريكا بأنها وثيقة انتداب الأمريكيين على العراق. لقد دخل العراق وبموجب هذه الاتفاقية حدود أمريكا الاستراتيجية، وهناك عدة نقاط يجب التوقف عندها في قراءة هذه الاتفاقية:

أولاً: تحتفظ أمريكا بحق الدفاع عن نفسها، وهذا الحق يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة حيث لا تملك أي دولة في العالم حق الدفاع من نفسها وهي داخل أراضي الدولة الثانية. فهذا الحق أي الدفاع عن النفس سيصبح مبرراً كما كان لحد الآن كي تخرق حقوق العراقيين وتعبث بحرماتهم تحت غطاء الدفاع عن النفس.

ثانياً: إمكانية بناء قواعد عسكرية واستراتيجية ثابتة في العراق، حيث تعهد الأمريكيون بالخروج من المدن والقرى العراقية في سنة ٢٠٠٩ وتعهدوا بالخروج الكامل من الأراضي العراقية في سنة ٢٠١١، لكنهم ثبتوا في الاتفاقية أنهم سيحتفظون بقواعد عسكرية واستراتيجية ثابتة في العراق وحسب قول الأمريكيين أنفسهم. ستحتفظ الإدارة الأمريكية بستة عشر قاعدة عسكرية وأمنية في أرجاء العراق.

ثالثاً: هل ستعتدي الولايات المتحدة على الدول المجاورة انطلاقاً من الأراضي العراقية؟ الجواب حسب ظاهر الاتفاقية لا، لكن الاتفاقية تعطي المجال للعمل الأمني والاستخباراتي الأمريكي ضد الدول المجاورة. وتبقى

إيران والاتفاقية الأمنية

صداي عدالت (صوت العدالة) ٢٠٠٨/١١/٣٠

حملته الانتخابية.

ان هذه الاتفاقية ورغم العديد من التحفظات والاشكالات الموجودة فيها لكنها اخرجت العراق من شمول البند السابع للامم المتحدة اي استخدام القوة لتحرير العراق. والأمل كل الأمل بأن تساعد الاتفاقية الامنية بين العراق وامريكا على بسط الامن والاستقرار في العراق وان تردع القوى الارهابية كالقاعدة والتكفيريين من العبث باستقرار العراق كما نرى كيف انها تعبث باستقرار الهند وباكستان والهجمات الدامية التي شهدتها مدينة مومباي الهندية شاهد على ارباب الجماعات السلفية ضد المدنيين والابرياء. إن إيران تريد عراقاً مستقراً وآمناً بحكم الجوار التاريخي والجغرافي العميق بينهما. فاذا كانت هذه الاتفاقية تصب في مصلحة الامن والاستقرار والثبات في العراق فهي ترحب بها وإلا فلا.

ان اقرار هذه الاتفاقية لم يكن ممكناً إلا بعد الضمانات والتغييرات التي اجريت عليها بحيث تغير اسمها من الاتفاقية الامنية الى اتفاقية انسحاب القوات الامريكية من العراق، ثانياً حدّد الموعد النهائي لخروج القوات الامريكية في سنة ٢٠١١، ثالثاً أحليت قضية الحصانة القانونية لصالح الجنود الامريكين الى لجنة عراقية وامريكية مشتركة، رابعاً تعهدت الادارة الامريكية بأن لا تشن حملة عسكرية من الارضي العراقية ضد الدول المجاورة.

ان الادارة الامريكية اذا ارادت التملص من هذه التعهدات ستواجه انتفاضة شعبية عارمة في العراق ويبدو ان الادارة الامريكية الجديدة برئاسة باراك اوباما وحسب خطاها السياسي والاعلامي ستبقى ملتزمة بهذه الاتفاقية، خاصة وان اوباما رفع شعار الانسحاب من العراق وضرورة الحوار المباشر ودون شروط مسبقة مع ايران، في

اتفاقية مبهمه

جام جم (المرأة المسحورة) ٢٠٠٨/١١/١٧

الامريكية من المدن العراقية كلها في عام ٢٠٠٩ وجلاء القوات الامريكية من الاراضي العراقية في عام ٢٠١١. ان وصول باراك اوباما والديمقراطيين الى سدة الحكم في امريكا سهّل امر التعديلات على هذه الاتفاقية خاصة وان خطاب اوباما الانتخابي تركّز على ضرورة خروج القوات الامريكية من العراق.

ورغم ان المسودة الاخيرة التي صادقت عليها الحكومة تختلف جوهرياً عن المسودة الاولى وهناك اصلاحات اساسية في هذه المسودة، لكن تبقى بعض البنود مبهمه وغامضة وستكون محور جدال ونقاش ساخن في البرلمان العراقي.

رغم العديد من التعديلات والاصلاحات التي أجريت على بنود مسودة هذه الاتفاقية، هناك من يرى ان البرلمان العراقي سيشهد جدلاً ساخناً بين مخالفين ومؤيدي هذه المسودة ومن المستبعد ان يوافق البرلمان بسرعة وسهولة على هذه الاتفاقية. لقد نجحت الحكومة العراقية بدعم من الشعب والمرجعية الدينية ان تغير بعض البنود الاساسية في الاتفاقية كحق القوات الامريكية لاستخدام الاراضي العراقية لشن حملة عسكرية ضد دول الجوار وحق الحصانة القضائية لصالح الجنود الامريكين وحق القوات الامريكية في مدهمة بيوت المواطنين، حيث تم تعديل واصلاح هذه البنود واتفق على خروج القوات

الواجب والمرفوض في الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة

د. سيد حسين موسى ■ اعتقاد (الثقة) ٢٩ / ١٠ / ٢٠٠٨

الله السيستاني منذ احتلال العراق في العام ٢٠٠٣م وحتى الآن كانت تتسم بصبغة دعوية إرشادية توجيهية، وأن آية الله السيستاني فيما يتعلق بوضع الولايات المتحدة في العراق لم يقدم مطلقاً بشكل مباشر على إصدار فتوى أو التصريح برأي قاطع تجاه التحولات والتطورات السياسية في هذا البلد، وفي ردوده على استشارات الساسة العراقيين له بشأن الأمور الحساسة كان يحيلهم عمداً إلى قرارات مؤسسات اتخاذ القرار مثل البرلمان العراقي أو إلى إجماع القوى والتيارات السياسية العراقية. ويقال إن آية الله السيستاني في لقاء له مع "بول برايمر" الحاكم الأمريكي في العراق خلال الفترة الانتقالية، والذي كان قد طلب رأيه فيما يتعلق بإقرار النظام الفيدرالي في العراق، قد قال له، أنا أيضاً لست عراقي الجنسية، وكذلك أنت. وبناءً على هذا دع شعب العراق يتخذ قراره فيما يتعلق بمصيره وينظم البنية السياسية التي يرغب فيها، عن طريق المؤسسات القانونية النيابية والدستورية. وفيما يتعلق بالاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، على ما يبدو أن آية الله السيستاني يرغب في أن تكون المؤسسات القانونية العراقية، خاصة البرلمان هي المتخذة للقرار في هذا الشأن.

أما بالنسبة لصدور فتوى من هيئة علماء المسلمين بتحريم توقيع أي نوع من الاتفاقيات الأمنية بين العراق والولايات المتحدة فيجب القول أن هذا الموقف من جانب هيئة علماء المسلمين كان متوقفاً حدوثه بالفعل، وذلك لأن هذه الهيئة إلى جانب الأحزاب والمؤسسات السياسية لأهل السنة مثل جبهة الوفاق قد أبدت، منذ بداية عمليات احتلال العراق وحتى الآن، ردود فعل سلبية إزاء كافة التحولات والتطورات والتغيرات السياسية التي جرت بعد احتلال هذا البلد، وهذه الهيئة تعتبر بشكل واضح أن العراق لا يزال بلداً تحت الاحتلال. فهذه الهيئة تحمي المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال، وتعتبر كذلك أن الحكومة والدستور وكافة المؤسسات المنتخبة والمعيّنة في العراق، مؤسسات غير شرعية وغير مشروعة، وما هي إلا نتاج لقوات الاحتلال الأمريكية. ورغم هذه المواقف الحاسمة بالقطع هناك ثلة من الأحزاب السياسية السنية في العراق تشارك بالفعل في المسار السياسي الحالي في هذا البلد، إذ نرى بالفعل طارق الهاشمي زعيم

دخل موضوع توقيع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق مرحلة حساسة مع أربع تحولات مهمة خلال الأيام الأخيرة. فهذه التحولات الأربعة تتسق مع وجود قرار من واشنطن بتخفيض حجم قواتها في العراق ابتداء من شهر مارس من العام القادم (٢٠٠٩)، وقيامها بوضع جدول زمني لخروج القوات المتعددة الجنسيات من العراق يتم تنفيذه بشكل تدريجي.

وهذه التحولات الأربعة هي:

الأول هو وجهة النظر التي أبدتها مكتب آية الله السيستاني مرجع التقليد للشيعة، والتي تفيد بأن آية الله السيستاني قد عهد بموضوع توقيع الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة لعرضه على البرلمان العراقي للموافقة عليه في حالة ما إذا رأى هذا البرلمان مصلحة للعراق في هذا الموضوع.

والثاني هو صدور فتوى من هيئة علماء المسلمين تقوم على تحريم هذه الاتفاقية برمتها، حيث أكدت هيئة علماء المسلمين في العراق (وهي المؤسسة الدينية لأهل السنة في العراق) في بيانها الذي أصدرته يوم الثلاثاء ١٤ أكتوبر ٢٠٠٨، مع وضعها لهذه الاتفاقية على أنها اتفاقية استعمارية، أكدت على أن مفاد هذه الاتفاقية غير ملزم للشعب العراقي. وقد وجه الدكتور حارث الضاري المتحدث باسم هذه الهيئة تحذيره لحكومة نور المالكى فيما يتعلق بتوقيع هذه الاتفاقية.

والثالث هو ما قام به تيار مقتدى الصدر وما أبداه من رد فعل سلبي تجاه شكل ومحتوى هذه الاتفاقية، ومطالبته بخروج القوات الأجنبية من أرض العراق بلا قيد أو شرط.

والرابع هو إدعاء قائد القوات الأمريكية المتمركزة في العراق بأن إيران قامت بتقديم رشاوى إلى نواب البرلمان العراقي للامتناع عن الموافقة على هذه الاتفاقية في ساحة البرلمان. ومن المؤكد أن قائد القوات الأمريكية قد قال إنه لا يملك الدليل القاطع على صحة هذا الإدعاء، وأنه يعتمد فقط في ذلك على معلومات توصلت إليها المخابرات. وقبل الدخول إلى محتوى هذه الاتفاقية لابد أولاً من تقييم وضع هذه التحولات والمواقف الأربعة، وذلك بسبب أهمية وضع وموقف متخذها.

من الواضح لكافة المراقبين أن المواقف التي اتخذها آية

جبهة الوفاق العراقية يشغل منصب مساعد رئيس الوزراء في الحكومة العراقية الحالية.

أما عن موقف تيار مقتدى الصدر تجاه الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق فهذا التيار تعرض منذ بداية احتلال العراق حتى الآن لتحولات وتطورات سياسية كثيرة. ففي الحقيقة تحول جناح مقتدى الصدر عملياً إلى تيار جمع تحت مظلة كافة المعارضين للاحتلال الأمريكي للعراق، على مختلف توجهاتهم وانتماياتهم الدينية والطائفية، وأخذوا يطرحون مطالبهم ورغباتهم تحت هذه المظلة.

لقد قام تيار مقتدى الصدر مرات عدة بعزل نفسه عن المسار السياسي الجارى في العراق، بل كانت له اشتباكات عسكرية مع القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقية في الجنوب العراقي، وفي ضاحية الصدر في مدينة بغداد، ومع هذا وبسبب النسيج الديني المذهبي في العراق فإن مكانة مقتدى الصدر بين المرجعيات الدينية لا تعد شيئاً بالنسبة للمكانة التي يحوزها آية الله السيستاني.

وكان آخر رد فعل لتيار مقتدى الصدر إزاء هذه الاتفاقية هو ما أعلنه هذا التيار من أنه إذا ساعدت هذه الاتفاقية في جدولة خروج القوات متعددة الجنسيات من العراق فإن التيار سوف يعيد النظر فيما يتعلق بمحتوى هذه الاتفاقية.

ومن بين المواقف السابقة، يعتبر تصريح القائد الأمريكي للقوات متعددة التمركز في العراق تصريحاً غير مسبوق، وذلك لأن القادة الأمريكيين المتمركزين في العراق من أمثال الجنرال بترابوس تحدثوا مراراً عن تدخل إيران في شئون العراق، وعن دخول القنابل والصواريخ المضادة للمدرعات من إيران إلى العراق، وإدعاءات أخرى كثيرة، إلا أن هذه هي المرة الأولى التي يدعى فيها قائد عسكري قيام إيران بتقديم رشاوى إلى نواب البرلمان العراقي لكي يرفضوا الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن.

وهذا الإدعاء الذي صدر عن قائد عسكري أمريكي كبير، يعتبر إهانة واضحة لنواب الشعب العراقي في مجلسه النيابي، قبل أن يكون مدعاة لتأذي إيران وتشويه صورتها، وذلك لأنه إذا كان نواب البرلمان العراقي عرضة لأن تقوم إيران بشراء ذمهم ونزاهتهم، فماذا سيقول بشأن زعماء القبائل والعشائر العراقية (المسماه الصحوات) الذين قامت الولايات المتحدة بتنصيبهم لمواجهة خلايا القاعدة وبؤرها في بعض المحافظات والأقاليم الوسطى والغربية في العراق، خاصة محافظة الأنبار، وذلك في مقابل منحهم بدلات مادية لقيامهم بهذه المهمة؟ وماذا تقول الولايات المتحدة كذلك بشأن استخداماتها للعناصر المتبقية من المنافقين في قاعدة الأشرف العراقية، والذين تحولوا إلى مصادر استخباراتية ومصادر للمعلومات التجسسية؟

وبعد تقييم التحولات والتطورات الجديدة المتعلقة بالاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، نتناول إذاً أصل هذه الاتفاقية ومحتواها والأوضاع المحيطة بها.

١- النقطة المهمة والمبدئية في هذه الاتفاقية هي أن لا أحد سواء داخل العراق أو خارجها قد اطلع على مفاد هذه الاتفاقية وبنودها.

والوضع الذي بدت عليه مسودتها بحيث تبدو كأن مهمة المؤسسات القانونية العراقية تنحصر في توقيعها فقط. إذ إن مفاد ومحتوى مسودة هذه الاتفاقية لم يتم عرضه على الرأي العام. وليس لدى الصحافة العراقية، ولا حتى لدى الأحزاب السياسية الفعالة معلومات عن أي من بنود هذه الاتفاقية وتفاصيلها. وكل ما قيل أو كتب حتى الآن في الصحافة ووسائل الإعلام العراقية والأجنبية حول محتوى الاتفاقية الأمنية بين بغداد والولايات المتحدة يمكن تقسيمه إلى قسمين: القسم الأول، هو تلك التقارير والمقالات التي قام بتسريبها إلى وسائل الإعلام، بعض المسؤولين عن دراسة هذه الاتفاقية وعدد من أعضاء البرلمان العراقي.

القسم الثاني، هو تلك التخمينات والظنون والتوقعات التي صدرت عن المحللين السياسيين والمراقبين والصحفيين تأسيساً على ما فعلته الولايات المتحدة بعد احتلال ألمانيا واستسلام اليابان في الحرب العالمية الثانية.

وقد أدى عدم نشر مفاد ومحتوى هذه الاتفاقية من جانب الولايات المتحدة والمسؤولين في الحكومة العراقية ووضعها موضع السرية القصوى (على الأقل في هذه المرحلة) إلى إضفاء نوع من المصداقية على تلك التخمينات والتوقعات. ومن هذا المنطلق ونظراً لعدم شفافية الولايات المتحدة والحكومة العراقية فيما يتعلق بهذا الشأن، يحق للأحزاب السياسية العراقية، وللمراقبين للشئون الإقليمية والدولية أن يسيثوا الظن فيما يتعلق بماهية هذه الاتفاقية ومحتواها، لأن الأحزاب السياسية المعارضة في العراق والمراقبين السياسيين للشأن العراقي يفترضون مسبقاً أنه لو كان وضع هذه الاتفاقية وتدوينها يتم بالفعل وفق الأصول والقواعد المعمول بها في العلاقات الدولية، لما كان قد ظهر كل هذا الخوف من نشرها ودراستها وبحثها ومناقشتها بشكل شامل. وعلى سبيل المثال فقط، أشير هنا إلى تساؤل مفاده: هل كانت الحكومة الأمريكية تستطيع أن تحصل على موافقة على اتفاقيتها مع دولة الهند حول التعاون النووي المشترك دون إطلاع الكونغرس ومجلس الشيوخ والصحافة الأمريكية وباقي المؤسسات الأمريكية المؤثرة على محتواها وبنودها ثم تقوم بتنفيذها بعد ذلك؟

٢- لقد صدرت حتى الآن تصريحات مختلفة وآراء متباينة من جانب المسؤولين العراقيين حول مفاد هذه الاتفاقية

الأمنية. فقد قال هوشيار زيارى وزير الخارجية العراقى قبل عدة أشهر على هامش اجتماع وزراء الخارجية العرب الذى عقد فى القاهرة: أن هذه الاتفاقية متعددة المراحل وليست طويلة الأمد. كما أكد جلال طالبانى رئيس جمهورية العراق فى تصريح مشابه على أن الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن سوف يتم تنفيذها بشكل تجريبى على مدى فترة عامين قابلة للتمديد. بينما يقول البعض من نواب البرلمان العراقى أن الفترة الزمنية لهذه الاتفاقية تصل إلى عشرين عاماً وأن الجانب الاستعمارى فيها يغلب على باقى الأصول والمبادئ التى تحكم العلاقات القائمة على القواعد والأصول الدولية المتعارف عليها. وبعض الأحزاب السياسية العراقية مثل حزب جبهة الوفاق يقولون إن الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن سوف تحول العراق إلى بلد يكون تحت وصاية أمريكا دون أى مبرر. وبناء على هذا، فإن كل ما ظهر من تصريحات حول مفاد ومحتوى هذه الاتفاقية لا يتعدى كونه طيفاً من التصريحات المتفائلة والمتشائمة بشأن هذه الاتفاقية.

ومن الواضح أن صناع القرار الذين يعتبرون أنفسهم بشكل واضح مدينين للولايات المتحدة، يروجون للجوانب الباعثة للتفاؤل فى هذه الاتفاقية، بينما يروج المعارضون لجوانبها الباعثة للتشاؤم.

ولكن يبقى السؤال بأنه إذا كانت هذه الاتفاقية لا تحوى أى خطر على أمن العراق وسيادته الوطنية، فلماذا يرفض نشر مفادها ومحتواها بهدف إنهاء كل هذه الظنون والتخمينات الموجودة؟

٣- بناء على بعض التقارير، فإن هذه الاتفاقية ضمت ضمن بنودها، إنشاء قواعد عسكرية أمريكية فى عدد من النقاط الاستراتيجية على أرض العراق (بما يشبه القواعد الأمريكية فى ألمانيا واليابان)، ومنح سلطات غير محدودة للقوات الأمريكية المتمركزة فى هذه القواعد فى إطار مواجهة العناصر والقوى والدول التى تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية، وعدم صلاحية المحاكم العراقية فى تعقيب ومحاكمة الجنود الأمريكين حال قيامهم بأى جريمة على أرض العراق. وفى النهاية، السيطرة الكاملة والمطلقة تقريباً للولايات المتحدة على عمليات اكتشاف واستخراج وبيع البترول العراقى. إن بنداً واحداً من هذه البنود التى حوتها هذه الاتفاقية، طبقاً لما ذكرته بعض التقارير، كفى بأن ينال من سيادة العراق الوطنية. وهنا يجب القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد أخطأت خطأ جسيماً فيما يتعلق باعتبارها وضع العراق مشابهاً لوضع ألمانيا النازية ووضع اليابان فى الحرب العالمية الثانية، وذلك لأن العراق قبل سقوط نظام صدام حسين، لم يكن بمثابة دولة معادية على الأقل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وبالنسبة للدول التى أرسلت قواتها العسكرية

إلى هذا البلد. فالولايات المتحدة أقدمت على قيادة تحالف عسكرى متذبذب، وقامت باحتلال هذا البلد دون الحصول على موافقة من مجلس الأمن، وبدعوى وجود أسلحة للدمار الشامل على أراضيه.

وصدور قرار لمجلس الأمن بشأن التفويض بمهمة إقرار الأمن وإقامة حكومة فى العراق إلى القوات المتعددة الجنسيات تحت قيادة الولايات المتحدة لا يغير من الماهية والصفة الاستعمارية لما قامت به الولايات المتحدة على أرض العراق، أما هذه الامتيازات التى تنوى الولايات المتحدة أن تخص نفسها بها فى نص اتفاقيتها الأمنية مع العراق فهى امتيازات مجحفة ظالمة واستعمارية وغير قانونية.

والنقطة المهمة هنا هى أن قرار مجلس الأمن الذى حازت القوات المتعددة الجنسيات بزعمه الولايات المتحدة بموجبه على السند القانونى والشرعى لوجودها وتمركزها فى العراق، هذا القرار لم يمنح لا الولايات المتحدة ولا لآى دولة أخرى حق المطالبة بنصيب أو السيطرة طويلة الأمد على نطاق ومجال المصالح الوطنية العراقية. والواقع يشير إلى أن كثيراً من المسئولين الأمريكين يصفون أرض العراق على أنها ولاية من الولايات الأمريكية. وحتى إذا حاولت الحكومة الأمريكية أن تصور ما تقوم به فى العراق على أنه عمليات تتم فى إطار المفاهيم الإنسانية من قبيل إنقاذ العراق وجيرانه من نظام شيطانى عدوانى، فإن محتوى وبنود اتفاقية لها نفس المحددات والمفاهيم التى ذكرناها آنفاً يذهب بهذه الدعاوى والادعاءات الأمريكية الإنسانية - فيما يتعلق بإنقاذ شعب العراق - أدراج الرياح. وكتيجة لذلك، فإنه على ما يبدو أنه حتى لو قبل الجيل الحالى من قادة العراق السياسيين هذه الاتفاقية المذلة تحت أى دعوى، خاصة بدعوى مفاهيم من قبيل التقدير للدور الأمريكى، فإن الجيل التالى من قادة العراق السياسيين سوف يقومون بمواجهة تداعياتها ونتائجها، ونقد وتجريح وتقريع آرائهم بسبب قبولهم لهذا الذل والعار، وتسليمهم لمفتاح أكثر الجوانب حساسية فى السيادة الوطنية العراقية إلى الأجانب.

٤- هناك موضوع آخر يحظى بأهمية قصوى فى هذه الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، ويتمثل فى المخاطر التى يمكن أن تتسبب فى إيجادها مثل هذه الاتفاقية فى محيط الأمن القومى لجيران العراق، خاصة إيران (بسبب حدودها الطويلة مع العراق). وترتباً على هذا، فإنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية قبل قيامها بتوقيع أى نوع من الاتفاقيات الأمنية (بحجم الاتفاقية التى تقرر توقيعها مع العراق) أن تقوم باستطلاع رأى كافة الدول المجاورة للعراق.

من الممكن أن تتحجج واشنطن بمسألة أنها تقوم بتوقيع اتفاقية أمنية بين دولتين لها كل الحق فى اختيار حليفها

الإقليمي والدولي، ولكن هل تتعامل الولايات المتحدة بنفس هذا المنطق فيما يتعلق بالاتفاقيات الأخرى التي توقع بين الدول؟ لقد سجلت الولايات المتحدة في تاريخها أمثلة كثيرة لتدخلها في اتفاقيات أمنية ودفاعية وتعاقبات تسليحية يتم توقيعها بين دولتين من الدول الأعضاء في منظمة الأمم.

وهل دولة مثل كوبا مثلاً، لم يكن لديها الحق - من وجهة نظر الولايات المتحدة - في أن تعقد اتفاقاً مع الاتحاد السوفيتي السابق على نشر صواريخ بعيدة المدى على أراضيها لمواجهة المخاطر المحتملة؟ لكن العالم بأسره كان شاهداً على دق نواقيس الخطر لقيام حرب نووية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق بسبب أزمة خليج الخنازير خلال عقد الستينيات من القرن الماضي.

وآخر تلك الأمثلة والنماذج سجلته معارضة الولايات المتحدة الشديدة ورفضها لقيام روسيا ببيع أسلحة متقدمة في مجال الدفاع الجوي لإيران. وبناء على هذا، فإن من حق جيران العراق أن يظهروا رد فعلهم إزاء الأبعاد والتفاصيل والمخاطر التي تحتويها الاتفاقيات الأمنية والعسكرية بين بغداد وواشنطن.

إن أي دولة لا تستطيع أن تعرض مجال أمنها القومي لأي خطر. كما أنه ليس لأي دولة الحق لأن تحول أرضها إلى منصة

وقاعدة لتمثل خطراً وتهديداً لجيرانها عن طريق القوات الأجنبية التي ستتركز فيها. إن الولايات المتحدة لها بالفعل قواعد عسكرية في مختلف دول المنطقة، فقطر والبحرين والإمارات والكويت والسعودية من الدول التي وضعت قواعد عسكرية ولوجيستية تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية.

وإيران كدولة مستقلة لها الحق في أن تسعى الظن فيما يتعلق بإقامة قاعدة عسكرية أمريكية على أرض العراق، وذلك لأسباب عدة ومنها تلك الإجراءات والأعمال العدائية التي تمارسها واشنطن ضد الجمهورية الإسلامية. ولهذا السبب فإن الأخيرة لها الحق في تحذير وتنبه المسؤولين العراقيين بشأن توقيع أي نوع من الاتفاقات والتعاقدات العسكرية مع دولة أو دول يكون لديها ميول عدوانية تجاه إيران.

تقول آخر التقارير الواردة من العراق إن موضوع انعقاد الاتفاقية الأمنية بين بغداد وواشنطن قد خرج من حيزه السياسي، ومن أروقة الحكومة والدولة، وأصبح الآن مطروحا على الساحة المجتمعية، حيث وقعت موجات من المعارضة والرفض لتوقيع هذه الاتفاقية في كافة أنحاء المدن والأراضي العراقية، وبدت جماهير الشيعة وأهل السنة في هذا البلد متفقة ومتوحدة للاعتراض على مفاد ومحتوى الاتفاقية.

صراع على وجود القوات البريطانية في العراق

ابرار (الأبرار) ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٨

مع بعض الميليشيات المقاومة ضد الجيش العراقي، ومنذ ذلك الحين والعلاقات الثنائية العراقية - البريطانية متوترة، على النحو الذي وصل إلى إبداء الحكومة العراقية اعتراضاً شديداً، حينما بعث السيد مالكي رسالة احتجاج شديدة اللهجة إلى نظيره البريطاني براون، إلا أنها لم تحظ بأى اهتمام من قبل الحكومة البريطانية. مما زاد هذا الأمر من غضب رئيس الوزراء العراقي الذي أعلن رسمياً: "عن عدم احتياج بلاده للقوات البريطانية، ودعاهم إلى مغادرة الأراضي العراقية"، خاصة أنه قد اعتبر بريطانيا أحد العوامل المؤثرة في أزمة البصرة، والتي انتهت إلى إضعاف قدرة الحكومة العراقية على السيطرة هناك، ورغم ذلك تسعى بريطانيا إلى إبقاء قواتها بالعراق، الأمر الذي يضع علامات استفهام كثيرة حول هذا الوجود البريطاني، وخاصة في منطقة

بدأ الخلاف بين الحكومة العراقية وبريطانيا منذ شهر مارس الماضي على أداء القوات البريطانية في جنوب العراق، ومازال الخلاف قائماً، وقد أعلن (نوري المالكي) رئيس وزراء العراق في ١٨ / ١٠ / ٢٠٠٨ "بأنه لا يعد هناك حاجة للجنود البريطانيين من أجل استقرار الأمن والرقابة على المناطق التي يقطنها الشيعة، وعليهم مغادرة العراق في أقرب وقت ممكن"، حيث يقدر حجم القوات البريطانية في جنوب العراق بنحو يزيد على ٤١٠٠ جندي، خاصة الموجودين في القاعدة الكائنة خارج مدينة البصرة.

ووفقاً للتقارير الواردة حول هذا الخصوص، فإن الجيش البريطاني قد امتنع عن الدخول في إحدى المعارك التي خاضها الجيش العراقي مع بعض العناصر المتمردة خلال الربيع الماضي، بل وتذكر بعض المصادر أنه اتهم بالتعاون

الجنوب. ومن هذا المنطق، سارع مسئول بريطاني رفيع المستوى إلى العراق لمقابلة القيادة العراقية وإجراء العديد من المباحثات حول مستقبل الوجود البريطاني في العراق. وفي إطار الموضوع نفسه، صرح اللواء اندى سالمون القائد البريطاني للقوات متعددة الجنسية المستقرة جنوب شرقي العراق قائلاً: "إلى الحين لم يتحدث معي أحد من مسئولى الحكومة العراقية عن خروج القوات العسكرية الأجنبية من جنوب العراق"، وكذلك أكد سالمون أن تحت قيادته أكثر من ٤١٠٠ جندي بريطاني بالعراق، يقيمون على مساعدة الجيش العراقي في تدريب وتعليم الجنود العراقيين على مواجهة المخاطر والعمليات العسكرية. أما فيما يتعلق بتصريحات الرئيس نوري المالكى صرح سالمون قائلاً: "إنه يعلم بما يفكر فيه المالكى. وعن عدم احتياج القوات المقاتلة في البصرة، وقطعاً فلا وجود لقوات مقاتلة بريطانية هناك، ولكننا نميل إلى تقديم المساعدات للقوات العراقية حتى

يتسنى لهم إعادة الأمن والاستقرار لبلادهم". وكذا صرح أيضاً بيل راميل وزير الدولة البريطانية في شؤون الشرق الأوسط أن استمرار وجود القوات البريطانية في العراق من الأهمية بمكان، وهناك اتفاقيات جديدة مع الحكومة العراقية خلال الأسابيع القادمة للسماح باستمرار الوجود العسكرى البريطانى بالعراق. ومن ناحية أخرى، وبينما ترغب الحكومة العراقية في خروج القوات البريطانية من أراضيها، ترى حكومة اقليم كردستان صاحبة الآراء الخاصة ببقاء القوات الأمريكية لتحقيق بعض المكاسب، حيث صرح بارزاني رئيس حكومة اقليم كردستان في جلسة صحفية تناول فيها محتوى تصريحات بيل راميل وزير الدولة البريطانى قائلاً: "إن مباحثات مفصلة قد جرت فيما يتعلق بالاتفاقيات الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق، وكذا هناك ثمة اتفاقيات أخرى مع الحكومة البريطانية، نأمل أن تحقق النتائج المرجوة".

مطربة ايران على رأس إسرائيل

اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ٢٠٠٨/١١/١٦

وهي تخويف العرب من ايران و اظهار ايران بانها اكبر و اخطر عدو يهدد السلام والامن في المنطقة. ويدوان بعض القيادات العربية ورغم علمها الكامل بهامية النظام الايراني تستعدي ايران استرضاء للسيد الامريكي. وغم كل الضغوط والمؤامرات التي يمارسها الحلف الصهيوامريكي ضد ايران، فالجمهورية الاسلامية هي اقوى دولة اسلامية في العالم تحتضن وتدعم كل قوى التحرر والاستقلال من ربة الاستعمار والاحتلال الصهيوامريكي وتدعو كل القيادات والزعامات العربية الى الاتكال على شعوبها وشبابها بعد الاتكال على الله سبحانه وتعالى وليس الاتكال على التحالف والتقارب والتطبيع مع جزاري اطفال ونساء المسلمين كجورج بوش و شيمون بيريز وتسيبي ليفني وايهود اولمرت.

في خطاب ألقاه بنيويورك أمام مجموعة من الزعماء والملوك العرب دعا شيمون بيريز الدول العربية الى التحالف مع الكيان الصهيوني لمواجهة التحدي الايراني. ووصف رئيس الكيان الصهيوني ايران بانها ذات تطلعات استكبارية وارهابية وخطيرة.

لا عتب على شيمون بيريز فهو العدو المكشعر عن انيابه وصاحب الخبرة الطويلة في قتل وترويع العرب والفلسطينيين، لكن العتب على العتب على زعماء ورؤساء الدول العربية الذين جلسوا في قاعة المؤتمر واستمعوا الى خطاب شيمون بيريز و صفقوا له على خطابه الرنان حول التعايش والتسامح والتقارب بين العرب والصهاينة.

لا يخفى على أحد في العالم ان الادارة الامريكية والكيان الصهيوني يركزان على قضية جوهرية في الشرق الاوسط

انقلاب قطر- أبو ظبي البطيء للاستيلاء على الجزر

بيروز مجتهد زاده وكالة أنباء "ايلنا" ٢٠٠٨/١١/١٢

لأحد بنفس الاتهام في الأمم المتحدة، فإنها بهذا الإجراء ليست صديقة إيران، بل إنها بهذه الإجراءات العدائية تقدم نفسها وكأنها أقسمت اليمين على معاداة إيران. يجب أن نلتزم الدقة حيث إن أبو ظبي تسعى بمعاونة أذناب أمير قطر أن تقدم نفسها كصديقة لإيران وتسعى بشكل حثيث لخداع الحكومة الإيرانية وتضعها في موقف طبقا لما تتخيله الإمارات ترضى بتوثيقاتها المقتعلة لانضاج انقلابها الهادئ للاستيلاء على الجزر الإيرانية.

وكانت قصة دعوة السيد أحمدني نجاد لقمة مجلس التعاون الخليجي في العام ٢٠٠٧م وإعلان البيان الختامي لهذه الجلسة مؤامرة تم التخطيط لها من جانب أمير قطر وعميله "العطية"

المؤامرة على اغتياالي من البعض وسعيهم لتشديد الرقابة علي في الصحافة، قد عقد الوضع لدرجة أنني اليوم أشعر بصعوبة في توجيه تحذير للحكومة الحالية فيما يخص تظاهر مشايخ قطر وأبو ظبي بالصدقة لطهران هو في الواقع انقلاب بطيء للسيطرة على جزر طنب وأبو موسى.

هذه الصعوبة ناجمة من محاولة العناصر المذكورة تصفيتي في وسائل الإعلام وخاصة في الصحافة. ولا يعرف السادة أنه عندما تفرض الإمارات على جامعة الدول العربية أن تستدعي وزير خارجية أحمدني نجاد وتوجه الاتهام لإيران في حضوره "باحتيال جزر طنب وأبو موسى" وتتقدم بشكوى للأمم المتحدة، أو تتحرك رأسا من دون الرجوع

المعادي لإيران والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي وأذنا به في وزارة الخارجية الإيرانية.

وجاء في البيان المذكور أن "هذه الجلسة" الجلسة التي شارك فيها الرئيس الإيراني "الاعتراف بأن جزر طنب وأبو موسى جزر إماراتية" أي التوثيق في هذا المجال أن رئيس الجمهورية الإيراني قد أعلن رسمياً أن جزر طنب وأبو موسى تتبع إمارة أبو ظبي. الأبعد من أنه في عهد السيد خاتمي ليس ماذا كانت نتيجة إصدار قطر وأبو ظبي الأوامر لقواتها المسلحة بالهجوم على المياه الإقليمية الإيرانية في نواحي جزر أبو موسى وخطف عدد من المواطنين الإيرانيين من تلك النواحي ونقلهم إلى الدوحة وأبو ظبي ودبي وإهانتهم ومحاكمتهم وقتلوا واحدا منهم، وتجاوزت وزارة الخارجية كل القوانين الوطنية والدولية ولم تصدر أي اعتراض ولو مختصر على هذا الاعتداء المسلح. وكان تسجيل الاعتراض في هذه المواضع سيكون مفيداً في عمليات اختلاق ملفات العداء. وحتى لو لم تمنع تكرار هذه الفعلة كانت ستحول دون الاستناد على هذه الحادثة باعتبارها "محاولة وطنية لإنهاء احتلال إيران للجزر" المثير للدهشة أن السيد وزير الخارجية آنذاك "كمال خرازي" كان قد عاد من زيارة ما إلى إيران وفي مطار مهرآباد أمر وسائل الإعلام الإيرانية ألا تثير هذا الأمر ولا تكتب شيئاً في هذا الصدد. لماذا؟ ليس معلوماً!! وحتى الآن لم يقم أي شخص بالتعليق على ما حدث، ولم يبد أي شخص رغبة في سماع أي إيضاح.

وفي موضوع الجزر جدير بالذكر أن أبو ظبي وقطر قد أعلنت أن العودة القانونية للجزر الثلاث إلى إيران في نوفمبر ١٩٧١م هي "احتلال" لهذه الجزر من جانب إيران وأخذور يروجون لهذا الأمر، ونتيجة لدراساتنا القانونية - التاريخية حول سعي إيران على مدى ٦٨ عاماً من احتلال هذه الجزر على يد بريطانيا "١٩٠٣ حتى ١٩٧١م" باسم شيوخ الشارقة ورأس الخيمة لخلق حالة من الاعتراض على الاحتلال والإخلال به وإحداث انقطاع فيه، ومنذ فترة توصلوا إلى نتيجة في محاولة يائسة أن يتعاملوا بالمثل ويحدثوا انقطاعاً فيما يسمى احتلال الجزر من إيران والاعتراض عليه والإخلال به، ويعملوا من خلال التقدم بشكاوى واهية وغير منطقية ضد إيران في الأمم المتحدة طبقاً لخاليهم الواسع أن يسجلوا "اعتراضهم" على "احتلال" إيران للجزر ويوثقوا هذا الاعتراض. ويعملون من خلال دعوة رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية لقمة مجلس التعاون الخليجي وإصدار ذلك البيان باسم رئيس جمهورية إيران على تسجيل "الإخلال" القانوني في عملية احتلال

إيران للجزر وتوثيقه. كما يعملون أيضاً عن طريق الهجوم العسكري على المياه الإقليمية الإيرانية في نواحي أبو موسى وخطف مواطنين إيرانيين على تسجيل "حالة الانقطاع" في احتلال إيران للجزر وتوثيق هذه الحالة المثير للدهشة أكثر من كل هذا ليس فقط أن وزارة الخارجية لم ولن تعترض على أي من هذه المواقف بل إنها بصمتها هذا تخدم مواقف أعداء إيران في قطر وأبو ظبي

وبالنظر إلى تاريخ العطية العنصري المعادي لإيران ومؤامراته وهو في منصب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي في إطار إهاناته الواضحة للقومية والجنسية الإيرانية وتغيير أسم الخليج، ثم استكمال مؤامراته مع أبو ظبي وقطر لفصل جزر طنب وأبو موسى عن إيران كان يجب بالإسناد منع هذا الشخص من دخول إيران باعتباره "شخصاً غير مرغوب فيه" لكننا نرى أنه ليس فقط يوجد في طهران بشكل وقح لكنه يضحك على ذقوننا بإعلانه أنه يريد تفعيل المواد الاثنى عشر المقترحة من جانب الرئيس الإيراني، هذا في حين أنه من حيث الانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي الفارسي بصيغته الحالية فإنه ليس في صالحنا مطلقاً ومن ناحية أخرى المواد الاثنى عشر المقترحة لم ترد بها إشارة إلى الشروط المبدئية لأشكال التنسيق الرسمي من جانب إيران معهم أي "احترام الهوية القومية" و "احترام الوحدة الوطنية ووحدة الأراضي" الإيرانية. الأدهى من ذلك أنه خلال تظاهر آل الوقح، جلس وزير الخارجية الإيراني إلى جواره واحتراماً لأشكال التفرقة العنصرية المعادية لإيران يتحدث عن الخليج الفارسي باسم "الخليج" الأسوء من ذلك أن السيد الوزير في تجاهل تام يؤيد مؤامرة العطية ورفاقه في إطار الارتقاء بالضربات القوية الموجهة لإيران والاقتصاد الإيراني من جانب الدور التجاري والاقتصادي لدبي باعتبارها عامل جذب للأموال الإيرانية والقوى البشرية ومبادرات التجارة، ضربة قاصمة لمكانتنا وأخلاقياتنا الوطنية نحن الإيرانيين بدلاً من أن يفكر في طرح إنشاء ميناء حراً في كيش وقشم حتى يواجه هذه الضربات وبالنظر إلى حقيقة أن الإمارات وهؤلاء الشيوخ يتحدثون حتى في المحافل الإقليمية والدولية بشكل دوري عن خوفهم المفرط من كون إيران قوى عظمى في الخليج من الطبيعي ألا نواتيهم الشجاعة على القيام بهجوم مسلح على المياه والأراضي الإيرانية من دون القيام بأعمال التنسيق اللازمة عن طريق أعوانهم.

ويبدو أن السبب الأساسي في تعجل أميري قطر وأبو ظبي وأذنا به في إنضاج هذا الانقلاب الهادئ ناجم عن حقيقة أنه في الوقت الراهن بسبب انكماش الدور المتفوق للسعودية في

مجلس التعاون الخليجي وفي منطقة الشرق الأوسط العربي تهيأت الفرصة لأمير قطر حتى يستطيع مستفيدا من قدرته المالية أن يملأ فراغ السعودية في مجلس التعاون وفي السياسات الإقليمية، ويستطيع قبل عودة السعودية انضاج مؤامره هذه والترويج لادعائه القومية العربية "في دحر إيران" في الخليج الفارسي. والسياسات التي تتبناها السعودية في هذا الصدد وبصفة عامة مع إيران في الخليج الفارسي، هي سياسة خلق توازن معقول للحفاظ على السلام والأمن في المنطقة للمصالح العام، واسترارا لهذه الاستراتيجية كان السعوديون دائما يلعبون دور الكابح تجاه السياسات المتعنتة لمجلس التعاون الخليجي حيال إيران، وقد قامت مرتين على الأقل على مدى الستة عشر عاما الماضية بتوبيخ الإمارات علانية على محاولتها تسييس وتدويل ادعاءاتها بخصوص جزر طنب وأبو موسى. والسعودية في الوقت الراهن بسبب المشاكل التي ظهرت في علاقاتها مع الولايات المتحدة تفضل في سياساتها الدولية والإقليمية والمحلية الحفاظ على نوع من عدم التحرك، وهذا التوجه ناجم التعقيدات الكثيرة التي تواجه علاقاتها مع الولايات المتحدة بخصوص الصلة

بمؤامرتها المشتركة مع حكومة نولز شريف في باكستان والسي اي ايه وسعي المتآمرين نشر الوهابية في آسيا الوسطى والقوقاز والتي أدت إلى ظهور اختراع القاعدة وطالبان ومفهوم الإرهاب الدولي. وقد استغل أمير القومية العربية الطماع آل ثاني في قطر غياب السعودية النسبي ومن المؤكد المؤقت حتى يقد نفسه كبطل القومية العربية و"ومنقذ جزر طنب وأبو موسى من استعمار الفرس" و"احتلال الجمهورية الإسلامية الإيرانية" وقد تعجل في هذا الأمر وقام بتعبئة العطية وسائر أعوانه في مجلس التعاون الخليجي حتى يقوم باختلافاته في هذا الإطار ويثمر انقلابه الهادئ في تحقيق أطماع أبو ظبي في الانتقاص من الأراضي الإيرانية.

المثير للعجب حقيقة أن وزارة الخارجية الإيرانية ليست مهتمة بالأوضاع مطلقا، فلا تقوم بتنشيط علاقاتها مع القوى الرئيسية في مجلس التعاون أي السعودية وعمان والكويت وتسمح لأبو ظبي أن تعلن عدائها الرسمي لإيران وللأمة الإيرانية، وتغير اهتماما للتعاون مع قطر التي هي بالأساس ليست قوة حقيقية وليست دولة بالمنعنى الكامل للكلمة

من نيويورك الى غزة

كيهان (الدنيا) ٣٠/١١/٢٠٠٨

العزل تشكل بلا ريب مصداقا ومثالا صارخا على الانتهاك السافر لقواعد القانون الدولي والجريمة بحق الإنسانية الامر الذي يحدث في ظل التحالف مع القوى الغربية الا ان ما اسهم في صلافة وهمجية الكيان الصهيوني الدور الخياني والاستسلامي لبعض الانظمة العربية.

ان مشروع ايقاف «نهج المقاومة» تبلور الشهر الماضي بهدف اتاحة المجال امام «نهج الاستسلام والرضوخ» وتطبيع العلاقات بين العرب واسرائيل في اطار مؤتمر الاديان «وبمساهمة سخية من السعودية» بحيث ان الاسرائيليين فرحوا وسروا كثيرا من «مواكبة الملك عبد الله بن عبد العزيز» بحيث ان صحيفة يديعوت احرونوت الاسرائيلية

ان الكارثة الانسانية وابادة النسل التي يرتكبها الكيان الصهيوني هذه الايام في غزة ضد ١,٥ مليون فلسطيني لا يمكن ان تكون بمنأى عن نتائج وافرازات مؤتمر حوار الاديان الذي عقد اخيرا في نيويورك.

بعد يوم واحد فقط بعد مؤتمر حوار الاديان باشر الكيان الصهيوني من خلال مهاجمة منطقة بشال غربي غزة بالصواريخ جولة جديدة من حملاته الوحشية ضد الفلسطينيين وان ابعاد هذه المأساة الانسانية بلغت اليوم درجة قلما شهد تاريخ البشرية مثيلا لها في العقود الماضية.

ان الممارسات غير الانسانية التي يرتكبها الكيان الصهيوني في قطاع غزة وقتله للنساء والرجال والاطفال والمسنين

كتبت نقلا عن الامين العام للامم المتحدة بان كي مون تقول بان هذا المؤتمر كان «فريدا من نوعه تماما» لان رئيس الكيان الصهيوني شيمون بيريس جلس في مادبة العشاء الى جانب الملوك والرؤساء العرب وتناولوا جميعا العشاء جنبا الى جنب.

واوضحت انه الى جانب هذا الامر استفادت اسرائيل من الفرصة المتاحة لتكثف هجماتها واعتداءاتها على قطاع غزة لبلورة مبادرة «السلام مقابل الارض».

وقالت الصحيفة انه انطلاقا من ذلك فان رئيس الوزراء الاسرائيلي المستقيل ايهود اولمرت وفي معرض شرحه لنظرية

«الشرق الاوسط الجديد» اعتمد استراتيجية «التفوق الاقتصادي» بدلا من «الهيمنة العسكرية» وطبق من اجل هذه الاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة تكتيك «السلام مقابل الارض» من خلال محاصرة قطاع غزة.

ان اغلاق الكيان الصهيوني لمعابر قطاع غزة يتم اليوم على أمل ان يتخلى الفلسطينيون عن مقاومتهم مقابل فتح هذه المعابر. مضيئة ان هذه «اللعبة القذرة» على الرغم من انها نابعة من الافكار الدنيئة للصهاينة والغربيين «الا ان المؤسف فان اللاعبين الرئيسيين فيها هم بعض الدول العربية الذين يلعبون لمدة في ملعب اسرائيل العدو التي يظنوها صديقة لهم».

إسرائيل والتصريحات المتغطرسة

عصر ايران ١٩/١١/٢٠٠٨

مثل ايران التي فرضت احترامها على المجتمع الدولي بسبب صمودها وتطورها وتالقها في الميادين المختلفة.

ويمكن القطع بان اسرائيل الغاصبة لم تمر بمرحلة مهينة مثل المرحلة الراهنة التي عدت فيها كلمة المقاومين والصامدين مسموعة في ارجاء الارض على الرغم من الحرب الدعائية للاستكبار العالمي والصهيونية البغيضة للتعقيم عليها.

ولعلنا لا نبالغ اذا قلنا بان الكيان الصهيوني بدأ يشعر قبل غيره بان ساعة زواله قد اذفت بعد اكثر من ٦٠ عاما من الحروب والعمليات الارهابية التي ارتكبها المستوطنون على مرأى ومسمع العالم. وازاء ذلك لا يبدو غريبا ان تتحول هذه الحالة الى كابوس مرعب يقض مضاجع الغزاة الصهاينة المطرودين من اوربا وانحاء الارض نتيجة لتداعيات الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥).

وفي هذا السياق تاتي المخاوف التي تعبر عنها الاوساط السياسية والعسكرية والامنية الصهيونية كلما اقدمت الجمهورية الاسلامية الايرانية على اشهار احد انجازاتها الدفاعية لتبرهن على الواقع المنهار في داخل اسرائيل، وعلى الرغم من ان طهران لم تعلن قط انها في وارد مهاجمة احد عدا اولئك الذين يمكن ان تسول لهم انفسهم التعرض قيد انملة لحرمة اراضيها واجوائها ومياهاها الاقليمية في الخليج الفارسي فعندئذ وكما صرح الجنرال رحيم صفوي سيتحتم على المعتدين ان يذوقوا وبال امرهم ويتجرعوا مرارة ادنى تهديد لايران

ربما يحق لزعماء الكيان الصهيوني الغاصب لفلسطين ان يعيشوا وسط الهواجس والمخاوف المتزايدة من تنامي قدرات الجمهورية الاسلامية الايرانية على خلفية هزائم اسرائيل المتكررة خلال السنوات القليلة الماضية ولاسيما بايدي المجاهدين المؤمنين في لبنان.

لكن ان تشكل اسرائيل تهديدا مباشرا لايران فان هذا مدعاة للسخرية والاستهزاء في آن معا وهي حقيقة يعلم بها الصهاينة قبل سواهم.

نقول هذا في وقت يحاول فيه قادة هذا الكيان الاحتلالي والارهابي الظهور امام العالم بمظهر الطرف القوي في المنطقة القادر على ضرب البنى التحتية الايرانية في العمق مثلما جاء على لسان قائد سلاح الجو الصهيوني في مقابلة صحفية له مع موقع جريدة «دير اشبيغل» الالمانية فقد زعم الجنرال نحوشتان بان سلاحه يملك القدرة على تدمير المنشآت النووية التابعة لايران حتى وان كانت تحت الارض.

الظاهر في اطلاق مثل هذه التصريحات الاستفزازية هو ان قادة تل ابيب يحاولون التغطية على حالة الانهيار والاحباط المستولية على المستوطنين الغزاة نتيجة لمسلسل الانكسارات والاخفاقات التي تعرض لها جيشهم المتغطرس في لبنان وفي داخل الارض المحتلة على خلفية تصاعد الضربات الصاروخية الفلسطينية تجاه المستوطنات والمواقع العسكرية الصهيونية هنا وهناك.

فالؤكد ان الاوضاع المتزعزعة داخل الكيان الصهيوني لا تسمح بمثل هذه العنتريات ولاسيما حيال دولة مقتدرة

إيران ومحادثات السلام السورية - الإسرائيلية

د. كيهان برزگر ■ تابناك (المنبر) ٨/١١/٢٠٠٨

ما دولة "وحيدة" في العالم العربي. وقيمة سوريا الاستراتيجية تكمن في اتفاقيات السلام مع الولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك أيضا في تقاربها مع إيران.

وقد سعت التطورات السياسية بعد الأزمة العراقية إلى تقوية حالة التحالف بين إيران وسوريا. وفي نظرة جغرافية استراتيجية ترتبط إيران وسوريا بنظامين تحتين سياسيا - أمنيا "مستقلين" لكنهما "مرتبطان إقليميا"، أي بالخليج الفارسي والشرق الأدنى. والأهمية الاستراتيجية لتحالف إيران وسوريا في الظروف المستجدة تكمن في تقوية دورهما بشكل أكبر في العراق الجديد وارتباطهما المتزامن بقضايا الخليج ولبنان التي كلا منهما يعد "عمقا استراتيجيا".

وتتقارب سوريا عن طريق إيران مع منطقة الخليج الفارسي التي تحظى بأهمية استراتيجية سياسية وأمنية واقتصادية وثقافية بالنسبة للعالم العربي والولايات المتحدة الأمريكية، بل وإسرائيل. وإيران أيضا تصل إلى منطقة المتوسط عن طريق العراق وسوريا، وهي مركز صراع السلام بين العرب وإسرائيل، ويرتبط بها أيضا مصير حزب الله اللبناني الشريك والحليف الاستراتيجي لإيران. وهذه المنطقة كذلك أيضا تتمتع بأهمية استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة، فهي بعد أزمة العراق، أصبحت المنافس الإقليمي الجديد لإيران (بدلا من العراق) في منطقة الخليج الفارسي.

والتضاد الأساسي بين إيران والولايات المتحدة في الأوضاع الإقليمية الجديدة هو على تعريف "الأدوار" في منطقة الخليج الفارسي التي تتمتع بأهمية حيوية بالنسبة للمصالح والأمن القومي الإيراني. ووجود إيران في منطقة الشرق الأدنى يرفع من قدرة إيران على المساومة وقدرتها على المناورة في مواجهة الولايات المتحدة في منطقة الخليج الفارسي في مرحلة تثبيت الأدوار. وأثناء نشوب الأزمة العراقية، كانت سياسات الولايات المتحدة، تعمل على إلغاء أي دور للاعبين الإقليميين، أي إيران وسوريا؛ بناء على هذا، حتى عندما تتواصل السياسات الأمريكية (في ظل رئاسة باراك أوباما) في إلغاء أي دور للاعبين الإقليميين، يبدو بعيدا أن يضعف التحالف الاستراتيجي بين سوريا وإيران.

وفي هذه العملية سيكون لإيران الدور الأهم وقوة

هل حدوث اتفاق سلام محتمل بين سوريا وإسرائيل يقلل من الأهمية الإقليمية للجمهورية الإسلامية؟ السلام المحتمل، لن يؤدي إلى حدوث تغيير في مكانة إيران الحالية، وليس كما يتصور بعض المحللين سيؤدي إلى أن تنسلخ سوريا عن إيران أو خروجها من التحالف الاستراتيجي مع الجمهورية الإسلامية؛ لأن استمرار هذا التحالف الاستراتيجي في الأجواء السياسية بعد أزمة العراق يقوم في الغالب على محاولة كلتا الدولتين "لتعريف أدوارهم الإقليمية الجديدة" في "فترة انتقالية"، ومن هذه الزوايا بالنظر إلى المكانة الاستراتيجية، وقدرة إيران على المناورة، فإن هذا الأمر يصب بشكل أكبر في خانة المصالح السورية.

ووجهة النظر الغالبة على المتخصصين في الشؤون الإقليمية هي أن التحالف الاستراتيجي بين إيران وسوريا قائم على قاعدة القضاء على التهديد الأمني المشترك من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وطالما ظل هذا التهديد قائما سيظل هذا التحالف قائما وقويا. لكن الأبعد من هذا أن التحالف بين سوريا وإيران قد تبلور في ظروف ما بعد الأزمة العراقية في عام ٢٠٠٣ للوصول إلى هدف استراتيجي آخر، وهو الخروج من النظام السياسي - الأمني على مستوى الأنظمة التحتية الإقليمية - أي الخليج الفارسي والشرق الأدنى - التي تعرف أدوار كل من سوريا وإيران بشكل هامشي.

ومن وجهة نظر إيران فإن النظام السياسي - الأمني القائم في الخليج الفارسي يقوم على توازن قوى تقليدي يقسم المنطقة إلى أعداء وأصدقاء، ويتم تعريف إيران باعتبارها مصدر التهديد الإقليمي الأساسي.

واستمرار التنافس في ظل هذا النظام يستهلك قوة إيران السياسية والأمنية ويزيد من حالة انعدام الثقة وخلق التوتر بين إيران والدول العربية، وفي النهاية يصب في خانة حماية المصالح الأمريكية وحليفاتها الأساسية إسرائيل.

ومن وجهة نظر سوريا، النظام السياسي - الأمني القائم في منطقة الشرق الأدنى يقوم على تقوية دور إسرائيل وحلفائها المحافظين التقليديين في العالم العربي مثل السعودية ومصر والأردن والجماعات السياسية الموالية للغرب في لبنان. ومع أن سوريا دولة عربية لكن بنية السلطة والسياسة فيها (سيادة النخبة الشيعية)، ونزاعها المتجذر مع إسرائيل جعلها بشكل

اللاعب الأقدر في المنطقة. ولو أضفنا أفغانستان وباكستان ومنطقة القوقاز أيضا إلى منطقة الخليج الفارسي والشرق الأدنى، فإن الدور الجغرافي الاستراتيجي في حل أزمات المنطقة سيصبح الأكثر أهمية؛ الأمر الذي سيجبر الولايات المتحدة على الدخول في محادثات مباشرة مع إيران لحل أزمة العراق. وكذلك أيضا فإن إيران مصدر دعم سياسي وأمني

واقتصادي ولوجستي لسوريا في لحظات الشرق الأوسط الحساسة؛ وبناء على هذا، طالما أن المنطقة تعيش فترة انتقالية فإنها ستعمل على تثبيت الأدوار الجديدة والدخول في نظام سياسي - أمني جديد. ويبدو بعيداً أن تكون سوريا على استعداد للانفصال عن إيران. وكذلك أيضا يجب القول أنه في الظروف المستجدة - حتى في حالة انفصال سوريا عن إيران - فإن ذلك لن يضعف مكانة إيران الإقليمية.

نظرة على الخط المعادي لإيران في ثاني فضائية عربية

مهدى تقوى ■ ■ إيران ١١/١١/٢٠٠٨

ربما لا توجد من بين وسائل الإعلام والفضائيات التي غطت سماء إيران فضائية واحدة تتحدث بلسان الخصومة والعداوة ضد إيران والإيرانيين مثل فضائية الأمراء السعوديين. الفضائية التي على مدى عمرها البالغ خمسة أعوام قد رسمت صورة مؤسسة متعصبة معادية للشيعة، ليس في ذهن الإيرانيين فقط والعداوة بل في أغلب المحافل والأوساط الإسلامية. وفي البرامج اليومية لهذه الشبكة التي تدعى أنها تمتلك ثاني مؤسسة إخبارية في الشرق الأوسط بعد الجزيرة، من الممكن بصعوبة أن تشاهد تقريراً واقعياً ومتوازناً عن إيران، وعن التشيع.

وكانت قناة العربية قد جعلت العلاقات بين السعودية وإيران تصل إلى حافة الهاوية، واضطرت المحافل والخوارج الشيعية في العراق ولبنان وإيران وسائر الدول الإسلامية إلى مقاطعة هذه الفضائية على عدة مراحل، لكن وكأن أياً من هذه الإجراءات لم يكن لها تأثير.

وعند تحليل خط هذه الفضائية تجد أنها على الرغم من كيانها وشهرتها قد ابتعدت عن معايير العمل الإعلامي، ولم يراع مدرائها ورؤساء تحريرها معايير الحياد والنزاهة. المهمة السياسية في عالم الإعلام:

قناة العربية كما وصفها الخبراء على الرغم من أنها ظهرت على الساحة منافسة لغريماتها الجزيرة، لكنها منذ البداية ترسمت خط تمثيل فكر الساسة السعوديين في عالم السياسة. ولهذا السبب قطعت هذه الفضائية على خمس سنوات من نشاطها المسيرة نفسها التي قد رسمتها الدبلوماسية السعودية.

هذه الفضائية التي بدأت بثها منذ العام ٢٠٠٣م لا زالت تعمل على تسطيح الرأي العام في العالم العربي. وتلفزيون

العربية هو أحد مخرجات مجموعة إم بي سي. وهذه القناة كما ورد في تقارير وسائل الإعلام العربية مدعومة من جانب الطيف المتشدد بين الأمراء السعوديين، وخطها يتطابق مع النظرة القنوية للساسة في الرياض الذين لا زالوا يروجون للايديولوجية السلفية في العالم الإسلامي. ولهذا السبب تم تسريب أخبار حول اختلاف وجهة نظر الأمراء السعوديين بخصوص خط هذه الفضائية. ويقال إن هذه المجموعة من الأمراء يتم توجيههم من جانب الأمير بندر بن سلطان، الذي كان سفيراً للسعودية في الولايات المتحدة على مدى فترة طويلة، وهو الآن بتصديده لرئاسة مجلس الأمن يعد جسراً مهماً للتعاون بين الرياض وواشنطن في الشئون اللبنانية والعراقية وموضوع الإرهاب.

وهناك دليل آخر على هيمنة جناح المتطرفين على قناة العربية هو وجود عبد الرحمن راشد في منصب رئاسة تحرير هذه الفضائية، والذي يعرف بتبنيه الفكر المعادي للشيعة ولإيران، بل ولا زال حتى الآن يكتب الذع المقالات في "الشرق الأوسط" ضد إيران، وجميعهم وضعوا أيديهم في يد بعضهم حتى تبني شبكة العربية أداء الشبكة الأمريكية المتشددة نفسه "فوكس نيوز" تجاه إيران وحركات المقاومة.

محاور معاداة إيران:

بمجرد الإطلاع على تقارير وموضوعات العاملين الآخرين لهذه الفضائية حول إيران سيتضح جلياً مدى تضاد هذه الفضائية مع إيران وتيار المقاومة.

فقدت العربية على الساحة اللبنانية في ربيع هذا العام أكبر مشروع دعائي معاد لإيران وحركات المقاومة، بالضبط عند قام التيار الواقع تحت وصاية الحكومة السعودية في بيروت بحرب شوارع ضد الجناح الشيعي والمقاومة في هذا البلد.

وقد رصدت هذه الفضائية كل إمكاناتها لتشويه الشيعة وإيران.

ولم تخف السعودية في القضية اللبنانية فهي أحد حلفاء الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط. ومن المؤكد أن هذه المنافسة غير الشريفة لها تاريخ طويل جدا في لبنان. وقد تبنت العربية بشكل خاص هذه الرؤية منذ صيف العام ٢٠٠٦م. الأيام نفسها التي بالنظر إلى أدائها المعادي للمقاومة في حرب الثلاثة والثلاثين يوما فقدت الكثير من مشاهديها. وقد عملت هذه القناة على جانب واحد خلال هذه الحرب. حتى خلال الأيام الأولى من قيام النظام الصهيوني بقصف لبنان ووصفت حزب الله بالمغامر.

والعربية في ذلك اليوم قارنت صواريخ حزب الله بصواريخ إيران، بالإضافة إلى ذلك أطلقت قناة العربية وعلى عكس كل وسائل الإعلام العربية وصف قتل أو مقتول على الشهداء اللبنانيين والفلسطينيين. بل وعلى مدى الشهر الماضي كانت تتابع تطورات الموقف في لبنان بعنوان دائم على شاشتها "انقلاب حزب الله".

ومنذ أن فقدت السعودية القدرة على منافسة إيران في قضايا الشرق الأوسط، اتجهت قناة العربية إلى أساليب جديدة مثيرة لتشويه سمعة إيران، من بينها التوافق مع خط وسائل الإعلام الغربية في موضوع الملف النووي، وحرفت هذه الفضائية بوضوح أخبارا حول الطاقة، حيث أذاعت شائعة تسرب مولد سامة من مفاعل بوشهر، هذا في حين أن

هذا النوع من المفاعلات هو في إطار اتفاقيات الأمان النووي. وعلاوة على هذا، يقوم مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبته بشكل دائم. وبالرغم من ذلك تصدر قناة العربية أحكاما متشددة تماما على الملف النووي الإيراني.

ويمكن إيراد كثير من الأمثلة التي تدل على هيمنة فكر المتطرفين السلفيين والتيار المعادي للشيعة على قسم التحرير في الفضائية الناشئة، وقد ذهبت على مدى الأشهر الأخيرة إلى أبعد من تحريف الأخبار، فقد عرضت هذه الفضائية أفلاما تتجراً بشكل واضح على مؤسس الثورة. وعلى صعيد آخر عملت على إضفاء القداسة على وجوه إرهابية وانفصالية، يأتي في هذا الإطار الحديث الذي أجرته هذه الفضائية مع عبد المالك ريج إرهابي من شرق إيران. معايير النزاهة الإعلامية:

على الرغم من أن كل الإعلاميين والشبكات الإخبارية لها طابع من الرؤية السياسية، وهي في النهاية مكلفة بتأمين مصالح الدولة أو الشركة التي تتبعها، لكن بالمقارنة بقناة العربية تشاهد اختلافات كثيرة في هذه الوسائل. أولها أن تلك الوسائل تستخدم تكتيكا ذكيا في الإيعاز بما تريد لمشاهديها. كما هو مشاهد على العقود الثلاثة الأخيرة، فقد تبنت رؤية معقدة ومحترفة في مواجهتها مع النظام الإسلامي الإيراني، هذا في حين أن العربية تنحدر في حملاتها إلى شكل سافر، بل وفي بعض الأحيان وقح لا أخلاقي.

جنرالات تركيا يدقون طبول الحرب

ابرار (الأبرار) ٩/١٠/٢٠٠٨

العراق والاشتباك مع حزب العمال الكردستاني كان نتيجة حالة الاحتقان في الشارع التركي. كما وقد عكست الهجمات الجوية التركية الأخيرة على شمال العراق وتصاعد الاشتباكات مع حزب العمال حالة الغليان السائدة في الأوساط التركية والمطالبة بالانتقام من ب ك ك كما أن تمديد قانون العمليات خارج الحدود في شمال العراق والاتصال التليفوني الغاضب الذي أجراه جل مع طالباني رئيس جمهورية العراق، يمثل سلسلة متصلة من الأحداث المتفجرة في شمال العراق حيث يستعد آلاف المقاتلون الأتراك لدخول الشريط الحدودي شمال العراق.

ويمكن القول أن جنرالات الجيش التركي يريدون توريط

استدراج جنرالات الجيش التركي رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والرئيس التركي عبد الله جول، إلى ساحة جديدة للمواجهة بينهم، فلم يكمل رئيس وزراء تركيا اردوغان زيارته إلى آسيا الوسطى، وذهب برفقة رئيس الجمهورية جول، الذي كان من المقرر أن يزور باريس، إلى مركز الجنرالات الأتراك ليستمعوا إلى تفاصيل خطط العمليات العسكرية الجديدة للهجوم الجوي والبري ضد حزب العمال الكردستاني في شمال العراق، وقد بات من الواضح أن الوضع على الحدود العراقية التركية قد عاد مرة أخرى إلى حالة التوتر.

جدير بالذكر أن الهجوم الجوي التركي مؤخرا على شمال

اردوغان في حرب و صدام مسلح، ويبدو أن الجنرالات ممن لم يحصلوا على علة في مواجهتهم ضد حزب العدالة والتنمية لإقصائه عن السلطة والإطاحة به. وجددا في المواجهة مع حزب العمال والإغارة على شمال العراق ذريعة مناسبة. تلك الذريعة أتت أكلها بعد أن قتل ١٥ جندي تركي، وقد ثار الرأي العام الشعبي ضد السياسات الحكومية ما اضطّر اردوغان إلى التوافق مع الجيش والجنرالات فريق الجنرالات المتشدد

زعيم الجنرالات في هذا السيناريو الجديد، هو الجنرال ايلكر باش بوج الذي اختير رئيسا لقيادة الجيش التركي في أعقاب تقاعد الجنرال بويوكانيت. جدير بالذكر أن المجلس الأعلى العسكري بتلك الدولة «باش» قام بتنصيب الجنرال «باش بوج» قائد القوات البرية، قائدا للجيش في أغسطس الماضي. ثم سلم الجنرال بويوكانيت، قائد القيادة المشتركة للجيش التركي مهام منصبه الجديد رسميا للجنرال «ايلكر باش بوج» في نهاية شهر أغسطس الماضي.

جدير بالذكر أن الجنرال «باش بوج»، أنهى دراسته الجامعية من الأكاديمية الحربية التركية ثم استكمل دراسته في أكاديمية «روبال» في «سندهرست» أشهر أكاديمية للضباط في بريطانيا ثم نجح في دخول الكلية الدفاعية للناو في روما. وبعد توقف بسيط عمل في مركز قيادة النانو في بروكسيل، ثم عاد إلى تركيا وعمل في منصب نائب الأمين العام لمركز قيادة الجيش. ثم ارتقى إلى منصب قائد القوات البرية التركية والقائد العام للجيش الجنرال «باش بوج» كنظيره الجنرال «بويوكانيت»، سيتولى قيادة الجيش التركي لمدة عامين ثم سيتصاعد بعد ذلك.

وطبقا للقوانين العسكرية التركية، يمكن لأي جنرال البقاء في منصب قائد الجيش لمدة أربعة أعوام فقط. وطبقا للدستور التركي، يتم تأييد انتخاب رئيس القيادة المركزية للجيش التركي بعد اقتراح المجلس الأعلى للجيش وموافقة مجلس الوزراء «من جانب رئيس الجمهورية».

منذ عامين أيضا وفي تغيير وتحول مماثل في أعقاب تقاعد العميد حلمي اوزكوك رئيس القيادة المركزية للجيش التركي، ثم اختار الجنرال «ياشار بويوكانيت» قائد القوات البرية حينها، في منصب الرئيس الجديد لمركز قيادة الجيش التركي، في مراسم بمشاركة أحمد نجدت سيزر رئيس جمهورية تركيا حينها.

خلال هذا الاجتماع عين المجلس الأعلى العسكري التركي أيضا الجنرال «ايلكر باش بوج» في منصب قائد

القوات البرية. وطبقا للعرف المعتاد داخل منظومة القوات المسلحة التركية، يتمتع قائد القوات البرية بفرصة أكبر من حيث اختياره لرئاسة مركز قيادة الجيش.

وآخر ثلاثة قادة للقوات البرية التركية «اوزاك، بويوكانيت، وايلكر باش بوج» كانوا قادة للقوات البرية قبل اختيارهم لرئاسة مركز قيادة الجيش، وقبل قيادتهم للقوات البرية، كانوا في منصب قائد أول قوات، كما هو متبع في عرف العسكرية التركية أيضا.

ويمكن القول أن جميع القادة ممن أصدروا أوامر التصدي لحزب العمال الكردستاني مؤخرا يمثلون فريقا متشددا يؤيد قمع هذا الحزب، وعلى رأسهم الجنرال «ايلكر باش بوج»، والجنرال «بويوكانيت»، وهم بصفة عامة لا يؤيدون التفاوض أو الدبلوماسية في مواجهة أكراد تركيا، ويعد الجنرال «بويوكانيت» من أشد المؤيدين لموضوع اجتياح شمال العراق ومسحق حزب العمال الكردستاني، حيث أصدر الأوامر بدخول القوات التركية إلى شمال العراق نهاية ٢٠٠٧م، وبداية عام ٢٠٠٨م، حتى أنه أصدر أوامره قبل هذا الاجتياح وبعد اختياره في منصب قائد الجيش مباشرة، للقوات الجوية التركية بقصف مقار حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

كما وقد انتقد «بويوكانيت» الحكومة التركية علنا بسبب عرقلتها لدخول الجيش التركي إلى داخل الأراضي العراقية في أعقاب العمليات التي شنها الأكراد، وأعلن «بويوكانيت» حينها، أنه سيواصل العمليات العسكرية ضد هؤلاء الإرهابيين، حتى يقضي على نشاط حزب العمال الكردستاني، وفي تعبيره عن مطالب الأكراد، يقول «بويوكانيت»، أن العديد من الأوساط تمارس الضغوط وتأجج الخلافات القومية، حتى يتفاقم الصراع وتتحول تركيا إلى فلسطين.

ويمكن القول أن سلسلة هجمات الجيش التركي ضد شمال العراق مؤخرا، قد تمكن الجنرال «باش بوج» من إيجاد تغيير جذري في العلاقة بين الجيش وحكومة اردوغان الإسلامية، وبينما أعرب كبار العسكريون الأتراك عن غضبهم من انخفاض دورهم ومكانتهم داخل منظومة اتخاذ القرار الحكومي، لكنهم تجنبوا حتى الآن النهج التقليدي المتمثل في الانقلاب، ويمارسون حاليا، ضغط دبلوماسي على الحكومة من ناحية، ويحاولون إحياء نفوذهم وسطوتهم عن طريق افتعال حرب و صدام مع حزب العمال الكردستاني من ناحية أخرى.

سعى الأفغان لحفظ الأمن والاستقرار

إيران ٢/١١/٢٠٠٨

تحول الحوار مع طالبان في أفغانستان حالياً، والسعى لإيجاد مخرج من الصراعات الداخلية في هذه الدولة إلى موضوع واضح وعلني بشكل تام. في هذا الصدد أكد أويس كافي قائد محافظة سرحدات بالشمال الغربي على ضرورة إتمام مباحثات قوات إيساف بزعامة حلف شمال الأطلنطي مع الملا عمر زعيم جماعة طالبان.

وأفادت الأنباء من كابل أن هذه الدلائل والقرائن لها معنى ومفهوم عند الملا عمر، لكن شبكة القاعدة الإرهابية وداعميها لم يعيروا هذه الرسائل أى أهمية أو قيمة.

فهل هذا الموضوع يدل على ضعف دولة أفغانستان؟ ذكرته صحيفة (ديلي تايمز) في تقرير لها تحت عنوان (الحوار مع طالبان) أن القوات البريطانية المستقرة في محافظة هلمند على يقين من أن الحرب في أفغانستان ستكون دون نتيجة.

بالطبع إن الحق مع البريطانيين لأنه على الرغم من مساعيهم، فلا يزال نصف هذه المحافظة تحت سيطرة القوات الطالبانية، كما كان الحال في السابق. من ناحية أخرى، فإن شركاء الولايات المتحدة في حلف الناتو يعارضون مد فترة وجود قواتهم في أفغانستان لأسباب سياسية متعلقة بدولهم. لكن المثير هنا هو أن السلطات الأمريكية تتحدث أيضاً في الوقت الحاضر عن الحوار مع طالبان. وهناك سؤال يطرح نفسه الآن وهو: لماذا يتخذ مثل هذا الإجراء على اعتبار إقامة انتخابات الرئاسة الأمريكية، وحدث تحولاً سياسياً في واشنطن، وهل يصب هذا الإجراء في مصلحة سياسية مثل باراك أوباما المطالب بالاهتمام بأفغانستان؟

في باطن هذا التغيير دلائل كثيرة خفية، قبل أن تبحث هذه الدلائل من الضروري الإشارة إلى أنه سيستخرج من هذه الأحاديث اعتقادات وطريقتان مختلفتان:

الأول: هو أن حكومة حامد كرزاي رئيس جمهورية أفغانستان تشهد ضعفاً سياسياً وأخلاقياً.

والثاني: ظهور انقسامات ثلاثية أو رباعية في الأعمال والأنشطة الإرهابية التي يقوم بها تنظيم القاعدة في أفغانستان،

وأن الملا عمر بصدد وضع سياسة مختلفة لطالبان. وفي الوقت الحالي ليس في يد حامد كرزاي زعامة حكومة رشيدة وخالية من الفساد. فقد اتهمت أسرته بعلاقة مع المهرين الذين يدفعون للقاعدة سنوياً مساعدات مالية تقدر بنحو ٨٠ مليون دولار بهدف إدارة الحرب.

كما أنه ليس لحكومة كرزاي أدنى سيطرة على أمور الدولة، إلى جانب عجزها عن اجتذاب الآراء لدعم البشتون. هذا في حين أن غير البشتونيين يشكلون أكثر تعداد قوات جيش أفغانستان الجديد. وينظر البشتون إلى مساعي حكومتهم نظرة سلبية، ويقال إنه تم إقصاؤهم عن ساحة المعاملات.

وفي إطار السيناريو الأول يبدو أن كرزاي يسعى لإظهار ضعف وعجز الناتو عن تحقيق مهامه، مؤكداً أن موضوع التباحث مع الملا عمر أصبح ملحاً أكثر من ذي قبل، وأنه بمثابة طريقة عملية وواقعية لإيجاد تعامل مضاعف مع البشتون وإقصاء القاعدة.

السيناريو الثاني: كان موضع تأييد ودعم من قائد محافظة سرحدات الشمالية الغربية وبعض الاستراتيجيات الغربية، حيث يعتقد البعض أن عناصر طالبان ليسوا فقط على هيئة جماعة واحدة، ولكنها مقسمة إلى شعب وأجنحة، كل واحدة منها توجه بزعامة ورئاسة زعماء مختلفين دون أى تنسيق مشترك.

وعلى عكس التصريحات السابقة لرحمان مالك مساعد وزير الداخلية الأفغانى، المبنية على أساس أن طالبان والقاعدة متحدون ويشبهون بعضهم بعضاً بصورة تامة.

قد يكون لهذه الصورة واقع فعلي في باكستان، لكن الاستنتاج الجديد من الأوضاع والتطورات الحاكمة في أفغانستان تكشف عن أن هذه الجماعة أسيرة التفرقة واختلافات الرأي من الناحية المؤسسية، بحيث يمكن توفير الظروف للتباحث مع كل فريق منهم على حدة.

وقد كشف الملا عمر بنفسه - خلال هذا الزخم من الجدل - عن وجود علامات ورسائل دالة على إتمام التباحث، وطالب جماعة طالبان بالكف عن الهجوم على المدارس، وأن يتعدوا عن الأماكن التي يحتمل أن يقتل فيها أثناء الهجوم عليها نساء

وأطفال. كما طالب الملا عمر كذلك من قوات طالبان ألا يجربوا محلات بيع الاسطوانات المغنطة (السدييات).
لم تكن قوات طالبان في باكستان مطالبة بالإصغاء إلى هذا الكلام، وهذه المطالب.

هذا الوضع يذكر بفترة النضال ضد الاتحاد السوفيتي السابق، والتي كان يمثل خلالها قادة قوات المجاهدين لأوامر زعمائهم السياسيين. في بيشاور.

وقد جاء في تحليل ديلي تايمز: أن الملا عمر اشترط في الوقت نفسه خروج القوات الأجنبية من أفغانستان للتباحث مع الحكومة الأفغانية.

هل يجب أن يبدأ الحوار مع طالبان من منطلق الضعف أم لا؟ لأن مثل هذا المطلب يضع طالبان في موضع الأمر والنهي بطريقة عملية. تعالوا نتخيل للخطة أن الملا عمر شارك في مباحثات بشأن عودة حركته إلى كابول أو المشاركة في الائتلاف الحاكم في أفغانستان. حيثذ ما هي سبل التعامل مع أعضاء طالبان الباقين في باكستان؟ بعض القبائل في وزيرستان تدعى سيطرة طالبان، كما كان يحدث من قبل، خاصة في المناطق المعروفة بـ طالبان باكستان.

من ناحية أخرى، توجد جماعات وأجنحة أخرى يجب أن تشارك في تشكيل الحكومة. كما يوجد سبب آخر يسترعى الاهتمام خاص بالقوات الطالبانية في باكستان، حيث يلاحظ أن عددا كبيرا من المهاجرين الأفغان يمتنعون عن العودة لبلدهم، لأنهم بمثابة إرهابيين في أراضي جبال هانجوتال. فالقوات المجاهدة التي هي في الغالب من مناطق البنجاب، يضافون أيضاً إلى جموع المهاجرين الأفغان.

طلب جماعة طالبان أكبر من الوزارة:

من ناحية أخرى، يعتقد عبد الله عبد الله وزير الخارجية الأفغانية الأسبق وأحد مساعدي أحمد شاه مسعود، أنه يجب أن نسعى بالتعاون مع المجتمع الدولي ألا يتبدل أمل شعب أفغانستان في تحسين أوضاع دولتهم ويتحول إلى يأس.

جاء في حوار دبلوماسي إيراني مع دكتور عبد الله: لا يوجد شك أن طالبان منذ أن استقرت في أفغانستان، وهي لا تهتم أو تعتنى بها، فقط كان هناك بعض الدول تساعد أفغانستان كي لا تتفاقم مشكلة طالبان وكذلك الإرهاب.

اليوم، العالم بأجمع يلتفت ويعتنى بقضية أفغانستان، ويقدم يد العون إلى هذا البلد.

بناءً على هذا تغيرت أوضاع أفغانستان، وقد ألقى هذا التغيير بظلاله مؤثراً في حياة الناس، خاصة أنني أعتبر أن أكبر تطور في أفغانستان هو وصول الناس إلى هذه النتيجة،

وهي أن طريق تحديد المصير، لا يتأتى إلا عن طريق المشاركة في العملية السياسية والمشاركة في الانتخابات والأنشطة السياسية. هذه نتيجة عظيمة جداً من أجل أفغانستان، ففى الظروف الحالية فإن المشكلات القائمة في أفغانستان جديرة بالملاحظة، سواء في الجزء الأمني منها أو الموضوعات الحكومية الإدارية.

وفي الحقيقة، فإن البحث الذي بدأ بإجماع شعبي على صعيد المنطقة وبشكل دولي، أصبح اليوم مشكوكاً فيه، ونتيجة لذلك ازدادت المشكلات في أفغانستان.

من هذا المنطلق يوجد قلق من الأوضاع الفعلية في أفغانستان في كل الجوانب، لكن لا يزال الناس أيضاً يأملون في تحسن الأوضاع.

وبالقطع توجد مجالات لتحسين الأوضاع، لكن يجب أن تبدأ التغييرات في الطريقة والأسلوب والسياسة سواء من جانب أفغانستان، أو من جانب المجتمع الدولي حتى لا يتبدل أمل الناس باليأس وفقدان الأمل.

كل من يريد أن يفسح المجال لوجود طالبان أو أن يعطى لهم الضوء الأخضر، لن يحصل إلى مراده، ونحن نعلم أن هذا أيضاً لن يكون موضع قبول الشعب الأفغاني، ولن يكون حتى في مصلحته. ولو أن الهدف من هذا أن يرفع عدد من أعضاء هذه الجماعة أيديهم عن العنف، وأن يأتوا للمشاركة في العملية السياسية مثل سائر شعب أفغانستان، وأن يقبلوا بالقانون العام لأفغانستان الذي حظى بتأييد الشعب الأفغاني، هنا يجب أن يفسح المجال لهم.

لكن التصريح بما يخدع الناس، ويقلق أصدقاء الحكومة والدولة، وتزيد الطالبانيين تهوراً لا يمكن أن يساعد في حل هذا الموضوع، فالسياسة التي من المقرر أن تتخذ ضد الطالبانيين يجب أن تكون في شكل قومي حتى تكون مدعومة بتأييد الشعب.

أعتقد أن الضجة المثارة بخصوص المباحثات التي تمت في السعودية أو لم تتم بالفعل هي أكثر من محتواها، لكن الحكومة لم تستطع أو لم ترغب - بسبب موضوعات ومسائل أخرى - في طرح هذه القضية. فما الذي تتباحث بشأنه؟

الطالبانيون لا يريدون الوزارة، الطالبانيون الذين كنا نواجههم، والذين يعرفهم الناس أيضاً، يريدون إقرار نظامهم في أفغانستان، ونحن نعلم ما هو نظام الطالبانيين، ويجب على كل ما يطرح من خطابات أو رسائل مراعاة هذا الموضوع. أنا على يقين أن الناس لا يعلمون ما المعنى المقصود من هذه المباحثات. لذا، يجب أن تطرح هذه القضية بشكل واضح.

طالبان في طريقها للدخول في حكومة أفغانستان

ابرار (الأبرار) ١٣/١٠/٢٠٠٨

مكة تحول إلى هدف آخر هو تحسين الوجهة وكسب الثقة السياسية لأشخاص مثل ذلك الطالباني. ومن ناحية أخرى، أفسح هذا الاجتماع المجال للسعوديين لتزداد مساطتهم. من وجهة نظر سيّتاماس، الخبير في الشؤون السياسية الأفغانية، ومن أعضاء "مؤسسة العلم والسياسة" في ألمانيا، فإن اجتماع مكة لم يكن متوقّعا، فهي تذكر أنه "منذ فترات ماضية توجد دلائل وشواهد على وجود مباحثات سرية. وأن الأوضاع الداخلية في أفغانستان توضح أن مكافحة المتمردين في هذه الدولة لا يمكن أن يتم عن طريق الحل العسكري". تعتقد السيدة ماس أن خطوة كرزاي مرتبطة بتخطيطه للفوز بالانتخابات الرئاسية القادمة. والموضوع بالنسبة لكرزاي ما هو إلا لكسب أصوات الناخبين في ولايات أفغانستان المضطربة في انتخابات خريف العام المقبل. فقد كسب ٥٥٪ من أصوات الناخبين في انتخابات الأربع سنوات الماضية، لكن شعبيته قد قلت بنسبة ١٧٪. وتضيف ماس خيرة الشؤون الأفغانية في هذا الشأن: "في الوقت الذي تعقد فيه مباحثات سرية ويتم فيه وقف إطلاق النار، يكون ذلك نوعاً ما لخدمة الفوز بانتخابات العام المقبل، فإن مسيرة السياسة في أفغانستان تتعد أكثر من ذي قبل عن الهدف في جعل هذه الدولة دولة ديموقراطية".

فعلى الرغم من التأكيد على الحريات الديموقراطية في القانون العام للدولة، لكن لن يتم الاعتراف رسمياً بقانون الحريات المذكورة إلا في إطار الشريعة فقط. وترى السيدة ماس أن مشاركة طالبان في حكومة كابل سيكون بلا شك أمراً صعباً، بمعنى أن الجماعة سوف تسعى للاستفادة من بنود القانون العام وفقاً لتفسيراتها وتعبيراتها الخاصة، فطالبان تعتبر أن الإسلام غير موافق أو لا يتناسب مع الديموقراطية. كذلك فعلى الرغم من أن المتحدثين باسم طالبان ينفون في الوقت الحاضر أي نوع من المحادثات مع ما يسمى "حكومة طالبان" أو "ما يدعى كرزاي"، لكن الكوادر الشابة في هذه الجماعة يتباحثون بشأن التوافق مع حكومة كابل، وذلك للنجاة بأنفسهم وبسبب الكبر والغرور الذي ألم بالكوادر الأقدم المحيطة بالملا محمد عمر. الواقع أن باكستان أيضاً قد شددت من مواجهاتها لجماعة طالبان، وقد أثر هذا على وضع هذه الجماعة. كما تذكر سيّتاماس في هذا الشأن أيضاً أن: "من

هل وجهوا طالبان تجاه التباحث من أجل الحكومة الأفغانية؟

اللقاءات غير الرسمية بين الطرفين تشير إلى ذلك، لكن الغرب يجب أن يعد نفسه لتجنب مثل هذا الواقع. فلن تكون المباحثات في مصلحة الديمقراطية في أفغانستان. ولا تحفى حكومة أفغانستان أنها قد بذلت جهوداً كبيرة في إطار "لجنة الصلح الوطنية" لجلب الثوار المتمردين المسلحين من تلك الجماعة من مثيري الفتن المتمردين الذين قبلوا اقتراحات الحكومة، والذين سيتم العفو عنهم من قبل الحكومة، ويستطيعون العودة لممارسة حياتهم بصورة عادية. واحد من هؤلاء المتمردين، على سبيل المثال، وكيل أحمد متوكل، وزير خارجية طالبان السابق الذي دخل في ممارسة النشاط السياسي بعد قطع علاقته بهذه الجماعة، وشرح نفسه لمجلس نواب أفغانستان حتى عام ٢٠٠٥، لكنه لم يوفق في كسب أصوات الناخبين بصورة تكفي لدخوله المجلس.

من هذا المنطلق، فقد أدى انتشار خبر اللقاء الأخير بين نواب حكومة أفغانستان، وجماعة طالبان في المملكة العربية السعودية إلى قليل من الدهشة والحيرة. مع كل هذا، فإن الحكومة تكذب إتمام مثل هذا اللقاء. يقول همايون حميدزاده المتحدث الرسمي باسم رئاسة جمهورية أفغانستان، في هذا الشأن: "لم يكن هناك أي حديث، ولم تتخذ أي وساطة أيضاً، ولكن رئيس الجمهورية حامد كرزاي قد صرح أنه منذ فترة طويلة، في اتصال له مع ملك السعودية سأله هل يمكنه أن يلعب دوراً في مجال الاستقرار والسلام في أفغانستان، وإن تم له التوفيق في هذا الشأن فإن حكومة أفغانستان ستقبل وسوف تشارك في المحادثات". وبناءً على المعلومات من مصادر مستقلة، فقد حضر أيضاً في لقاء الأطراف الأفغانية في مكة، علاوة على عدد من نواب المجلس ومسؤولي الحكومة، نائب عن جماعة طالبان ومبعوث حكمتيار. مع كل هذا، فإن الوفد الحكومي الذي حضر في هذه الجلسة لم يكن مفوضاً بصورة رسمية لإتمام المباحثات، لكن هذا لا ينفي هذا الواقع، وهو أن مثل هذا اللقاء له أبعاد ونتائج سياسية عظيمة. وفي محادثات مكة، يذكر أن ممثل طالبان كان شخصاً عهد إليه القيام بمسئولية عدة عمليات إرهابية، وكان بمثابة المتحدة الرسمية باسم الجماعة. على هذا النحو فإن إجماع

الواضح أن الولايات المتحدة قد تدخلت بقوة للضغط الشديد على آصف علي زرداي رئيس جمهورية باكستان كي يواجه جماعة طالبان بقوة أكثر، خاصة في المناطق الحدودية مع أفغانستان. ومن وجهة نظر السيدة ماس، أن مشاركة طالبان في السلطة سواء على المستوى الوطني أو على مستوى الولايات سيكون بهذه النتيجة، وهي أن تنفيذ إجراء، أو

المطالبة بالحقوق الديمقراطية وحقوق البشر وحقوق النساء والحريات الاجتماعية والسياسية ستكون بصورة أقل. في الواقع، إن أفغانستان ستكون لها حكومة مذهبية توجهها نحو القوة، ذلك في حال دخول طالبان إلى السلطة، وهو الشيء المحسوس والملموس في بعض ميول واتجاهات الحكومة الحالية.

مكانة الأحزاب والجماعات في باكستان

كيهان (الدنيا) ٢٧/١٠/٢٠٠٨

تحتل الأحزاب والجماعات الدينية دائما في تاريخ باكستان مكانة خاصة، بالشكل الذي جعل لها دورا خلاقا في الساحة السياسية خلال ستون عاما هي تاريخ هذه الدولة في المنطقة.

وبالطبع فإن تواجد الجماعات والأحزاب الدينية في الساحة السياسية الباكستانية كان على فترات متقطعة، إلا أن نقطة التحول في تواجد الجماعات الدينية في السياسة يرجع للسنوات العشر الأخيرة.

الإسلام هو الدين الرسمي لهذه الدولة، ٩٨٪ مسلمون سنيون على المذهب الحنفي، ومنهم جماعة على المذهب الشافعي، ٢٪ من عدد السكان على المذهب الشيعي.

وكان الدين الإسلامي هو أساس قيام باكستان، ومن هذا المنطلق فإن الأديان الأخرى لم يكن لها دور في الأوضاع السياسية لهذه الدولة، والدستور الجديد لباكستان والذي صدر عام ١٩٧٣ قدم باكستان على أنها جمهورية إسلامية.

ورغم ذلك فإن القوانين الباكستانية قد منحت الحق للمواطن حق إقامة شعائره الدينية والدعوة لعقيدته في أي مكان، وحق إقامة المؤسسات الدينية التابعة له.

أ - التركيبة الدينية في باكستان

١ - أهل السنة: وتشمل الفرق التالية: الحنفية - الشافعية - أهل الحديث - الوهابية.

وعلماء أهل السنة جماعتين لكلا منها مدارس ومراكز دينية متعددة، الأولى أهل الحديث وهم أقرب إلى الوهابية. والأخرى هي جماعة خاصة ليست صوفية ولكن لديهم أيديولوجية التصوف وهم أقرب إلى الشيعة من هذا الجانب.

٢ - التشيع: يشكل الشيعة ٢٥٪ من عدد سكان باكستان وهم بشكل رئيسي من الشيعة الإمامية، ومنهم جماعة من

الإسماعيلية، وجماعة زيدية.

ورجال الدين في باكستان سنة وشيعة وكل جماعة لديها مؤسساتها ومراكزها الدينية الخاصة، وفي هذه الدولة الكثير من رجال الدين متصوفة وأقطاب ولكن من الناحية الثقافية والأيدولوجية أقرب إلى أهل التشيع وإن كانوا يعتبرون أنفسهم أحناف.

والأنشطة السياسية للأحزاب الدينية في باكستان عمرها ثلاثون عاما تقريبا، وكان الحزب الإسلامي الحقيقي الوحيد خلال الثلاثون عاما الأولى من تاريخ باكستان هو حزب الجماعة الإسلامية ولم تكن نشاطاته متعددة في الساحة السياسية، وفي عهد حكومة (ذو الفقار علي بوتو)، طرح حزب إسلامي جديد تحت اسم جمعية العلماء المسلمين بزعامة (مفتي محمود)، في ولايات (سرحد وبلوچستان).

وفي سنة ١٩٧٩ وبعد الموافقة على قانون العشر والزكاة في البرلمان الباكستاني، عهد لهذه الجمعية بمسئولية توزيع الزكاة على الفقراء والمحتاجين. وبناء عليه كانت هناك علاقة بينهم وبين المسؤولين في الحكومة، وكانت تتم مشاورات في هذا الشأن، ولأول مرة يصبح لرجال الدين نفوذ سياسي واجتماعي والمشاركة في الانتخابات، والمساهمة في التشكيلات الحكومية على مستوى المحلي والإداري والتشريعي.

وبالطبع فإن هذا الوضع بالنظر إلى الفرقة المذهبية الموجودة قد اوجد أحزاب سياسية متعارضة.

وظهرت الصراعات المذهبية في عهد (ضياء الحق) بشكل ملحوظ، وكانت القوانين الإسلامية موضع اختلاف، ورغبات الفرق الإسلامية بهدف تنفيذ الشريعة الإسلامية، وتزايدت الرغبة في حمل السلاح من قبل الشعب وإيجاد محاكم شرعية وزادت ساحة التوتر في المجتمع.

وقد اغتيل خلال هذه الفترة عدد من الزعماء الدينيين أمثال

العلامة (عارف الحسين) رئيس نهضة تنفيذ الفقه الجعفري، ورؤساء لجان جيش الصحابة الباكستاني (مولانا حق نواز) و(ضياء الرحمن فاروقي).

ارتباط الدين بالسياسة في باكستان:

في باكستان لا يستطيع اى سياسى قادر ان يتجاهل دور الإسلام في التطورات السياسية للدولة، واغلب الساسة يفضلون ان يقربوا علماء الدين إليهم حتى يكونوا مصدر دعم وتأيد لهم، وفي عهد (ضياء الحق) كان تأييده للمجاهدين الافغان في حربهم ضد الروس عامل السحر في جذب تأييد ودعم رجال الدين في دولته في سياساته الداخلية والخارجية. والأنظمة الباكستانية متعارضة مع بعضها البعض من حيث التحيز السياسى وتفسيرها للأيدولوجية الإسلامية، وعلى سبيل المثال، نظام (ذو الفقار على بوتو) وحزب الشعب الباكستاني كان يعبر عن إيمان الشعب بالإسلام، وانتهج هذا الحزب تحت راية الاشتراكية الإسلامية سياسات إصلاح سياسى واقتصادى، وسياسة عدم الانحياز في الخارج.

وتؤكد الخطابات السياسية والإصلاحية للنظام على المساواة والعدالة الاجتماعية على اعتبار أنها الأصول الاساسية الإسلامية والخصائص البنوية للمجتمع ونظام الحكومة الإسلامية منذ عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

وكانت استراتيجية الحزب تستلزم إصلاحات اجتماعية وتعلم الإسلام وإدراك أكبر لدور العلماء والمساجد، في ظل الاعتراضات المتزايدة في أواخر عقد ١٩٧٠.

وكان نظام بوتو قد تراجع وزادت مطالب ونفوذ واعتراضات المنظمات الإسلامية المحافظة تحت مظلة الاتحاد الوطنى الباكستاني، وفي النهاية قامت ثورة ١٩٧٧، وسقط هذا النظام، وجاء نظام جديد أكثر فاعلية بزعامة ضياء الحق، وكان انشط في الناحية الاقتصادية والاجتماعية واقرى من الناحية السياسية، وحظى بتأييد الغرب وخصوصا أمريكا، وحوأ أسلمة النظام، فقد أكدت حكومة ضياء الحق على استمرارية ارتباط الإسلام وباكستان مع استمرار النظام العسكرى، وكان الهدف الرئيسى من التأكيد على هذا الترابط هو كسب الشرعية خصوصا بين الطبقات الدنيا والمتوسطة في باكستان وفي صفوف العلماء والأحزاب الدينية المحافظة.

وأحد الأهداف الأخرى لإعلان هذا الترابط هو أبعاد القوى المعارضة الأخرى اليسارية والليبرالية، ليعتبرها العامة قوى غير إسلامية ومن ثم لا يمكن قبولها كبديل للقوى الإسلامية الموجودة.

وكانت رغبة الجماعات والأحزاب الدينية في باكستان تنفيذ النظام الاسلامى في هذه الدولة سببا في انتشار المدارس المذهبية، وسعى ضياء الحق لإحباط آثار سياسة بوتو في الساحة الدولية، وكان بوتو يسعى للتقرب من دول مثل

الصين، وذلك بهدف استقلال باكستان أكثر عن الغرب، وفي المقابل كان ضياء الحق يسعى للتقرب لأمريكا أكثر في وقت اشتد فيه الصراع بين أمريكا والشيوعية في آسيا الوسطى. في الوقت الذى كان ضياء الحق يستفيد من سياسة (الإسلامية) باعتبارها أداة لاتحاد القوى الباكستانية الداخلية، ونجح ضياء الحق في تحقيق شعبية كبيرة، وساقه هذا الى الحركات المتشددة والسعى لتسليحها، وخلال فترة قصيرة انتشرت المدارس الدينية في أنحاء باكستان، وفي الحقيقة كانت هذه المدارس هى المهد لحركات الجهاد في أفغانستان، وعلى هذا النحو ظهر خلال ثلاثة عقود آلاف المدارس الدينية بمساعدات مالية وحكومية في أنحاء باكستان.

وخلال بضع سنوات تحولت هذه المدارس الى مواضع لتعليم الجهاد للذين حاربوا جنبا إلى جنب مع الافغان، ونجح ضياء الحق خلال فترة حكمه ان يقنع المؤسسات الخيرية السعودية بإنشاء عشرات المدارس الدينية على الحدود مع أفغانستان، ولأول مرة في تاريخ باكستان تدفع الحكومة دعما ماليا لتوسع التعليم الدينى، حتى أن الزكاة كانت تدفع خلال عهده للمواطنين لتأمين نفقات تعلمهم في هذه المدارس، وأغلب هذا الدعم المالى كان لأجل التوسع في مدارس (ديوندى) وهى التى تدرس المذهب الحنفى، وفي الهند نفس المدارس تحت نفس الاسم ورؤياهم متقاربة مع الفكر الوهابى السعودى، وهذه المدارس منتشرة الآن في جنوب آسيا، إلى جانب انتشارها في باكستان مع مدارس أهل الحديث وحتى الشيعة.

وكانت النتيجة الأهم لسياسة ضياء الحق هى انتشار حركات التطرف وتعميق الخلاف المذهبى.

وفي نفس الفترة تشكلت الميليشيات المسلحة السنية مثل جيش الصحابة الباكستاني بهدف محاربة الشيعة، وتأسست الحركات الشيعية أيضا ردا على الحركات المتشددة مثل حزب (تحريك نفوذ الفقه الجعفري).

وطبقا للتقرير الذى أعلن مؤخرا من قبل (المؤسسة الدولية للأزمة icg) في بروكسل، وصل عدد المسجلين لأسائهم في المدارس الدينية في باكستان خلال عام ٢٠٠٣ إلى ١،٧ مليون طالب تتراوح أعمارهم ما بين ٥ حتى ٨١ سنة، واغلبهم من أبناء الأسر الفقيرة في باكستان. كذلك وبسبب عدم وجود نظام قانونى يراقب أنشطة دور الأيتام، فانه سنويا يحول آلاف الأطفال الأيتام من هذه الدور إلى هذه المدارس، ويزداد عدد الطلبة الأجانب في هذه المدارس عاما بعد عام ووصل عددهم بالآلاف أغلبهم من الأفغان، وأغلب هذه المدارس تحت حماية ودعم الحكومة، وطبقا لتقرير icg فإن المساعدات السنوية لهذه المدارس وصلت إلى ١،٥ مليار دولار، وهذا المبلغ تقريبا ضعف الدخل السنوى للحكومة

كما أن هذه المدارس كانت موضع دعم الجهاز الأمني الباكستاني المعروف ب (اي اس اي)، وتعهد علماء الدين مسئولية التعليم الأيديولوجي، وقبل ضباط الجهاز الأمني الباكستاني مسئولية تعليمهم عسكريا، وبما لاشك فيه أن (طالبان) و(القاعدة) هما نتاج هذا الواقع.

وفي النهاية فانه يلاحظ في هذه الدولة كثرة الجماعات والأحزاب الدينية مع وجود خلافات مذهبية وعقائدية وقومية، وهذه الخلافات ملموسة ومحسوسة على مستوى المجتمع، من جانب آخر كان الإسلام هو العنوان وعامل تشكيل دولة باكستان، كما أن الدستور كذلك قد دون في إطار الشريعة الإسلامية، وكان ذلك عامل في نمو وكثرة الأحزاب الإسلامية وتفرقها، وكان وجود عقائد ورؤى مختلفة بين الشعب الباكستاني سببا في عدم نجاح الأحزاب الإسلامية في الانتخابات البرلمانية، ولم تستطع هذه الأحزاب مطلقا تشكيل حكومة إسلامية بشكل مستقل.

الباكستانية من الضرائب المباشرة.

والواقع ان المدارس الدينية الباكستانية جزء من نظام تعليمي، ونتيجة لعمل حكومي ورسمي، إلا أنها لم تكن موضع اهتمام سليم.

والآن يوجد أكثر من ١٢ ألف مدرسة دينية ذات ميول راديكالية إسلامية في باكستان وغير مرتبطة بصورة مباشرة بالدعم الحكومي من الناحية المالية.

والأساس الذي يدرس في هذه المدارس (الجهاد تركيبي أيديولوجية للمذهب الحنفي والسلفي) بالإضافة إلى الفكر المعادي للغرب وكانت الأولوية في التعليم في هذه المدارس، هو الجهاد في أفغانستان، وكانت هذه المدارس موضع دعم الحكومة الباكستانية، ومع مشاركة هؤلاء الطلاب في جهاد الروس في أفغانستان، أصبح الدعم المالي لهذه المدارس متعلق بالدول الثرية في الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

عليف: سلطة محبطة في منطقة القوقاز المعقدة

ابرار ١٦ / ١٠ / ٢٠٠٨

فترة رئاسته للجمهورية، وهي السياسة التي تعنى استمرار المبادئ التي وضعها حيدر علييف، والتي كانت أعظم داعم للرئيس الفعلي لجمهورية أذربيجان. فقد استطاعت جمهورية أذربيجان أن تتحول إلى واحدة من الدول البارزة في المنطقة، وذلك بالاستفادة من الوضع الاقتصادي في الأسواق الدولية للطاقة، وبمساعدة سرعة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي لهذه الدولة. وقد أوجد اتخاذ القرارات السياسية المناسبة والعاقلة في مجال الاستثمار في قطاع النفط نقطة الاعتماد أو الارتكاز بحيث تستعد هذه الدولة لمواجهة المخاطر الدولية، ومن جملتها الاستعداد للمواجهة مع نتائج الأزمة المالية العالمية.

علاوة على ذلك، ابتكار رئيس جمهورية أذربيجان، حيث قرر إقامة وتنفيذ مشروعات وطنية خلال الخمس سنوات المقبلة، الهدف منها هو محاربة الفقر وتقليل البطالة وتطوير المنطقة. على هذا الأساس، ووفقاً لتقرير منظمات الإحصاء في هذه الدولة، فقد وفق خمسمائة ألف شخص من العاطلين في جمهورية أذربيجان في الحصول على فرص عمل، وذلك خلال الخمس سنوات الماضية.

وانخفض عدد الأفراد الذين كانوا في تصنيف الطبقة

حينما أجريت انتخابات رئاسة الجمهورية في جمهورية أذربيجان لم يكن لدى الأغلبية العظمى أدنى شك في النتيجة النهائية لهذه الانتخابات. فقد جاء في تحليل لوكالة أنباء نوفوستي عن هذا الموضوع أن إلهام علييف رئيس جمهورية أذربيجان سيكون رئيس الجمهورية الوحيد الذي اختص لنفسه حتى الآن بأطول فترة رئاسة للجمهورية في منطقة القوقاز. وقد اعتبر نفسه أنه من الممكن أن يكون سلطة محبطة في منطقة القوقاز المعقدة، وغير القابلة للتنبؤات والتوقعات.

الموضوع الذي حاز أهمية قصوى هو شخص رئيس جمهورية أذربيجان الذي تتأسس سياسته الخارجية على الأصولية، كما يعطي قيمة كبيرة لإقامة وتقوية علاقاته الطيبة مع رؤساء الدول المجاورة له. وفي هذا الشأن يمكننا أن نعتبر والده حيدر علييف أستاذاً له، حيث كان يحظى بتقدير على المستوى المحلي والدولي، وهو الشخص الذي دخل الساحة السياسية بصفته أول رئيس مستقل لجمهورية أذربيجان. ونستطيع أن نعتبر أن استمرار السلطة واستقرارها هو الطريقة الأصلية لسياسة علييف في الخمس سنوات من

الفقيرة في هذه الدولة من ٤٠ في المائة إلى ١٨ في المائة، وغيروا من محافظات هذه الدولة بصورة ملحوظة. كذلك فإن إنشاء شوارع جديدة، ومحطات للطاقة، وعمليات للمياه، وخطوط للنفط والغاز هي الأخرى تعتبر من التطورات الحاصلة في محافظات هذه الدولة.

وفي حين أن كثيراً من المتخصصين في المؤسسات المالية والدولية ينتقدون الاحتكار في الأسواق المحلية في جمهورية أذربيجان، وانتشار الرشوة في هذه الدولة، فسوف يكون لهذه الانتقادات تأثيرات سلبية على الاستثمارات الخارجية في هذه الدولة.

أيضاً السياسة الداخلية في أذربيجان ليس فيها أى إشارة على التغيير في الأحداث. ففي حين أن الحزب المعارض يسعى لأن يلقي بذنب سلسلة هزائمه المتتالية في عنق الدولة ويتهم الحكومة بعدم ممارسة الديمقراطية، تدعى الحكومة في ردها على هذه الاتهامات أن الحزب المعارض قد تغافل الأزمة السيستماتيكية، ولهذا فقد أحاطت به هذه الظروف. وتقترح الحكومة في ردها على هذه الاتهامات أنه يجب تغيير زعيم الحزب المعارض، والذي تراه الحكومة المستول الأساسي

عن هذه الهزائم. لذا، فإن كثيراً من أعضاء الحزب المعارض سيمتنعون للأسباب السالفة الذكر عن المشاركة في انتخابات رئاسة الجمهورية في أذربيجان. من ناحية أخرى فإن بعض منظمات حقوق الإنسان تعتبر دولة أذربيجان من الدول التي لديها مشكلات في حقوق الإنسان في بعض الجوانب.

يمكن أيضاً اعتبار الملك عبد الله الثاني ملك الأردن شبيهاً لعليف، فكلاهما يشتركان في أمور لا حصر لها.

فالاثنتان في سن واحدة تقريباً، وكلاهما أيضاً قد ورثا المساعي السياسية لوالديهم. علاوة على هذا، فإن لكليهما سياسة منطقية وقابلة للتنبؤ والتوقع، لكنه مع هذا يختلف عن الملك عبد الله، فعلييف هو الشخص الذي يقضى الفترة الثانية لرئاسته للجمهورية طبقاً للقانون الأساسي لهذه الدولة، والتي من المقرر أن تكون الدورة الأخيرة. بالطبع هناك اقتراحات تم طرحها بشأن تمديد فترة رئاسة الجمهورية في أذربيجان، وسوف يقوم الهام علييف بوظائف فترة رئاسته الثانية للجمهورية من خلال انتهاج سياسة قابلة للثقة والاعتماد والقوة، الأمر الذي يثير بالطبع حسد بعض السياسيين الموفقين.

خدعة التغير

جمهري اسلامي (الجمهورية الإسلامية) ٢٠٠٨/١١/١٦

رفع أوباما راية التغير في السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية التي شهدت أسوأ أيامها في زمن ولاية جورج بوش وأوصلت سمعة الأمريكيين إلى الحضيض، وبالطبع كان الفوز من نصيب أوباما على حساب غريمه الجمهوري القريب من توجهات طاقم جورج بوش.

لكن مواقف أوباما الأخيرة تدل على عدم تغيير في سياسة الإدارة الأمريكية حيال قضايا الشرق الأوسط وعلى رأسها القضية الفلسطينية حيث أعرب أوباما عن دعمه المطلق والكامل لدولة إسرائيل كدولة لليهود واثبت ولاءه للكيان الصهيوني وللوبي الصهيوني المتنفذ في الولايات المتحدة ولم يبد أي موقف مشجع حيال القضية الفلسطينية وحتى لم يتحدث ولو بوعده كاذب كسلفه جورج بوش عن إقامة

الدولة الفلسطينية المستقلة. ان موقف أوباما ورغم انه اقسم بالمرونة ووعد في حملته الانتخابية باجراء حوار مباشر ودون شروط مع ايران، لكنه وبعد فوزه في الانتخابات كان له موقفا متناقضا مع الموقف السابق حيث اتهم ايران بالسعي لامتلاك القنبلة النووية وحذرهما من دعم ما أسماه قوى الارهاب في المنطقة وهو يقصد حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان. وشددت صحيفة جمهوري اسلامي على ان التغير الذي ينشده أوباما لا يشمل قضايا الامة الإسلامية وعلينا ان نكرس جهودنا حول محور المقاومة والصمود ووحدة الصف أمام الغطرسة الصهيونية والأمريكية.

توهم أوباما

صداي عدالت (صوت العدالة) ٢٠٠٨/١٢/١

صرح الرئيس الأمريكي المنتخب بارك أوباما قائلا: ان سحق القاعدة وقتل او اعتقال اسامة بن لادن هو اكبر واهم اولوياتنا الامنية في العالم.

لكن حتى اذا تمكن أوباما من قتل بن لادن، فلا يستطيع تدمير تنظيم القاعدة او نفسه الى الابد لان هناك جذور اجتماعية وثقافية ودينية عميقة تولد مثل هذه التنظيمات في ارجاء العالم.

ان تنظيم القاعدة يمتاز بتشكيلات مالية واستخباراتية قوية ومعقدة وهو عبارة عن خلايا صغيرة وكثيرة منتشرة

في اقصى نقاط العالم ولا يوجد لهذا التنظيم مكاناً او مركزاً خاصاً لكي يتم القضاء عليه. وعلى الرغم من الجهود العالمية والكبيرة التي بذلتها اجهزة الاستخبارات والامن الأمريكية في تحجيف مصادر التمويل وتحديد عمل ونشاط هذا التنظيم لكنها لم تتمكن من القضاء عليه ابداً.

ان الادارة الأمريكية في حربها ضد القاعدة لم تواجه تنظيمياً عسكرياً وامنياً بحثاً بل تواجه تنظيمياً ايدولوجياً يمتلك خصوصيات عقائدية قوية وله موقف فكري متشدد ضد الامبريالية الأمريكية.

ان احسن وانجع طريقة لمواجهة هذه التنظيمات السلفية والمتشددة المنتشرة في ارجاء العالم هو حل القضايا الاساسية والملحة في العالم وعلى رأسها القضية الفلسطينية. ومادام الكيان الصهيوني يحتل الاراضي الفلسطينية ويقتل الناس ويدمر البيوت والمزارع الفلسطينية ويبني مستوطنات صهيونية ويصرّ على تشديد المحاصرة على الشعب الفلسطيني ويصرّ على احتلال الارض والمقدسات

الفلسطينية ولا يعترف بحق العودة عودة اللاجئين الفلسطينيين الى اراضيهم وبيوتهم، ومادامت القوات الامريكية تحتل الاراضي الافغانية والاراضي العراقية، ستبقى الشعوب العربية والاسلامية ناقمة ومقاومة بكل الاشكال والاساليب، بما فيها الاساليب الخاطئة التي انتهجتها تنظيمات سلفية كالقاعدة وطالبان وامثالها في ارجاء العالم الإسلامي.

إيران بعد الانتخابات الأمريكية

■ آرزو ديلمقاني - اعتماد ملي (الثقة الوطنية) ١٢/١١/٢٠٠٨

مما لا شك فيه أن الانتخابات الأمريكية لا تعتبر موضوعا جديرا بالأهمية فقط في إيران، لكنها تحظى بهذه الأهمية على مستوى العالم. فالولايات المتحدة من الدول المعدودة التي تؤثر انتخاباتها الرئاسية بشكل ما على المجتمع الدولي. والتخمينات بخصوص مستقبل العلاقات الأمريكية - الإيرانية بعد انتخاب باراك أوباما المرشح الديمقراطي هي أحد الموضوعات الجديرة بالبحث والدراسة من جوانب مختلفة. البعض يعتبر مجيء أوباما يمثل تهديدا بالنسبة لإيران، هذا في حين أن البعض يراه فرصة جيدة بالنسبة لإيران. لكن محمد صادق خرازي يرى "أنه بالنظر إلى ظروف إيران الجغرافية السياسية لا يجب أن نسمح للآخرين أن يلعبوا الكارت الخاص بنا، ويجب أن نعمل انطلاقا من معرفتنا بقدرنا ومكانتنا"

إن انتخاب باراك أوباما ينم عن حاجة حقيقية ومبدأ لطلما كان ينتظره الرأي العام العالمي، وكذلك أيضا الحكومات على مستوى العالم، إن ما يميز الأمريكيين على مدى تاريخهم هو قدرتهم على نقد الذات وتصحيح الأخطاء، فإن ما حدث ونتيجته - انتخاب باراك أوباما - كان أمرا ضروريا بالنسبة للمجتمع الأمريكي وكذا المجتمع العالمي. مما لا شك فيه أن الولايات المتحدة تمثل اللاعب الأهم على الساحة السياسية العالمية. وبالنظر إلى الصورة الخاطئة التي تبلورت عن الولايات المتحدة بعد الحرب الباردة، والافتقار إلى استراتيجية وفلسفة سياسية وبرنامج للنظام الدولي الجديد، هذه الصورة الخاطئة خلقت من تلقاء نفسها سلسلة من الآثار السلبية وحالة من الاضطراب على مستوى العالم، كان من نتيجتها الأوضاع الراهنة اليوم أمنيا وسياسيا

واقتصاديا، وكلها تحتاج إلى تحليل. والسؤال الأساسي هنا هل بإمكان أوباما أن يصبح بطلا مثل أجداده؟ مثل جيمس مريسون الذي وضع الدستور الأمريكي، وأن يضع أساسا لميثاق الحقوق العالمية، أو يستطيع أن يكون مثل جيفرسون الذي كان ظاهرة عظيمة في تاريخ العالم السياسي، وأحدث تطورا عظيما فيه، ووضع ميثاق التنمية والتعمير والفكر الأمريكي، هل يستطيع أن يكون مثل ابراهام لينكولن ويحدد مصير الولايات المتحدة ويكتب تاريخها بشكل ما؟ الرد على هذه الأسئلة صعب للغاية ويبدو بعيدا أن يصل إنسان ما - في ظل تعقيدات النظام السياسي في داخل الولايات المتحدة والعناصر والحسابات التي لها دور في المجتمع الأمريكي - إلى إجابات لها.

ويجب أن نعترف أن الطرف المنافس لأوباما قد حصل على نسبة ٤٧٪ من الأصوات، وهذه النسبة خطيرة للغاية. وهذه الكتلة من الأصوات منسجمة للغاية ومتناغمة فيما بينها ضد أوباما، وهذا يكشف أنه على الرغم من الهزائم الكبيرة على صعيد العمليات العسكرية لا زالت نسبة مؤيدي هذه العمليات فوق ٤٠٪، والأشخاص الذين عايشوا المجتمع الأمريكي عن قرب يعرفون أن هذا المجتمع مجتمع غير عادي دينيا وقوميا، فالشعب الأمريكي يهتم بعناصر هويته مثل القومية والدين. واليوم هم مستاءون من كراهية العالم؛ ولذلك هم اليوم يسعون للتغيير. اليوم أصبح أوباما وجها محبوبا على مستوى العالم، وقد احتفلت القارة الإفريقية بأسرها بفوز أوباما، والبعض في العالم الإسلامي متفائل بهذا الفوز، ولأول مرة تستطيع الانتخابات الأمريكية أن تسيطر على جزء من مشاعر الرأي العام العالمي. هل في مثل

هذه الظروف يستطيع أوباما حل القضايا العالمية، وماذا سيفعل مع مقولة الأمن، وهل لديه خطة للانسحاب من العراق، وما هي وجهة نظره بالنسبة لمستقبل أفغانستان، وما هو برنامجا لعملية السلام بين العرب وإسرائيل، وهل لديه رؤية جديدة بالنسبة للنظام العالمي، وماذا سيفعل مع لوبيات القوة في الولايات المتحدة والتي تأتي على رأسها اللوبي الصهيوني، واللوبي العربي ثم سائر العرقيات الأخرى. وماذا سيفعل مع الأزمة العميقة التي تواجه الولايات المتحدة اليوم، وهل بإمكان أوباما تشكيل حكومة وحدة وطنية تمثل عودا أحمد بالنسبة للولايات المتحدة إلى الحقائق القائمة؟ الإجابة على هذه الأسئلة صعبة ومعقدة، ولا أتصور أنه بإمكان أوباما أن يجرؤ على اتخاذ خطوة شجاعة للرد على هذه الأسئلة في المرحلة الأولى. لكن لدى اعتقاد أن أوباما ستقوم سياسته الخارجية على تدويل القضايا، وربما أمكننا القول أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية ستصبح أطلنطية، وأعتقد أن أوباما والديمقراطيين سيميلون إلى التحالف أكثر من الانفراد والتوجه الأحادي الجانب. فهل هذا التطور يعد فرصة أم تهديدا بالنسبة لإيران؟ لا يمكن أن أجيب على هذا السؤال بشكل واحد أو بشكل ذهني وحلولنا من خلال تصوراتنا تتجه صوب تصورات جديدة، لكن بناء على نظرة اولمان أعتقد أن أوباما سيواجه مشكلات كثيرة، وأنه سيكون تعاون عالمي ضد أوباما، وهذا يعني أنه سيوجد نوع من التوجه نحو التعاون مع الولايات المتحدة سيفصل الولايات المتحدة الديمقراطية عن الولايات المتحدة أوباما عن الولايات المتحدة بوش. هل من الممكن أن تحرك المناورات بحيث لا تصبح قضية

أمريكا؟ إننا لا نستطيع الفصل بين المناورات والتكتيكات والاستراتيجيات... لا نعرف أي تحرك نقوم به يكون مناورة أو تكتيكا أو استراتيجية، وهذه الحقيقة تجعلنا نشاهد اليوم نوعا من الاضطراب في عملنا. بعد أحداث ١١ سبتمبر كانت السعودية والإمارات وباكستان هي الدول التي تعتبر المتهم الأول في ملف القاعدة وطالبان، حيث كان مخططو هذه الأحداث من هذه الدول. ماذا حدث حتى استطاعت هذه الدول خلال خمسة أو ستة أشهر أن تخفي نفسها وتعيد صياغة صورتها بينما الدولة التي كانت حليف الولايات المتحدة منذ البداية في الحرب على الإرهاب والقاعدة تحولت إلى محور الشر؟ كنا أولى الدول من بين الدول الإسلامية التي أدانت أحداث ١١ سبتمبر لكن السؤال المهم مالذي حدث حتى وصلنا إلى هذه النتيجة اليوم، فعلى الرغم من تعاوننا في الإطاحة بطالبان في أفغانستان، وبالأساس لولا تعاوننا ما كان ممكنا الاستيلاء على كابل، حتى إننا كان لنا دور أساسي في الاعتراف رسميا بحامد كرزاي، ومع هذا تم تصنيفنا ضمن محور الشر؟ وهذا يكشف أن هناك لوبيا عربيا وآخر صهيوني قوى وراء الستار. ومن ناحية أخرى، بفضل توجيه أجهزة الاستخبارات والأمن العربية استطاعوا أن يخرجوا أنفسهم من هذه الورطة، ويصبحوا حلفاء الولايات المتحدة الاستراتيجيين، وأصبحنا نحن المستهدفون. اليوم يجب أن نكون حذرين، فإيران تتمتع بمكانة جغرافية سياسية وجغرافية استراتيجية وجغرافية اقتصادية والعالم يحتاج إلينا. هل نستطيع أن نزايد على هذه المكانة الاستراتيجية؟ الإفراط في وجهات النظر السلبية أو الإيجابية من الممكن أن يضر بمصالحنا.

نتائج انتخاب أوباما بالنسبة لإيران

ديلياسي إيران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٠٠٨/١١/١٢

تعداد البطالة بين الأمريكيين حازر الـ ٦ ملايين عاطل، وضرب الركود الاقتصادي الشامل الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات بعض الدول الأخرى، وأدت توجهات بوش العسكرية، علاوة على وقوع الجيش الأمريكي في مستنقع أفغانستان والعراق والخليج (الفارسي) إلى أن تصل الموازنة العسكرية إلى ما يزيد على ٧٠٠ مليار دولار. في هذه الظروف زرع أوباما- بشعار "التغيير"- الأمل في قلوب كثير ممن لهم حق التصويت بشكل أعم من الديمقراطيين والجمهوريين،

انتخاب أوباما كأول رئيس ملون لأمرىكا يدل أكثر ما يدل على فشل المحافظين الجدد في عهد جورج بوش. ففي عهده وقعت أكبر أزمة مالية على مدى ثمانين عاما في أمريكا، بل وتسربت هذه الأزمة إلى أنحاء العالم وضربت أسواق المال. ولا زالت هذه الأزمة الآن تؤثر على حجم الإنتاج العالمي، وزيادة معدلات البطالة والتضخم. ويسعى كثير من زعماء العالم لاتخاذ التدابير اللازمة للحلولة دون انتشار هذه الأزمة وتحولها إلى أزمة اقتصادية واسعة النطاق. وحتى الآن تجاوز

حتى يستطيع استرجاع مكانة الولايات المتحدة التي فقدت في عهد بوش، وينقذها من السقوط في الهاوية.
المنتظر من أوباما:

مجيء رئيس جديد للولايات المتحدة من الطبيعي أنه أفرز حالة من الانتظار لإحداث تغيير في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية الفاشلة. وكانت إحدى المناطق التي استهدفت الهجمات الأمريكية أكثر من أى مكان في العالم في عهد المحافظين الجدد هي منطقة العالم الإسلامي، ودول الشرق الأوسط. بناء على هذا تحول انتظار حدوث تغيير في استراتيجيات أمريكا وأساليبها إلى أمل ومطلب لكل شعوب هذه المنطقة. وربما يمكن القول - بناء على هذا الانتظار - أن كثيرا من شعوب الدول الإسلامية والإفريقية يترقبون انتهاء عهد بوش المخيف وتنسم هواء جديد. وكانت استطلاعات الرأي قد أظهرت ميلا شديدا إلى المرشح الديمقراطي، ولم تكن إيران استثناء من هذه الظاهرة. وكثير من الإيرانيين الذين كان يساورهم القلق من احتمالية أن يشن بوش هجوما على إيران. يشعرون الآن مع مجيء المرشح الديمقراطي أن الخطر قد زال، بل أصبحوا يتبنون رؤية التغيير المحتمل في السياسات الأمريكية. وبالأساس كل دول العالم، من حيث التعاطي مع سائر الدول والأمم، تعيش في عدة بيئات أمنية مختلفة، يختلف نطاق كل واحدة منها مع الأخرى. ويقال في تعريف البيئة "بيئة ذلك الشيء هو ما يؤثر علينا ويجب علينا إدارته". بعبارة أخرى تستخدم كلمة البيئة في تعريف نظام ما؛ ولهذا يمكن القول "بيئة ذلك الشيء هو ما يكون له تأثير محدد على النظام، وكل نظام يحتاج إلى ضبط وإدارة". إعادة النظر في الرؤى الأمريكية.

هناك ثلاثة أحداث كبرى في القرن العشرين جعلت الولايات المتحدة تعيد النظر في رؤاها الإقليمية والعالمية، وتبنى إحداث تغيير في بلورة العالم وإدارته، والاتجاه نحو الأحادية القطبية، وإقرار نظام الهيمنة. هذه الأحداث الثلاثة

١- نجاح الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٨ م. ٢- انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠ م. ٣- وأخيرا أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ م، فعلى الرغم من أنه حتى ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتي كانت الحرب الباردة ونظام الثنائية القطبية قائمين، إلا أنه بمجرد انهيار المعسكر الشرقي وزوال حلف وارسو وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام فرصة لا نظير لها، يجب عليها أن تستغلها، ولذا اعتزمت بلورة بيئة دولية جديدة لتضع نفسها على رأس هرم السلطة العالمية. وبناء على هذا، تبنت الولايات المتحدة التوجه الأحادي على صعيد القضايا الدولية، وعملت على بلورة العسكرية الأحادية القطبية في العالم، وخلقت من أحداث ١١ سبتمبر

الفرصة المناسبة والأجواء الراجعة لتنفيذ سياساتها الأمنية في العالم. وفي هذا الوقت استغل الرئيس الأمريكي والمحافظون الجدد هذه الفرصة أسوأ استغلال. وجيشوا الجيوش في أفغانستان، وخلقوا فيها نظام حكم مواليا لهم. ثم شنوا هجوما على العراق واحتلوه. وكان نجاح الثورة الإسلامية في إيران، وخروج الحلقة الأساسية من حلف "ستو" وبالتالي حدوث فجوة في سياسة "سد النفوذ" الأمريكية إزاء التوسع السوفيتي أكبر لطمة لسياسات الولايات المتحدة العالمية والإقليمية. ومنذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن كانت سياسات الولايات المتحدة العامة تجاه إيران ثابتة وكان يحدث تذبذب في تكتيكاتها التنفيذية أو سياساتها التنفيذية، وسواء في عهد الديمقراطيين أو الجمهوريين كان التصدي والعمل على إضعاف الجمهورية الإسلامية قائما على جدول أعمال السياسة الخارجية للحكومة الأمريكية، وخاصة بعد وصول المحافظين الجدد إلى السلطة، حيث اتسمت سياسات الولايات المتحدة تجاه إيران بعدم المرونة والعنف والتشدد واتخذت طابع القوة الصلبة والعسكرية. نتائج فوز أوباما:

المهم هنا دراسة توجهات وسياسات أوباما تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي يجب أن تتناغم مع شعاراته الانتخابية وشعاره المحوري "التغيير". تحدث أوباما في خطاباته الانتخابية عن حوار غير مشروط مع إيران. وعلى الرغم من أنه أحدث تعديلا فيما بعد إلى حد ما في كلامه، لكن على أية حال - كلامه يتناسب مع سياسته المحورية "الحاجة للتغيير". ومن المؤكد أن الاستراتيجية المشتركة بين أوباما وماكين في موضوع الملف النووي "ممارسة مزيد من الضغط على إيران"، لكن الاختلاف هو في الأساليب التنفيذية والتكتيكات المطلوبة لإعمال هذه السياسة. أكد أوباما عدة مرات في معركته الانتخابية أن تكتيك الجمهوريين يقوم على التقليل من جدوى الضغوط الاقتصادية والعمل على استخدام التهديد العسكري ضد إيران.

ولدراسة نتائج فوز أوباما على البيئة القومية لإيران لابد من التركيز على عدة محاور أساسية.
الحقائق القائمة في انتخاب أوباما:

كما ذكر سابقا هناك عدة حقائق تكمن في انتخاب أوباما لرئاسة الولايات المتحدة، من الممكن أن يفيد التركيز عليها في الوصول إلى تحليل صحيح ومن ثم استنتاج أصح:
- أوباما الرئيس الشرعي، وهو يحظى بشعبية بالمقارنة بجورج بوش، وقد اتضحت هذه الشعبية في الانتخابات.
لا زال أوباما على الأقل حتى الآن موضع اهتمام إلى حد ما على مستوى الرأي العام العالمي، أو بعبارة أخرى لم ير

العالم مكروها منه حتى الآن، في حين أن بوش يتمنى العالم ذهابه اليوم قبل غد.

- بناء على الشعارات التي أطلقها أوباما في حملته الانتخابية والتي كان محورها التغيير من المتوقع أن يقوم بعملية تغيير في السياسات الأمريكية، وخاصة الخارجية منها والتي تأخذ الطابع العسكري.

- قدم أوباما نفسه للرأي العام على أنه شخصية مرنة وسلمية، ولذا الأمل معقود على ازدهار السلم والأمن الدوليين في مثل هذه الظروف.

- تقوم سياسته على الحوار والمبادرات حتى مع أعداء الولايات المتحدة.

- يمكن القول أن أوباما حتى هذه اللحظة بانتخابه رفع من مكانة الولايات المتحدة وحيتها إلى حد ما على المستوى العالمي.

- من المحتمل أن تقل عمليات الولايات المتحدة العسكرية والحربية في العالم. فسياسة أوباما التي تتسم بالمرونة تبشر بهذا الاحتمال في المستقبل. بالأساس فإن أي شخص كان سيصبح رئيسا للولايات المتحدة كان سيرى أنه ليس بإمكان أمريكا خوض حرب جديدة على مستوى العالم، ولهذا عمل أوباما من خلال تصوير نفسه كسياسي منطقي، ومؤيد للحوار والمبادرات، على أن ينحى جانبا استخدام الأداة العسكرية لمواجهة التحديات العالمية. وهذا الأمر قد أدى إلى أن يتمكن من كسب الشعب الذي أرهقته مغامرات بوش العسكرية. ومن الطبيعي أن أوباما سيكون قادرا على الاستفادة من هذه الحالة الإيجابية التي تعم العالم لصالح الدبلوماسية الأمريكية الجديدة.

السياسات الأمريكية تجاه إيران:

بصفة عامة يمكن القول إن سياسات الولايات المتحدة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية تتلخص في عدة محاور أساسية هي:

- الحيلولة دون حصول إيران على القدرات والاستعدادات التي تمكنها من السلاح النووي، وذلك على مستوى المعلومات والتقنية والمعدات بالشكل الذي يجعل إيران تكف عن التوسع في المنشآت النووية السلمية، وذلك بغرض كسب الثقة، وهدف الولايات المتحدة في هذه المرحلة هو وقف تخصيب اليورانيوم في داخل إيران، ولهذا أخرج مجلس الأمن الدولي الملف النووي الإيراني من إطاره الفني، وجعله ملفا سياسيا وأمنيا.

لا يجب أن تصبح إيران قوة أكثر تفوقا من إسرائيل على الساحة العسكرية الشرق أوسطية. وفي هذا الصدد تعترم الولايات المتحدة التصدي لنجاحات إيران في مجال القدرة الصاروخية والحد من نفوذها وقدرتها في المنطقة.

- يجب على إيران أن تتعاون مع النظام الدولي في القضايا الإقليمية والعالمية. وأحد أركان هذه المسألة التعاون مع الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب على أساس تعريف الأمريكيين للإرهاب.

- يجب على إيران أن تتوافق مع القيم الأمريكية، أي الحرية والديمقراطية. والدليل الأهم على هذه السياسة الأمريكية هو استهداف قضايا الداخل في إيران على المستوى السياسي والثقافي والاقتصادي....

سياسات إيران المبدئية:

من ناحية أخرى، تعتقد الجمهورية الإسلامية أنه يجب التصدي لنظام الهيمنة العالمي، وأن تراعى المبادئ التالية:

- جعل إيران قوة في مواجهة نظام الهيمنة العالمي. تطبيق وجهات النظر الإسلامية في البلاد، وعدم قبول الأفكار المغايرة للمبادئ الإسلامية.

- الوقوف بجوار المظلومين أحقهم في العالم، ومعارضة الظلم العالمي.

الوقوف ضد إسرائيل والتصدي لها باعتبارها مظهرا لإرهاب الدولة.

- إقامة علاقات طيبة مع كل دول العالم إلا النظام الصهيوني المحتل.

العمل على وحدة المسلمين بغرض خلق قوة إسلامية يكون لها مكان بين القوى العالمية. وبالنظر إلى هذه النقاط وسياسات كل من إيران والولايات المتحدة سنقوم الآن بدراسة تأثير انتخاب أوباما عن طريق النظر في سياساته التنفيذية.

الاستنتاج:

لتحليل وضع الولايات المتحدة بعد مجيء أوباما وتأثير ذلك على سلوكها تجاه إيران، يجب التركيز على مسألتين مهمتين:

- سياسات الولايات المتحدة الثابتة على المستوى الدولي.

- سياسات أوباما الخاصة بإيران ومن الطبيعي أن أداء السياسة الخارجية للرؤساء الأمريكيين لا يجب أن يخرج عن إطار وساحة المصالح القومية والقيم الأساسية والسياسات الأمريكية الثابتة. ولو نظرنا بتشاؤم سنصل إلى نتيجة مفادها أن سياسات أوباما لن تتمكن من إحداث انفراجة في القضايا العالقة بين إيران وأمريكا. وطبقا لاعتقاد كثير من الخبراء ومحللي الشؤون الدولية، أسلوب تعاظم أوباما مع إيران سيحدد المصير الشرق أوسطى للحكومة الأمريكية على مدى الأربع سنوات القادمة، لكن من الممكن تحليل هذه القضية الأساسية على مستويين:

١- اتجاه الفرصة المحورية؛ فالبعض يعتقد بها أن أوباما قد

أعلن أنه سيحرى محادثات من شروط مسبقة، وأنه سيغير سياسات بوش الاستعلائية الخالقة للتوتر، بناء على هذا فإن هناك فرصة أمام إيران يجب تستفيد بأقصى درجة ممكنة. وحتى تحقق إيران أقصى استفادة ممكنة من هذه الظروف يجب أن تبني سياسة نشطة وتضع على جدول أعمالها برنامجا مفصلا. بناء على هذا يجب ضبط وإدارة سلوكيات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الجمهورية الإسلامية من جانب إيران. وفي هذا الاتجاه تستطيع إيران أن تعلن استعدادها لمحادثات مع الرئيس الأمريكي في حال لو لاحظت تغييرا في السياسات الأمريكية بشكل عملي ملموس، وبعد استشارة الخبراء البارزين في السياسة الخارجية تعد برنامجا محددا لهذا الغرض. هذا البرنامج يجب أن يعد بناء على مبادئ العزة والحكمة والمصلحة، وعلى أساس قيم الثورة الإسلامية والمصالح الحيوية الإيرانية، ويجب الأخذ في الاعتبار في الظروف الحالية أن الولايات المتحدة تعيش حالة من الضعف بسبب الأزمة الاقتصادية، والوقوع في مستنقع العراق وأفغانستان، وعلى إيران أن تحدد خياراتها من موقف العزة والقوة. ومحصلة هذا الاتجاه النشط من

جانب إيران نزع سلاح الولايات المتحدة وإلقاء الكرة في ملعبها، والقضاء على ذرائعها هي والمجتمع العالمي تجاه إيران.

٢- الاتجاه الخطر، من ناحية أخرى تقوم وجهة نظر بعض أهل الرأي على أن، مجيء أوباما وحكم الحزب الديمقراطي الولايات المتحدة على مدى طويل من الممكن أن يعتبر خطرا على إيران. وفي حال لم تتخذ سياسة نشطة للظروف المستجدة ولم تضع الحكومة الإيرانية على جدول أعمالها إدارة السلوك الأمريكي أو حدث تعثر من جانب إيران فإن الفرصة الكامنة في هذه الظروف من الممكن أن تتحول إلى تهديد أو خطر على إيران. والخلاصة تولى أوباما الحكم في الولايات المتحدة لفترة قصيرة من الممكن أن يكون فرصة لإيران لكن إذا لم تستغل الفرصة بشكل صحيح وتدار الظروف بشكل صحيح فمن الممكن على المدى البعيد أن تتحول إلى خطر جدي، وذلك مع بقاء الديمقراطيين لفترة طويلة ولكن من خلال طرح قضايا جديدة مثل حقوق الإنسان و... بل إنها لن تكون أفضل من عهد بوش بالنسبة لإيران.

التردد الأمريكي في إعادة فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية

(إبراهيم متقى) روزنا* www.roozna.com، ١٣/١٠/٢٠٠٨

لم تزل مسألة فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية لدى طهران مثار اهتمام مسئولى الإدارتين الإيرانية والأمريكية، وهو الأمر الذى عكسته الصحافة ووسائل الإعلام لدى الجانبين، وكذا فقد عرضت الكثير من وجهات النظر المتباينة إزاء أسباب إعادة فتح مكتب لرعاية المصالح الأمريكية في طهران من قبل تيارات مختلفة، مما يشير بدوره إلى أن ثمة جهات ما لدى الجانبين في انتظار حدوث تحول حقيقى في العلاقات الدبلوماسية الإيرانية-الأمريكية. ولعل مثل هذا التوقع قد يكون ناجما عن تبلور المصالح المشتركة أو الموازية على صعيد السياسة الخارجية الإيرانية والأمريكية، فالقضايا العلاقة في أزمة العراق، والصراعات العسكرية والأمنية في أفغانستان، وكذلك حالة انعدام الاستقرار السياسى الباكستانية، كلها تأتى في إطار المصالح الموازية أو المصالح المشتركة للبلدين، الأمر الذى يجعلها بعيدا

النظر في علاقاتها بتلك الأزمات والمسائل الاستراتيجية. فظروف المنطقة الواقعية قد تساعد على وجود العديد من التعارضات والصراعات المتصاعدة فيما بينها بشكل يحول دون تحقيق أى مصالح سواء للدول المتصارعة في الشرق الأوسط أو للمحافظين الجدد المتشددین بسياسة الولايات المتحدة الخارجية. على أية حال، فإنه في ظل تلك التعقيدات والأزمات الإقليمية والدولية يتحتم على الدول إعادة النظر حول بعض القضايا وأولويات السياسة الخارجية والأمنية. ولعلنا يمكننا مشاهدة مثل تلك الحالة في القضايا الأمنية الإيرانية-الأمريكية إزاء منطقة جنوب غرب آسيا خلال الفترة الممتدة بين سنوات ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٨، هذا قطعا غير المخاطر الأمنية الإيرانية التى كانت موجودة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، والتى كانت تعكس ظروف الأمن المعقدة في الشرق الأوسط. ومن

ناحية أخرى، فقد قورنت القضايا الأمنية الإيرانية بالدواعى الاستراتيجية والأمنية الأمريكية منذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٨، ورغم أن بعض المسائل الأمنية والسياسية للبلدين قد تواجه معاً في تلك الفترة، إلا أن الواقع السياسى والأمنى يشير إلى أنه في إطار الأجواء العامة لا يمكن قصر العلاقات والدواعى الاستراتيجية للدولتين الإيرانية والأمريكية على التعاون الأمنى أو الخلاف الاستراتيجى فحسب. خاصة أن ذلك قد لا يفضى إلى نتائج إيجابية في تحليل وتفسير المسائل الأمنية الجارية في المنطقة.

أما فيما يتعلق بالظروف التى تكون فيها للأنظمة السياسية بعض المصالح الأمنية المشتركة أو الموازية، فهناك ثمة حاجة ماسة للتنسيق فيما بينهم، وذلك من أجل تحقيق المزيد من المصالح المشتركة، وهو الأمر الذى بات يمثل واقعية السياسة الدولية المعاصرة. ويذكر في هذا السياق، أن القيادات الإيرانية التنفيذية تسعى إلى إدراك الدواعى الأمنية لمختلف الدول، حتى تمهد المجال لمزيد من التعاون المشترك. ومن هذا المنطلق، يأتى الاستعداد الإيراني ليعكس مدى تعاون إيران في إقرار العلاقات الدبلوماسية في إطار إعادة فتح مكاتب رعاية المصالح.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ثمة فعاليات تجرى بأشكال مختلفة في الوقت الراهن، إزاء مكاتب رعاية المصالح بين طهران وواشنطن، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تبنت توجهات غير مباشرة في هذا السياق، إذ إنها تمتنع عن إرسال ممثل سياسى رسمى إلى إيران. ويمكن إرجاع ذلك للقرارات التى سبق أن اتخذت في عهد الرئيس (كارتر) في مارس عام ١٩٨٠، حينما بادر باتخاذ قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع إيران. ورغم ذلك لم يتخذ المسئولون الإيرانيون سياسة المعاملة بالمثل في المقابل، بل ظل مكتب رعاية المصالح الإيرانية لدى الولايات المتحدة قائماً وبشكل مباشر عبر رجال الدبلوماسية الإيرانية، وقد كان دور السفارة الباكستانية حينذاك يقتصر على أداء المراسم في إطار من البروتوكولات التى يقوم بها مكاتب رعاية المصالح. وباستثناء ذلك يؤدى القائم بالأعمال كافة الإجراءات التنفيذية الأخرى، بينما مازال الأمريكيون يمتنعون حتى الآن عن إرسال هيئة دبلوماسية إلى إيران، ولعل مواقف كوندوليزا رايس فيما يتعلق بتفعيل مكتب رعاية المصالح الأمريكية في طهران قد تضع المعوقات أمام بنية الدبلوماسية الأمريكية، وإذا ما أردوا إرسال

هيئة دبلوماسية أمريكية إلى طهران فسيكون عليهم إعادة النظر قبل أى شئ في علاقاتهم مع إيران، كما أن هذه المسألة قد تكون في حاجة إلى إصدار قرارات جديدة من قبل رئيس الإدارة الأمريكية، قطعاً إذا اعتبر ذلك من المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

على أية حال، فإن امتناع القيادات الأمريكية التنفيذية عن اتخاذ قرارات مريحة وأكثر شفافية ومحددة حيال إعادة فتح مكتب الرعاية الأمريكية لدى طهران يمكن أن يكون ناجماً عن فقدانها القرار الاستراتيجى تجاه إيران. فلو أن الأمريكيين قد وصلوا إلى إجماع حول عدم وجود إمكانية إقرار علاقة تعاون رسمية مع إيران فإن هذا الأمر مرجعه إلى المنافسة السياسية وبنية القرار الاستراتيجى الأمريكى نفسه، خاصة أن بعض التيارات السياسية الأمريكية مازالت تؤكد على ضرورة القيام بمواجهة موسعة أو عملية محدودة ضد إيران، مما يعنى أن أى مبادرة من شأنها التعاون مع إيران قد تفضى إلى تهديدات جديدة على الساحة الداخلية الأمريكية، وقطعاً قد يحول ذلك دون القيام بممارسة سياسة الضغط الأمريكى تجاه إيران، أو على الأقل، يحد منها، بينما أن كافة مؤشرات السياسة الأمريكية مع دول المنطقة تشير بدورها إلى أنهم في حاجة ماسة للتعاون مع إيران خاصة في تلك المرحلة الحرجة، لاسيما الظروف السياسية الجارية بالعراق وأفغانستان، والاضطرابات الحادثة في باكستان مؤخراً. وتباعاً فإن ترميم تلك العلاقة عبر توسيع سبل التعاون مع دول المنطقة قد يحول دون ظهور الصراعات الجديدة، وخاصة أن إيران تلعب الدور المحورى في المنطقة، ومن ثم فلا مسيل أمام الإدارة الأمريكية الجديدة غير إعادة النظر في علاقاتها مع إيران.

وأخيراً، فإن إبداء أى رغبة في إعادة العلاقات الدبلوماسية قد يتطلب من الأمريكيين إظهار مرونة أكثر تجاه إيران، أو بعبارة أخرى، سيكون على الأمريكيين الالتزام بأدبيات السياسة القائمة على الاحترام المتبادل، والابتعاد عن ممارسة الضغوط على إيران، أو حتى رفع اسم إيران من قائمة الإرهاب، وهذا يتطلب قراراً استراتيجياً.

() الموقع الإلكتروني الناطق باسم حزب الثقة الوطنية الإصلاحي الذى يتزعمه مهدي كروبي رئيس مجلس الشورى الأسبق (المترجم).

رسالتان عن فشل إيران في الحصول على مقعد في مجلس الأمن

دبلوماسي إيراني (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٨/١٠/٢٠٠٨ سيد علي موجابي

يعتقد أن مسألة الترشيح المجدد لإيران للحصول على عضوية غير دائمة لمدة عامين لمقعد مجلس الأمن بعد عدة عقود يمكن تحليلها من منطلقين: الأول، من حيث تعامل بعض الدول الغربية مع إيران، والآخر، من حيث تداعيات النتائج على الذاكرة الإيرانية. هذا وقد لخص كاتب المقال المنطلقين على شكل رسالتين في الشرح التالي:

الرسالة الأولى، تلخص في أنه حينما راح "جان ساورز" المندوب البريطاني لدى منظمة الأمم المتحدة يعلن نتيجة التصويت على مقعد مجلس الأمن أمام جنود الصحفيين قائلا: "هزيمة المحبوبة إيران" استدعى ذلك خواطر كاتب المقال تلك الأيام التي كانت فيها إيران أحد أبرز أعضاء مؤتمر سان فرانسيسكو، وأولى المؤسسين لمنظمة الأمم المتحدة. ففي تلك الاثناء، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وزوال عهد الاحتلال المباشر للدول، كانت مسألة بقاء قوات الجيش الأحمر في أذربيجان الإيرانية من أكثر المسائل المقلقة للمجتمع الدولي، ورغم أن أزمة أذربيجان والحوادث الواقعة بعدها كانت بداية لمرحلة جديدة وهي التي عرفت فيما بعد بمرحلة الحرب الباردة، إلا أن تلك الأزمة ووفقا لرواية جلال عبده عضو الهيئة الإيرانية المتمثلة في مؤتمر سان فرانسيسكو قد حملت بأبعاد سياسية عدة من قبل أعضاء المؤتمر، حتى إن ذلك قد أثر سلبا حينما كان هناك حاجة لاختيار الموقع الجغرافي المناسب لمقر الأمم المتحدة بين إحدى العواصم العالمية.

إذ يذكر من خلال أعمال مؤتمر سان فرانسيسكو أن طهران كانت في مقدمة العواصم المقترحة كمقر دائم للأمم المتحدة، حيث إن فعاليات الهيئة الدبلوماسية في المؤتمر واللوبي المؤثر من قبل بعض الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة التي رأت أنه بالنظر لموقع الجغرافيا السياسية لإيران باعتبارها السد الطبيعي في مواجهة روسيا، ومن أجل حماية استقلالها وأراضيها فيحتم على المجتمع الدولي انتخاب مركزية الأمم المتحدة في طهران من منطلق دورها الإقليمي والدولي، ومن أجل إقامة الاستقرار والأمن، والأهم التصدي للنفوذ الروسي، لكن في مواجهة اختيار طهران، كانت هناك لندن بوصفها المنافس على موقع الأمم المتحدة.

ويذكر الدكتور جلال عبده أن الرد الدبلوماسي البريطاني على تأييد بعض الدول لاختيار طهران كان يتسم بالسخرية. وعلى أية

حال، فقد أدت الديكتاتورية البريطانية وتفهم روسيا لأسباب اختيار طهران كمقر للأمم المتحدة إلى رفض هذا الاختيار، وبالفعل تم اختيار نيويورك وأخذت الأصوات عليها بأغلبية. واليوم وبعد مرور أكثر من خمسين عاما على تلك الواقعة، ونحن نتذكر الخواطر عن أسباب رفض طهران مع الدكتور جلال عبده أن المسألة لم تكن ترجع لمرحلة الحرب الباردة وإنما كان الهدف من وراء الرفض عزل إيران عالميا، والدليل ما نراه اليوم. ورغم مرور كل تلك السنوات، يأتي الممثل البريطاني ليعلن نتيجة التصويت على مقعد مجلس الأمن ليقول "هزيمة المحبوبة إيران" والعجيب هنا، أن استخدام مثل هذا المصطلح "المحبوبة" غير مستخدم أو متعارف عليه في الأدبيات الدبلوماسية على الإطلاق، وإن دل فإنه يدل على مواقف بعض الدول تجاه إيران، خاصة أنها مازالت تتمتع بمكانة هامة في منطقة أكثر اضطرابا في العالم، إضافة على وقوعها في قلب الخليج (الفارسي)، وإضافة أيضا إلى ملفها النووي الساخن وتجاورها مع روسيا. وتجدر الإشارة في هذا السياق، أيضا، أن إيران دائما ما تنظر إلى قرارات مجلس الأمن على أنها قرارات غير عادلة، وأن هناك حاجة ماسة لوضع معايير وأسس حقيقية وثابتة لحل الصراعات الإقليمية والدولية عبر الحوار والمشاورات، ولذلك دائما يأتي إقصاؤها، فكيف يمكن تحملها على مقعد حتى لو كان غير دائم في مجلس الأمن ولمدة عامين؟!

الرسالة الثانية: تلخص في أن السنوات الأخيرة في إيران قد شهدت اعتلاء الدكتور أحمدى نجاد سدة الحكم في إيران، وهو أكثر رؤساء جمهورية إيران الإسلامية تشددا على الساحة الخارجية وبشهادة التاريخ، فتجاهله لبعض الأعراف الدبلوماسية حينما يتحدث عن الدول، أو مناوراته تشهد على هذا التشدد، لكنه بالرغم من ذلك فإن مبادراته للاستعداد للسفر وإجراء المناظرات مع نظاره مثلما يحدث الآن مع الرئيس الأمريكي الجديد في وسائل الإعلام، وتصريحاته حول اختراق حقوق الإنسان لبعض الأقليات في كندا، وإعلانه عن الترشيح لعضوية مجلس الأمن بالولايات المتحدة الأمريكية - كلها تشير إلى الدور المؤثر الذي تعكسه حكومته على الساحة الخارجية، ورغم تلك المبادرات والفعاليات، هناك تساؤل يطرح نفسه، مفاده، لماذا رغم الظروف الدبلوماسية المناسبة، لا يوجد مردودات إيجابية منها؟!

نهاية العصر الذهبي لـ «ايبك»

وكالة أنباء فارس ٢٣/١٠/٢٠٠٨

كما يمكن الإشارة إلى عضو آخر، هو «دانييل ليفي» من مركز الدراسات الأمريكية الجديدة، والذي شارك في مباحثات السلام في أوسلو وطابا، بالإضافة إلى الجنرال، «عمرام متزنا»، وهو من مرشحي رئاسة الوزراء في إسرائيل، و«شلومو بن عامي»، و«آلون لثيل»، و«افرايم بورج»، رئيس الكنيسة السابق، و«آمنون شاحاك»، الرئيس السابق للقيادة المشتركة في الجيش الإسرائيلي، و«داليا اسحق رابين»، عضو الكنيسة السابق.

جدير بالذكر أن المجتمع اليهودي الأمريكي بلغ ستة ملايين نسمة، يمثلون أقل من ٢٪ من إجمالي عدد السكان بالولايات المتحدة الأمريكية، لكن أنصار الصهيونية في الولايات المتحدة تحولوا إلى أكثر الجماعات تأثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية من خلال إنشاء تكتلات هامة، وارتباطات قوية بين المصالح الأمريكية وإسرائيل، وحاليا يوجد بالولايات المتحدة ٢٨١ منظمة يهودية و ٢٥٠ اتحاد إقليمي يهودي، أهمها على الإطلاق لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية المعروفة باسم ايبك، والتي بدأت نشاطها منذ عام ١٩٥٠م، ومنذ ذلك الحين أعلنت أنها تسعى لسن قوانين، لصالح دعم إسرائيل.

وأحد أساليب ايبك، في داخل منظومة اتخاذ القرار الأمريكي تمثلت في جماعات منتشرة في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، تقدم الدعم للسياسيين بشكل غير مباشر، ومن ثم في حالة إقدام أي سياسي على اتخاذ موقف معارض لأهداف ايبك، فإن هذا الأمر يصل إلى جميع اليهود والمنظمات الصهيونية الأخرى فتهارس عليه الضغط.

وتضع ايبك على قائمة أولويتها حاليا، موضوعات مثل، تحجيم قدرات إيران النووية، وتأمين مساعدات مالية لإسرائيل قدرها ٣ مليار دولار.

أقدمت عشرات الشخصيات اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية مؤخرا على إنشاء لوبي جديد بتلك الدولة يتعارض مع سياسات اللوبي الصهيوني المعروف بـ «ايبك». وطبقا لتقرير لـ «واشنطن بوست»، وجريدة الرأي العام، فإن هذه المجموعة الجديدة، أعلنت أن استراتيجيتها تتركز في التصدي للاتجاهات المحافظة الجديدة والمسيحية الإنجيلية، المسيطرة على السياسات الأمريكية، الخاصة بإسرائيل.

وقد ادعى قادة هذه المجموعة أن هدفهم من تكوين هذا اللوبي الجديد المناوئ لـ «ايبك»، هو إنشاء دولة فلسطينية تعيش إلى جانب إسرائيل بالإضافة إلى التوصل لاتفاقيات سلام بين إسرائيل وجيرانها العرب.

وقد أعلن جرمي بنامي، رئيس هذا اللوبي الصهيوني، والذي كان في السابق مستشار السياسة الداخلية في حكومة بيل كليتون، قائلاً: «حتى الآن ومنذ فترة طويلة، فإن التيار اليميني المتشدد، هيمن على المحافظ والأوساط الأمريكية الداعمة لإسرائيل، وعبرة داعمة لإسرائيل تعني أن أفكارها لم تحظى بدعم غالبية الأمريكيين سواء يهود أو غير يهود، وهي أفكار تشمل دعم الحرب مع العراق، ودق طبول الحرب ضد إيران، والحيلولة دون إنهاء أزمة النزاع العربي الإسرائيلي، لقد حان الوقت لظهور الداعمين الحقيقيين لدولة إسرائيل ممن يريدون الوصول إلى طريقة لإنشاء دولتين، هما إسرائيل وفلسطين، وتوقيع اتفاقية سلام شامل بين الإسرائيليين وجيرانهم».

وضمن الشخصيات البارزة، والمنتمة لهذا اللوبي الجديد، «روب مالي»، وهو من مستشاري الشؤون الخارجية لباراك أوباما، حيث عمل في السابق ضمن فريق بيل كليتون، وزار الجمهورية السورية عدة مرات، والتقى بالرئيس السوري بشار الأسد.

الأزمة المالية العالمية: الإقتصاد الإيراني متضرر من كل الجهات

ديليماسي ايران (الدبلوماسية الإيرانية) ٢٦ / ١٠ / ٢٠٠٨



سلوك العرض والطلب فهي (رد فعل) لذلك كله، من هنا فإذا ما أستمّر سعر سلعة في الصعود فإن المستهلكين إما أنهم سوف ينصرفون الى سلعة أخرى بديلة وإما أن يمتنعون عن الشراء وفي كلتا الحالتين سوف تنخفض قيمة السلعة وهذا هو عين ما حدث لسلعة النفط.

على سبيل المثال، انخفضت الطاقة في الولايات المتحدة بمعدل ٥٪ تقريباً، كما انخفض استهلاك محطة الطاقة النفطية من ١٥ مليون برميل الى ٤,٥ مليون برميل كما انخفض استهلاك كل الف gdp من ١,٦ برميل نفط الى ٠,٦ برميل نفط، وفي النهاية فإن الاستهلاك العالمي / الطلب العالمي من النفط قد انخفض نتيجة لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

ما سبق يرتبط بتأثير الطلب على السعر، أما بخصوص تأثير العرض على السعر فإنه عندما تزداد قيمة سلعة ما فإن المسيطرين عليها يشترقون لزيادة انتاجها من أجل تحقيق أكبر مكاسب جراء عرضها بسعر مرتفع. ولهذا السبب نفسه زاد إنتاج النفط خاصة من جانب أوبك الى ان بلغ ٣٢,٦ مليون برميل نفط ليتحقق بذلك رقماً قياسياً لم يسبق لأوبك أن أدركته.

والآن النفط يواجه انخفاضاً شديداً في قيمته وسوف تستمر مسيرة الهبوط ربما الى أن يهبط الى اقل من ٥٥ دولاراً للبرميل والآن يمكن - أو يجب - أن توضع الموازنات على أساس أن سعر النفط قد لا يتجاوز ٥٠ أو ٦٠ دولاراً وهو ما يحمل مخاطر اقتصادية حقيقية.

والآن فإننا في إيران أمام هذا الواقع الجديد الذي يقول بانخفاض قيمة النفط الى ٦٠ أو ٥٠ دولار وأن سعر نفط الاوبك سوف يحقق انخفاضاً كبيراً مقداره ٦٣٥٪ من القيمة التي كان قد وصل إليها وهذا في حد ذاته (جرس انذار بالخطر) بالنسبة لإيران التي اعتمدت لنفسها سياسات مالية نقدية مفتوحة جراء ارتفاع أسعار النفط والآن فإن الحكومة تريد توزيع المساعدات بين الناس والآن يجب أيضاً على الحكومة أن تستورد بنزيناً بحوالي ٨ مليارات دولار والآن ثالثاً فإن المتوقع ان يصل العجز في الموازنة الى ٣٠ الف مليار تومان إيراني.

الأمر الذي يعكس صوره مفادها أن الحكومة سوف تكون

من الثابت أن ارتباط إيران بالعائدات النفطية يشكل مخاطر كثيرة أو له تداعيات كثيرة على الإقتصاد الإيراني برمته، هذا الأمر يدركه جيداً صناع القرار الإيراني خاصة أولئك الذين يضعون السياسات الاقتصادية للدولة الأمر الذي يعني افتراض أن هؤلاء لديهم البدائل اللازمة للتعاطي مع جميع التداعيات الخطيرة التي يمكن أن تصيب الدولة جراء تلك العلاقة التي لم تتمكن الحكومات من إيجاد البدائل أو المخارج اللازمة لها.

منذ عدة أشهر عشنا جميعاً المسيرة التصاعدية غير الطبيعية لأسعار النفط وكيف أنها بلغت الذروة في وقت قياسي غير مسبوق. لقد أدى هذا الصعود الوهمي الى سيطرة خيال جامع على الادارة الاقتصادية الإيرانية مفادها أن هذه الأسعار سوف تستمر في صعودها، وأن سعر برميل النفط سوف يصل إن أجلاً أو عاجلاً الى ٢٠٠ دولار للبرميل، وعلى هذا الأساس أخذ المسئولون في الحكومة الى توقع عائدات نفطية مقدارها ٢٥٠ مليار دولار عكس الصورة التي كانت قائمة في عام ٢٠٠٤ والتي لم تحقق إيران فيه غير تسعة مليارات دولار كعائدات نفطية مباشرة.

المقصود هنا ان بداية الفترة التي نعيشها الآن، والتي ترجع الى عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥، والتي حققت إيران خلالها ٩,٦ مليار دولار كعوائد نفط وغاز قد ادت الى حالة من الانكماش في التوقعات. بل وذهبت الى ان أسعار النفط قد تواصل هبوطها، وهو ما لم يكن صحيحاً في حقيقته وكاشفاً في الوقت نفسه عن جوانب قصور في المنظومة الاقتصادية المرتبطة بالنفط أو المتمحورة حوله، وذلك لأن الأسس والمبادئ الخاصة بعلم الاقتصاد تخبرنا بحقيقة مفادها أن الأسعار لا يمكن أن تستمر في الانخفاض الى الأبد كما لا يمكن أن تصعد الى الأبد أيضاً.

من هنا عندما بدأت أسعار النفط في الصعود، فالمؤكد انها كانت ستصل في يوم ما الى نقطة - لحظة - الذروة ثم تتوقف عند تلك النقطة بعض الوقت لتعود الى الهبوط مره اخرى.

مرجع ذلك انه حين ترتفع قيمة سلعة ما في الأسواق فإن ذلك يؤثر في سلوك المستهلكين، وكذلك أولئك الذين يعرضون هذه السلعة، المؤكد ان (القيمة) تكشف دوماً عن

عاجزه عن تنفيذ برامجها وخططها بسبب بسيط مفاده ان المصدر الرئيسي لتأمين وتوفير النقد لدى جميع البنوك والاستثمارات الحكومية هو (النفط) كل ١٠٠٠ تومان = دولار واحد.

السؤال الاساسى هنا هو كالتالى : كيف ستظهر - وما هى - أهم الآثار الخاصة بالعوائد النفطية فى ميزانية الدولة. ان الميزانية العامة للدولة تربط بالنفط فى ٧٠٪ منها ومن ثم فالمؤكد أنها سوف تشهد عجزا مهما جريا هذا. وفى حالة نفال جميع الاحتياطات النقدية الموجوده لدى الدولة فإن الحكومة سوف تكون مضطرة الى تغطية العجز فى الموازنة من خلال طبع وإصدار نقود دون وجود غطاء نقديا لها يتمثل فى العملات الصعبة الاجنبية الأمر الذى سوف يفرض على الهيكل الاقتصادى للدولة مزيدا من التضخم المرتفع.

ايضا وبسبب الانخفاض فى العوائد النقدية النفطية وزيادة أو ارتفاع قيمة الصادرات التى تحتاج اليها الدولة. فإن حوالى ٨١٪ من واردات السلع الاستثمارية أو الوسيطة فى الدولة والتى تتم عبر البنوك الإيرانية وتصب مباشرة فى الانتاج سوف تشهد عجزا كبيرا الأمر الذى من شأنه ان يؤدي الى انخفاض فى الإنتاج ومن ثم هبوط حاد فى الصادرات غير النفطية ايضا، كذلك فإن الصادرات المرتبطة بمشتقات النفط مثل (البترولكيماويات) سوف تشهد إنخفاضا مهما ايضا وذلك بسبب إنخفاض النمو الاقتصادى ومن ثم الطلب العالمى عليها.

من هنا واستنادا لما سبق ذكره - فإن الاقتصاد الإيراني أصبح عرضه لتلقى الضربات الموجهة من كافة الاتجاهات.

لكن فى مجال البنوك - اى على صعيد البنوك الإيرانية - فإنه وبسبب خصوصية النظام البنكى الإيراني الذى يعد (نظاما مغلقا) لا يرتبط بعلاقات بنكية دولية فمن الممكن الا تؤثر الازمة المالية الراهنة على البنوك الإيرانية ومن ثم فهى بعيدة الى حد كبير عن تلقي الضربات الموجهة، فالبنوك الإيرانية اكثرها حكومى ومن ثم فإن وجود الدعم الحكومى للبنوك يخلق الطمأنينة لدى الناس لأن النظام البنكى الإيراني لم يخضع للتغيير بعد.

لكن على صعيد البورصة الإيرانية فإن الأمر يبدو مختلفا عن البنوك كما يبدو مختلفا ايضا عن الاستثمارات والتدفقات المالية النفطية، فبورصة إيران غير كبيرة وهى حديثة والاوراق المالية المتداولة فيها محدودة جدا ولا توجد اية صلات بين هذه البورصة وبين البورصات العالميه لكن نظرا لوجود أنشطه فعالة لبعض الشركات الكبرى التى دخلت البورصة زاد سطح ومستوى المعاملات المالية والنقدية فيها الأمر الذى غير الى حد ما من خصائص البورصة الإيرانية ومن ثم فإنه مع هبوط تلك الخصائص التى نتجت عن دخول بعض الشركات الكبرى فإن البورصة الإيرانية لن تشهد بدورها الأوضاع المناسبة التى تأملها وتتمناها لنفسها بوصفها (بورصة وليده) أو (بورصة حديثة العهد).

عمليات مشبوهة

جام جم (المرأة المسحورة) ٢٠٠٨/١١/٣٠

الهند فى هذه الظروف الحساسة لأن باكستان تدرك جيدا ان قيامها بادنى عملية ارهابية فى الهند ستتوجه اليها كل اصابع الاتهام فى حين ان حكومة زرداري تواجه مشاكل اكثر اهمية ولذا فان ضلوع باكستان فى هذه الهجمات التى شهدتها مدينة مومباي ليس منطقيا.

ان الهدف من تنفيذ هذه الهجمات هو القاء الكرة فى ملعب القاعدة وطالبان لتبرير ابقاء القوات المحتلة لأفغانستان وتشويه صورة المسلمين فى العالم.

ولا يمكن استبعاد تورط اجهزة الاستخبارات الصهيونية والامريكية فى هذه الهجمات نظرا لدقة المخطط وكيفية تنفيذه.

ان الهجمات كانت واسعة وبتدبير ومخطط كبيرين ولا يمكن تصديق من يقول انها من صنع مجموعات اسلامية بل تقف ورائها مخابرات كبيرة وذلك من اجل تشويه صورة وسمعة المسلمين فى الهند وباكستان.

وتتوقع ضلوع المخابرات الامريكية والصهيونية فى مثل هذه الهجمات وقالت: اعلنت مجموعة تتظاهر بتوجه اسلامي وتطلق على نفسها اسم مجاهدين (دكن) مشول عن الهجمات، لكن هذه المجموعة لم يعرف عنها شيء، ثانيا كيف يمكن لمجموعة صغيرة وجديدة القيام بمثل هذا العمل الكبير والدقيق؟

ومن المستبعد ان تعمل باكستان على اثاره التوتر مع جارتها

عاطفة الأمومة في شعر الشاعرة الإيرانية «فروع فرخزاد»

أ.د. محمد نور الدين عبد المتعم
كلية اللغات والترجمة - جامعة الأزهر

بما أثار عليها الكثيرين، وجعلهم يوجهون إليها الاتهامات لأنها عبرت عن مشاعر المرأة وأحاسيسها بشكل صريح وبجراحة غير مسبقة، وانتشر الهمس واللغظ حولها. وقد عبرت الشاعرة عن ذلك بشكل جيد عندما قالت في إحدى قصائدها، وهي بعنوان "رميده" (الخائفة - أو الفرعة) من ديوان "الأسيرة":

"أفر من كل المعارف / وأتسلل إلى ركن بهدوء وصمت / وتغوص نظرتي في الظلمات / وأصغى إلى قلبي المريض / أفر من هؤلاء الناس / الذين يبدون متوائمين معي في الظاهر / ولكنهم ألصقوا بأذيالي في الباطن / مائة فرية من شدة حقارتهم / عجباً لهؤلاء الناس / الذين بمجرد سماعهم لأشعاري / تفرج أساريرهم في وجهي كالوردة العطرة / لكنهم بمجرد جلوسهم في خلوة / يصفونني بالمجنونة سيئة السمعة".

وفي عام ١٩٥٧ أصدرت فروغ ديوانها الثالث وقد عنوانته باسم "عصيان" (العصيان) وضم مجموعة من القصائد تتميز بحرية الفكر والتعبير، ويبدو من أساء هذه الدواوين الثلاثة كم كانت الشاعرة متمردة على كل ما حولها من تقاليد وعادات في المجتمع الإيراني، وكانت ترغب بشدة في الحديث عن كل شيء بصراحة ودون مواربة وبلا قيود، تقول في إحدى قصائدها وهي بعنوان "عصيان" (العصيان) من ديوان "أسير" (الأسيرة):

"لا توصل شفتي بقفل الصمت / فعندي في القلب قصة لم تحك / وفك القيد الثقيل المقيدة به قدماي / فإن لي قلباً مضطرباً من هذا العشق".

لقد وجدت فروغ ميلادها الجديد في نظم الشعر بعد أن تخلصت من قيود الزوجية، وذكرت في إحدى قصائدها

تعتبر الشاعرة الإيرانية "فروع فرخزاد" واحدة من أشهر شاعرات إيران في العصر الحديث. ولدت عام ١٩٣٢ في مدينة طهران لأب عسكري هو العقيد "محمد فرخزاد" وأم هي السيدة "توران وزيري تبار"، وأتمت تعليمها الابتدائي والإعدادي ثم التحقت بعد ذلك بالمدرسة الثانوية الفنية، وهناك تعلمت الخياطة والرسم.

بدأت فروغ في نظم الشعر، وهي في سن الثالثة عشرة أو الرابعة عشرة، وبرعت في فن الرسم، وقد تزوجت وهي في سن السابعة عشرة من "پرويز شاپور" الذي كان موظفاً بوزارة المالية وكان يكبرها سناً، وأثمر زواجهما هذا طفلاً يدعى "كاميار" أو "كامي" كما كانت تدلله، غير أن هذا الزواج لم يدم طويلاً، وانفصلت فروغ عن زوجها هذا بعد ثلاث سنوات من الحياة المشتركة في عام ١٩٥٣، وعادت إلى منزل أبيها، ثم تركته لتعيش حياة حرة كما كانت تطمح دائماً؛ فقد كانت تشعر أن بيت الزوجية يشكل بالنسبة لها سجناً يحول بينها وبين الحرية التي تصبو إليها. إلا أن فروغ عانت معاناة شديدة بسبب فراقها لابنها الذي أخذه أبوه بحكم القانون، وظلت قلقة بسبب بعده عنها، ليس هذا فحسب، بل إنها كانت قلقة أيضاً من حكم ابنها عليها عندما يكبر، خاصة أن الشائعات قد ترددت حول علاقاتها برجال آخرين.

نشرت الشاعرة فروغ أول مجموعة أشعار لها بعنوان "أسير" (الأسيرة)، وهي في سن السابعة عشرة، وبعد ذلك بعام نشرت مجموعة أشعارها الثانية بعنوان "ديوار" (الجدار)، وقد أثار هذا الديوان ضجة في الأوساط الأدبية الإيرانية بسبب أولى قصائده وهي بعنوان "گناه" (الإثم أو الذنب)، حيث تحدثت فيها عن ارتكابها لإثم ملئ باللذة،

وهي قصيدة "خانه متروك" (البيت المهجور) من ديوان (الأسيرة) أنها ستترك التفكير في أي شيء آخر سوى الشعر، الذي وصفته بأنه حبيها وسلوتها، وأنها مصممة على التفوق فيه وامتلاك ناصيته.

تصدر بعد ذلك فروغ ديوانها الرابع وهو بعنوان "تولدي ديكر" (الميلاد الجديد)، ثم يصدر لها بعد موتها ديوانها الخامس، وهو بعنوان "إيمان بياوريم به آغاز فصل سرد" (فلنؤمن ببداية فصل البرد) وذلك في عام ١٩٧٣، ويتميز هذا الديوان بطول قصائده بالمقارنة بقصائد الدواوين الأربعة السابقة. وقد تركت فروغ بالإضافة لدواوينها الخمسة رواية لم تكتمل وسيناريو لفيلمين وعدة لوحات ومشروعات فنية.

لم تكف فروغ بنظم الشعر فقط، فقد كانت فنانة متعددة المواهب، فدخلت مجال السينما وتعاونت مع "ابراهيم گلستان" في إنتاج العديد من الأفلام التسجيلية، وسافرت في عام ١٩٥٩ إلى إنجلترا لدراسة السينما، وزاولت عملية الإخراج في عدة أفلام، بل شاركت في التمثيل في بعضها، وكتبت سيناريو بعض الأفلام. كما إتجهت أيضا للمسرح ولعبت دورا في إحدى المسرحيات، وهي مسرحية "ست شخصيات تبحث عن مؤلف" للكاتب الإيطالي بيرانديللو عام ١٩٦٣.

وفي عام ١٩٦٦ تنتهي حياتها على إثر تصادم سيارتها بسيارة أخرى، ورغم قصر عمرها إلا أنها تركت أثرا كبيرا في مجال الشعر الفارسي الحديث، خاصة الشعر النسائي الذي عبرت فيه عن أحاسيس المرأة ومشاعرها بحرية تامة، ولم تخضع فيه للتقاليد والقيود التي كانت سائدة في مجتمعها آنذاك، كما صورت في أشعارها المجتمع الإيراني الذي عاشت فيه بكل صراحة ووضوح، ووصفت الطبيعة في بلادها، ووضع المرأة في إيران في ظل التقاليد والعادات المختلفة.

لقد أثرت حادثة طلاقها من زوجها، وإقصاء ابنها عنها تأثيرا كبيرا على حياتها، إلى درجة أنها تبنت طفلا يدعى حسين، ورسمت له صورة زيتية في أواخر حياتها. وهي لم تنس ابنها "كاميار"، فقد أخذت تتحدث عنه بين الحين والآخر في أشعارها، وتذكر تلك الفترة التي عاشت معه فيها، وقد أدى حرمانها من رؤيته بطبيعة الحال إلى التفكير فيه وتخيله وكأنه أمامها تخاطبه وتناجيه، وقد ظهر ذلك واضحا جليا في مجموعة من القصائد، عبرت فيها عن عاطفة الأمومة وشوقها إلى رؤية ابنها، وهي خمس قصائد، جاءت ثلاث منها في ديوان "أسير" والإثنتين الأخريين في ديوان "عصيان"، وتحمل القصيدة الأولى عنوان "عفريت الليل" أو "شيطان الليل"، وهي تتحدث عن موضوع طالما وجدناه في الأشعار أو الحكايات التي تنظم أو تكتب في الآداب الشرقية،

وكذلك في التراث الشعبي عند أمم الشرق وشعوبه، وأعني بذلك قصة العفريت أو الشيطان الذي يخوف به الأطفال عند ارتكابهم أية حماقات أو مشاكل، أو عند رغبة الأمهات في إسكاتهم وتخويفهم من عفريت وهمي؛ فيضطر الطفل للنوم خوفا ورعبا.

وهناك قصص كثيرة ترددها الأمهات حتى يجبرن أطفالهن على النوم أو عدم المطالبة بشيء معين، وهذا أمر شائع في بلاد الشرق بصفة عامة، وهو متوارث من جيل إلى آخر.

وفروغ تردد في هذه القصيدة نفس هذه الفكرة وتتخيل أنها تهدد ابنها لينام، ولكن النوم يستعصي عليه، عندئذ لا تجد من وسيلة أخرى سوى تخويفه بالعفريت المزعوم، ومحاولة إجباره على النوم، وربما لم تقم الشاعرة في الحقيقة بهذا الدور إلا أنها في كل قصائدها التي تعبر فيها عن مشاعر الأمومة تتخيل ابنها البعيد عنها والذي حرمت منه ومن رؤيته، وتشعر في تطبيق ما تفعله الأمهات من سلوكيات قد تكون أحيانا غريبة، ولكنها شائعة في المجتمع الإيراني وغيره من مجتمعات الشرق، وقصيدة "عفريت الليل" نموذج معبر عن الأمومة الجارفة عند فروغ، فهي تبدأ بدعوة طفلها الصغير للنوم، وتذكره بعفريت الليل القادم، وتصوره له بأنه ملوث الكفين بالدماء، يحطم في طريقه أي شيء يطأه بقدميه، تقول:

"نم يا ولدي الصغير / واغمض عينيك؛ فقد أقبل الليل / إغمض عينيك؛ فإن عفريت الليل هذا / قد جاء وكفه ملوثة بالدماء، والضحكة تعلو شفثيه / ضع رأسك على حجري المتعب / واستمع إلى صوت وقع أقدامه / فقد تحطم جذع شجرة الدردار العتيقة / بمجرد أن وطأها بقدميه".

ويُفهم من هذا؛ أن هذا العفريت ضخم الجثة نحيف، قادر على تحطيم أي شيء في طريقه، فهل يتحمل الطفل رؤيته بهذه الصورة، إذن عليه أن يخلد للنوم دون تباطؤ. وتستمر القصيدة فتصور هذا العفريت وهو يجتلس النظر إلى الطفل من النافذة وعيناه ممتلئة بالشر والدماء، اسود اللون كالزنجي، وقد أخذ يدق باب المنزل بقبضته بحثا عن الطفل الذي لا يرغب في النوم، تقول الشاعرة:

"آه.. ودعني أسدل الستائر جميعها / على النوافذ / فهو يجتلس النظر من النافذة في كل لحظة / بهائتي عين مليئة بالنار والدم. وقد إحترق من لهيب أنفاسه الراعي في قلب الصحراء الساكنة / آه.. إهدأ؛ فإن هذا الزنجي الثمل / يستمع إلى صوتك من خلف الباب".

وتأخذ الأم في تهديد طفلها بهذا العفريت، وأنه قد يأتي ليأخذه منها إذا لم ينم، ولكنها في نفس الوقت تطمئن ابنها بأنه لن يتمكن من أخذه منها طالما ظلت مستيقظة تسهر على راحته وحمايته، تقول الشاعرة:

"أتذكر عندما يزعج طفل مُتعب أمه المنهكة / يأتي

عفريت الليل من قلب الظلمات

فجأة ويأخذ الطفل ويهتز زجاج النوافذ بمجرد مجيئه صارخا / ويصيح قائلا: أين ذلك الطفل ؟ / إستمع ؛ إنه يدق الباب بقبضته. لا، إذهب، إبتعد ياسئ السيرة / إبتعد، إننى أشمئز من منظرِكَ / أنى يمكنك أخذه منى / طالما أننى يقظة وهو بين أحضانى".

إلى هنا والأمور عادية، أم تحاول تنويم إبنها بتخوينه بعفريت الليل، وتصوره له فى أبشع صورة، وهذا يحدث كثيرا فى البيئة الشرقية، ولكن المفاجأة هنا فى القصيدة أن العفريت لا يخشى الأم التى تدافع عن وليدها، ولكنه يهاجمها ويوجه إليها الاتهامات، حيث يتهمها بإرتكاب الإثم، وأنها ليست جديرة بأن تأخذ هذا الطفل فى أحضانها أو حتى تدافع عنه ضد الشياطين، وأخيرا ترضخ الأم أمام طلب العفريت الذى طلب منها رفع رأس إبنها عن حجرها وإبعاده عنها نظرا لأنها ليست الأم الطاهرة العفيفة التى يحق لها أن تدافع عن إبنها وتحميه من الشياطين، ونهاية القصيدة هذه تعبر عما حدث للشاعرة فى الواقع حيث أبعدوا إبنها عنها بسبب الاتهامات التى وجهت إليها، وقد عبرت عن ذلك بشكل مأساوى ؛ إذ طلبت من إبنها "كامى" أن يرفع رأسه عن حجرها ويبتعد عنها، تقول الشاعرة فى نهاية هذه القصيدة:

"وفجأة تحطم سكون المنزل / إذ صرخ عفريت الليل قائلا: آه.. كفى يا امرأة، فأنا لا أخشاك / لأن أذيا لك ملوثة بالإثم، ملوثة بالإثم. حقا إننى عفريت، ولكنك أكثر منى شرا / أنت أم، وأذيا لك ملوثة بالعار / آه.. إرفعى رأسه من فوق حجرك / فأين يسترىح الطفل البرئ. يخبو الصوت، ويدوب قلبى الذى يشبه الحديد فى نيران الألم / وأنتحب قائلة يا "كامى" يا "كامى" / آه.. إرفع رأسك عن حجري".

وكان هذه النهاية للقصيدة تؤكد أن الشاعرة قد أخطأت فعلا فى حق إبنها وفى حق نفسها، وارتكبت ما يمنعها حتى من ضم إبنها بين ذراعيها، إلا أن هذا لا يمنع من أن القصيدة تعبر عن عاطفة الأمومة الجياشة التى تشعر بها الشاعرة، وأنها ما زالت تذكر وليدها الذى لازمته فترة قبل أن يبتعد أو يُبعد عنها، وهى تتخيل نفسها أيام أن كانت تهدده عند نومه، لكن الاتهامات التى وجهت إليها من البشر فى الواقع، ومن عفريت الليل فى الخيال، جعلتها تتخلى عن هذا الطفل البرئ وتتركه فى كنف أبيه ليرعاه بعيدا عنها.

ولقد أجادت الشاعرة فى تصويرها لهذا النمط من التراث الشعبى واستدعته فى قصيدتها، كما أحسنت فى رسم صورة لعفريت الليل وخوف الأم على طفلها، والجدل الذى دار بين العفريت والأم، واقتناع الأم بوجهة نظر العفريت، التى هى فى الواقع وجهة نظر الآخرين بالنسبة للشاعرة، وما ترتب

عليها من تخليها عن إبنها أو إبعاده عنها.

وقد ترددت الخرافات حول العفاريت والشياطين فى التراث الشعبى الإيرانى كثيرا، نذكر من ذلك مثلا ما ذكره المستشرق "هنرى ماسيه" فى كتابه القيم عن المعتقدات والتقاليد الإيرانية وهو بعنوان:

CROYANCES ET COUTUMES
"PERSANES"

والذى نقله إلى الفارسية مهدى روشن ضمير، أن من وسائل تخويف الأطفال قول الأم للطفل "الآن سأسلمك لعلى موجود"، وعلى موجود هذا هو درويش يأخذ الأطفال، ويثبتهم بأربعة مسامير، ويشعل تحت أجسادهم مصباحا نفطيا حتى تذوب أبدانهم وتتساقط منها الدهون، ويجمعها هو. (الترجمة الفارسية ص ٦٩).

وقد تحدث أيضا عن الأشباح والعفاريت "صادق هدايت" فى كتابه "نيرنگستان" (موطن السحر) مثل حديثه عن "غول الصحراء" الذى يعيش بعيدا عن العمران، ويخطف الناس من الطريق، وإذا نام أحدهم فى الصحراء بمفرده، فإنه يمص دمه من قدميه حتى الموت.

وهكذا نقلت فروع فى أشعارها بعض الملامح من التراث الشعبى الإيرانى، واستدعت بعضها، فكانت أشعارها صورة من البيئة التى عاشتها وترتبت بين أحضانها.

أما القصيدة الثانية فهى قصيدة "المريض"، وتبث فيها الشاعرة أيضا مشاعر الأمومة الفياضة، وتتحيل أيضا إبنها وهو فى حالة المرض، وقد أصابته الحمى، وسهرت هى بجواره تتضرع إلى الله أن يشفيه، وأن تكون فداء له، وتبكي بكاء مرا، وتتساب الدموع على خديها، تقول:

"طفل مريض نائم بين ذراعى / بوجنتين محمرتين محمومتين / وبخصلات شعر مضطربة / لم يهدأ من الألم حتى منتصف الليل. ترتعد كل لحظة بين يدي / أصابعه الرقيقة الساخنة / وأنا أبكى وأتضرع إلى الله / قائلة: إلهى خذ روحى وخفف عنه آلامه".

وتخاطب الشاعرة النجوم مستعطفة إياها، وتشهدها على ما تعانيه الأم عند مرض طفلها، وأنها لا يمكن أن يغمض لها جفن، وتذكر طفلها وهو صحيح معافى عندما كان يقبلها، ويجلس أمامها فى انتظار إعداد طعام الإفطار وهو يتعجلها، وهى الآن تنظر إليه وهو يعانى من الحمى وينادىها، فينفطر قلبها من أجله، تقول:

"أيتها النجوم المشغولة بالمشاهدة والفرجة / إن هذا هو طفلى المريض / وأنا لم أنم حتى وقت السحر / وأنتم تشاهدون بأنفسكم عيني اليقظة الساهرة. لقد تذكرت عندما كان يطلب منى قبلة / وهو يضحك ضحكات مبهجة متشبة / أو عندما كان يجلس بنظرة متسرفة متعجلة / فى انتظار

تناول طعام الإفطار. وأحيانا يصل صوته إلى مسامعي وهو يقول: "ماما"؛ فيحترق قلبي من شدة الألم / وأنا أرى طفلا يحترق وسط نيران الحمى / فوق فراش الاضطراب والقلق. الليل ساكن، وهو يثن بين يدي / ويتألم من شدة المرض / بينما تضحك من اضطرابي وخوفي / ضربات ساعة الحائط الوحيدة".

وهكذا صورت لنا الشاعرة حال الأم عند مرض طفلها، والقلق الذي يصيبها، وتذكرها له في حالة الصحة، ومقارنة ذلك بالحالة التي هو عليها عند المرض، وهذه الصورة تصور الأم أينما كانت، فهذه هي مشاعر الأم تجاه أبنائها، وهي الوحيدة التي تعاني من أجلهم، ولا يشعر بهذا الشعور أحد سواها، بينما غيرها لا يعير الأمر إهتماما كضربات ساعة الحائط التي لا تكثر لك كل هذه المشاعر، وتواصل ضرباتها في رتابة كالمعتاد. وقد أحسنت الشاعرة عندما رسمت لنا صورة حقيقية لقلق الأم على طفلها عند مرضه أو إصابته بسوء، وربما عاشت هي نفسها هذه التجربة عندما كان بينها وبين أحضانها، وربما كان ذلك من وحى خيال شاعرة قادرة على تصوير هذه المشاعر بصدق وبراعة، وقد نظمت هذه القصيدة في فبراير من عام ١٩٥٥.

أما القصيدة الثالثة وهي بعنوان "البيت المهجور"، فهي التي تصور فيها الشاعرة فروغ بيت الزوجية الذي هجرته، إلا أن طفلها "كاميار" ما زال يقبع هناك في هذا المنزل حزينا على فراقه لأمه، وذلك بعد انفصالها عن أبيه پرويز شاپور وضم أبيه له بقوة القانون. تبدأ الشاعرة قصيدتها هذه بالحديث عن أن الفرح قد هجر ذلك المنزل، وأصبح الفراش فيه خاليا باردا، وهناك يرقد الطفل بين أحضان مربية عجوز. وتعتبر الشاعرة عن الحياة المضطربة التي يعيشها هذا المنزل بأسلوب بليغ وبكنايات معبرة كسقوط فنجان ملئ باللبن فوق رسوم السجادة، وإصفرار الورود ونضوب ماء الزهرية، والقطعة التي تتجول في المنزل بعيونها الباردة الجامدة، والشمعة التي تقرب من نهايتها، تقول الشاعرة:

"أعلم الآن أن فرحة الحياة / قد هجرت ذلك المنزل البعيد / أعلم الآن أن طفلا أخذ يتحبب / حزنا على فراق أمه. وتمر سريعا في خيالي كل وقت / صورة لفراش خال وبارد / صورة اليد التي تبحث يائسة / عن جسد يحزن وألم. وأرى هناك بجوار المدفأة / ظل قامة ضعيفة مرتعشة / وظل ساعدين كأنهما ودعا / الحياة بسهولة. وهناك بعيدا طفل نائم حزين / بين أحضان مربية متعبة عجوز / وقد انقلب فنجان من اللبن / فوق رسوم زهور السجادة. النافذة مفتوحة وفي ظلالها / مال لون الورود إلى الإصفرار / وإنسدلت الستائر على أكتاف الباب / ونضب ماء الزهرية. وأخذت قطعة تخطو بخطوات بطيئة وثقيلة / بعيون باردة لا يشع منها الضوء /

والشمعة في آخر شعلة لها / تتجه إلى العدم والفناء". لكن الشاعرة في نهاية قصيدتها تحاول الابتعاد عن التفكير في هذا المنزل المهجور، وهذا الطفل الذي يرقد هناك حزينا في غياب أمه وحضانها، وتعتمر الاتجاه وجهة أخرى، هذه الوجهة هي الاستغراق في نظم الشعر، فهو سلوتها الوحيدة، وهو شغلها الشاغل بعد أن فشلت في زواجها، وانفصلت عن زوجها، وأرادت أن تعيش حياة حرة طليقة، ولم يعد لها من أمل سوى نظم الشعر والتفوق فيه، وهذا ما حدث بالفعل في حياة فروغ، تقول:

"لكنني سوف أترك طريق الأمل / فأنا متعبة الروح مضطربة / وحبيبي هو الشعر، وسلوتي هو الشعر / وسوف أذهب حتى أحصل عليه وأناله".

أما القصيدة الرابعة فهي قصيدة "قصيدة من أجلك" التي كتبها الشاعرة في أواخر يوليو ١٩٥٧ لابنها كاميار، وهي تعتبر هذه القصيدة آخر أغنية هدهدة له عند مهده، ورغم ابتعادها عنه فإنها تبشره بأنه سيأتي يوم تلتقي به فيه، ولن يكون هناك أحد معها غير الله، تقول الشاعرة:

"هذه آخر أغنية هدهدة / عند مهد نومك / حتى يتردد الصوت الوحشي لهذه الصيحة / في سماء شبابك. دع ظلي الحائر / يبتعد وينفصل عن ظلك / وسوف نلتقي يوما ما، ولو كان بيننا أحد فلن يكون هناك أحد غير الله".

ثم تقصص عليه ما حدث لها وما واجهته من إتهامات وشائعات، وأنها حاولت التعبير عن نفسها، ولكنها فشلت لأنها امرأة، وليس مقبولا منها أن تعبر عن نفسها بكل هذه الصراحة والوضوح، ثم تصف الزمن الذي تعيش فيه حيث النجوم كلها صامتة، والملائكة كلها باكية، والزهور كلها تافهة وأقل قيمة من أشواك الصحراء. لقد رمزت الشاعرة بهذه الأشياء كلها إلى الحالة التي عاشتها وعاشها الناس في ذلك الزمن البائس، تقول الشاعرة مخاطبة ابنها:

"عندما تقع عينك البريتان / على هذا الكتاب المشوش الذي لا بداية له / ترى عصيان الأزمنة المتأصل / متفتحا ومزدهرا في قلب كل صوت. هنا تكون النجوم كلها صامتة / هنا تكون الملائكة كلها باكية / هنا تكون براعم زهرة مريم / أقل قيمة وقدرًا من أشواك الصحراء".

وفي ذلك الزمن الذي عاشته فروغ انتشر الكذب والرياء، ولا يوجد بصيص من الأمل في تحسن الأحوال، وقد إتهمت الشاعرة بسوء السمعة، وأصبحت حبسة سجن مظلم، وهي تشعر بأن الجدال غير مجد مع الفئة التي تتظاهر بالزهد في عصرها، وأن المدينة التي تعيش فيها والمدينة التي يعيش فيها إنها كاميار إنما هما وكران من أوكار الشياطين، تقول الشاعرة:

"أعلم أن هذا الجدال ليس سهلاً / مع هذه الفئة

المتظاهرة بالزهد / فمديتى ومدينتك ياطفلى الجميل /
وكران للشياطين منذ زمن بعيد".

وتنهي الشاعرة قصيدتها بأمل ربما يتحقق في يوم من الأيام، وهو أن يقرأ ابنها هذه القصيدة ويبحث عن أمه في ثناياها، ربما يعرف من خلالها حقيقة هذه الأم، وما عانته في ذلك الزمن من أهوال، تقول:

"سيأتى يوم تقع فيه عينك بحسرة / على هذه الأغنية
الممزوجة بالألم / وتبحث عنى في ثنايا شعري / وتقول
لنفسك إنها كانت أُمى".

هكذا تعيش الأم على هذا الأمل، وهو أن يدرك ابنها مشاعرها تجاهه وما عانته في حياتها، وكيف واجهت هذه الحياة بكل ما فيها من قسوة ومعاناة.

أما القصيدة الخامسة فهي بعنوان "العودة" وقد نظمته في سبتمبر عام ١٩٥٧، وهي واحدة من القصائد التي تعبر عن الآثار النفسية التي خلفها فراق الشاعرة لابنها، حيث أصبح من حق أبيه رعايته تماما بمقتضى شروط الطلاق، وعاش في بيت جدته لأبيه، وبذلك ترعرع غريبا عن أمه. وقد عرضت الشاعرة في هذه القصيدة صورا للعاصمة طهران ومنازلها ومساجدها وشوارعها وأزقتها. وتصف عودتها إلى هذه المدينة التي تغيرت فيها الأحوال عن ذى قبل، تقول الشاعرة:

"كانت المدينة تغلى داخل تنور الظهر / والحارة تكتوى
بحرارة الشمس / وكانت قدماى تتقدمان فوق أرضيتها
الصامته وترتعشان بشدة. كانت المنازل قد تغير لونها /
وعلاها الغبار، فأصبحت قائمة اللون حزينة / والوجوه
تظهر من بين العباءات / كأرواح قيّدت أقدامها بالسلاسل
والأغلال / وجدول ماء جاف، كعين عمياء / خال من
المياه ومن آثارها / ومر مطرب من الطريق / وامتلات أذنى
بأغنيته. وقبة معروفة لمسجد قديم / تشبه الكؤوس المحطمة
/ وفوق شرفة المئذنة مؤمن / يؤذن بصوت حزين".

هكذا رسمت الشاعرة صورة لمدينة طهران، لكنها صورة متأثرة بالحالة النفسية التي تعاني منها الشاعرة، وذلك نتيجة فراقها لابنها وبعدها عنه، وتبالغ في تصوير الأوضاع في المدينة إلى الحد الذى تصف فيه شجرة اللبلاب العتيقة وقد علتها خضرة الشيوخوخة وغبار الزمن، وهذا كله يوحى

بالكآبة والحزن اللذين تعاني منهما تلك الأم التى فارقتها ابنها إلى غير رجعة، ولكنها ما زالت تعيش على أمل لقائه والنظر إلى وجهه البرئ، وتصف ذلك في قصيدتها وأنها أخذت تبحث عنه، إلا أنها لم تجد له أثرا في غرفته الصغيرة، وتتخيله أمامها، وتتساءل: هل هذا هو أنت يا كامى، إلا أنها تفيق على الحقيقة، وهى أنه لم يبق شئ من ذلك الماضى المرير غير اسمه فقط، تقول الشاعرة واصفة عودتها اليائسة بعد فشلها في العثور على ابنها ولقائه:

"وأخيرا وصل الطريق إلى نهايته / وكنت قد قدمت من
طريق ملئ بالغبار / عطشة على نبع طريق الصراع والحسرة
/ ولم تكن مدينتى سوى مقبرة لآمالى".

هكذا كانت نهاية رحلتها إلى طهران، حيث لم تجد هناك بغيثها، وقد تغيرت أحوال المدينة بكل ما فيها بعد هجرها لبيتها، وبعد فراقها لابنها وزوجها. إن هذه القصائد الخمس التى استعرضناها إنما تعبر عن عاطفة الأمومة المشبوبة، ولوعة الأم لفراق ابنها، والبحث عن أثر له في كل مكان، وقد عبرت الشاعرة بشكل جيد عن هذه العاطفة، وعن تلك الشاعر، كل هذا من خلال صور وتشبيهات رائعة، أكدت قدرة الشاعرة على التعبير والتخيل بأسلوب شعري جذاب.

وأختم حديثى في هذا الموضوع بكلمات طريفة بدأ بها ناشر ديوان فروغ مقدمته، وضمنها أسماء دواوينها الخمسة، يقول فيها ما ترجمته:

"لقد ولدت فروغ فرخزاد في هذه الدنيا (أسيرة)،
وأخذت تدق برأسها (جدار) الحياة. وتمردت [إشارة إلى
ديوانها "العصيان"] وكانت تسعى إلى (ميلاد جديد) لها
وللعالم أجمع، ثم أغمضت عينيها عن الدنيا في (بداية فصل
بارد)، وطار كل ذلك في جثمان صغير لطائر إختطفه الموت
فجأة ولم يتمكن من الطيران".


المراجع:

ديوان فروغ فرخزاد - چاپ چهارم - تهران ١٣٨٢ ش.
برگزیده اشعار فروغ فرخزاد - چاپ سوم - تهران
١٣٥٢ ش.

إمرأة وحيدة - فروغ فرخزاد وأشعارها - تأليف مايكل
هلمان - ترجمة د. بولس سروغ، مراجعة أ.د. فكتور الكك -
سلسلة إبداعات عالمية - الكويت - أكتوبر ٢٠٠٧ م.

رقم الإيداع ١١٨١٧ / ٢٠٠٠

الترقيم الدولي 3 - 130 - 227 - 977 I.S.B.N.

مطابع  التجارية - قليوب - مصر



النشاط والأهداف

مركز علمي مستقل يعمل في إطار مؤسسة الأهرام، يسعى من خلال نشاطه إلى نشر الوعي العلمي بالقضايا الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية، بهدف تنوير الرأي العام المصري والعربي بتلك القضايا، وأيضاً بهدف ترشيد الحوار السياسي العام وعملية صنع القرار في مصر والعالم العربي.

إصدارات المركز

١- الدوريات

كراسات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩١، وتتوجه إلى صانعي القرار والدوائر المتخصصة والنخبة ذات الاهتمام بالتحديات الاستراتيجية التي تواجه مصر والعالم العربي. وتصدر "كراسات استراتيجية" منذ يناير ١٩٩٥ باللغتين العربية والإنجليزية. ويرأس تحريرها أ. عبد الفتاح الجبالي.

ملف الأهرام الاستراتيجي

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥، تعني بتقديم تحليلات متخصصة حول الشؤون الإقليمية، التي ترتبط بتطورات محددة أو وقائع معينة أو قضايا خاصة أو أفكار مثارة ذات أبعاد استراتيجية بالنسبة للمنطقة العربية والشرق الأوسط. ويرأس تحريرها أ. هاني رسلان.

مختارات إسرائيلية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٥، تعني بالرؤى والتصورات والمواقف الإسرائيلية على صعيد الائتلاف الحاكم والمعارضة، ومجريات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ومشكلاته، ويتولى رئاسة تحريرها د. عماد جاد.

قراءات استراتيجية

دورية شهرية تصدر منذ يناير ١٩٩٦، وتهتم بعرض القضايا الاستراتيجية الدولية والإقليمية من خلال اختيار أهم ما نشر عن تلك القضايا بمختلف اللغات، وعرضه عرضاً دقيقاً وافياً باللغة العربية. ويرأس تحريرها أ. هناء عبید.

مختارات إيرانية

دورية شهرية تصدر منذ أغسطس ٢٠٠٠، وتهدف إلى دراسة وتحليل التفاعلات الداخلية الإيرانية والعلاقات الإقليمية والدولية لإيران. ويرأس تحريرها د. محمد السعيد الدريس.

أحوال مصرية

دورية ربع سنوية تصدر باللغة العربية، وتهدف إلى دراسة الواقع المصري بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويرأس تحريرها أ. مجدي صبحي.

٢- التقارير السنوية

التقرير الاستراتيجي العربي

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ١٩٨٦، ويسعى التقرير إلى تقديم رؤية استراتيجية عربية ومصرية لتطورات النظام الدولي والنظام الإقليمي العربي والمجتمع المصري. ويصدر التقرير الاستراتيجي العربي أيضاً باللغة الإنجليزية بدءاً من عام ١٩٩٥، ويرأس تحريرها د. محمد عبد السلام.

تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية

تقرير سنوي يصدره المركز منذ عام ٢٠٠١، ويعنى بتقديم دراسات تحليلية للقضايا الأكثر أهمية والتي من شأنها التأثير على مستقبل الاقتصاد العالمي والاقتصادات العربية والاقتصاد المصري. ويرأس تحريرها أ. أحمد السيد النجار.

٣- الكتب

أصدر المركز منذ إنشائه عشرات الكتب والكتيبات التي غطت موضوعات متعددة من العلاقات الدولية، والقضايا العربية، والصراع العربي - الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمصر، والتاريخ الحديث والمعاصر المصري والعربي. ويرأس تحرير سلسلة الكتب أ. نبيل عبد الفتاح.

الحصول على إصدارات المركز

تطلب إصدارات المركز من المكتبات العامة ومكتبات الأهرام ومراكز توزيع الأهرام، فضلاً عن إمكانية الاشتراك السنوي في تلك الإصدارات عن طريق إدارة اشتراكات الأهرام - شارع الجلاء - القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون: ٢٧٧٠٤٥٦٥ - ٢٥٧٨٦٠٣٧ فاكس: ٢٧٧٠٣٢٢٩